

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

التعاون الدولي والأمن في المتوسط

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تعاون دولي

إعداد الدكتورة:

مريمش و داد

2026/2025

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الفهرس
04	مقدمة
22-05	المحور الأول : مغل مفاهيمي _ تاريخي
05	أولاً: تحديد مفهوم التعاون
06	ثانياً: تحديد مفهوم للمنطقة المتوسطية وحدود المجال الجغرافي
44-23	المحور الثاني: نحو ترتيب أمني متوسطي جديد متعدد الأقطاب
23	أولاً: الأمن الجماعي: Collective Security
28	ثانياً: الأمن التعاوني Coopération Sécurité
31	ثالثاً: الشراكة الأمنية Security Partnership
34	رابعاً: الجماعة الأمنية Security Community
38	خامساً: دراسة سياسات الاستقطاب الدولي
63-45	المحور الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة: بداية التحول نحو الاهتمامات الأمنية الجديدة
45	أولاً: تعريف الدولة المتوسطية
47	ثانياً: تطور السياسات الأوروبية المتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي
48	ثالثاً: السياسة المتوسطية المتجددة : the renewed Medwed Méditerranée (Policy)
53	رابعاً: ميادين السياسة المتوسطية المتجددة:
53	خامساً: مجالات وأسس تطبيق السياسة المتوسطية المتجددة:
54	سادساً: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمرجعية للسياسة أمنية للسياسة المتوسطية على صعيد الميادين:
57	سابعاً: حصيلة السياسات المتوسطية المتجددة
84-64	المحور الرابع: المقاربات الأمنية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط
64	أولاً: التصور الأوروبي للأمن في المتوسط
66	ثانياً: المقاربة الأمنية الروسية في المتوسط
76	ثالثاً: "المقاربة الأمنية الأطلسية في حوض البحر الأبيض المتوسط"

90-85	المحور الخامس: مسار برشلونة إجابة مؤسساتية- بنيوية أوروبية شاملة على التحديات الأمنية في المتوسط
85	أولا: الإستراتيجية الأوروبية كإطار بنيوي للشراكة الأورو متوسطية
89	ثانيا: المدركات المستقبلية للأمن والتعاون في منطقة المتوسط في ظل ديناميكية المستجدات الدولية جديدة
93-91	الخاتمة
100-94	قائمة المراجع

مقدمة

يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط بكل أبعاده الجيوبوليتيكية والإستراتيجية سلسلة من الرهانات الأمنية بالنسبة للمنطقة المتوسطية، وخاصة ما تعلق بالجوانب الأمنية والاقتصادية والموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة والتي جعلتها محور اهتمامات ودلالات أمنية متغيرة بمعطيات حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية الدولية، وتحولات هيكلية طبعها بمفاهيم جديدة ومدرجات متباينة مما فتح المجال أمام قوى غربية واستقطاب دولي مجسدة في ترتيبات ومبادرات أمنية خاصة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط للمحافظة على استقرار المنطقة وك محاولة لخدمة الأمن عن بعد حسب المدرجات الأمنية الأوروبية وغيرها.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز واقع أمني جديد بمعطيات وفواعل دولية جديدة في البيئة المتوسطية على وجه الخصوص، كما سمح تفكك الكتلة الشرقية وسقوط جدار برلين، بانخراط النظام الدولي في ترتيبات أمنية جديدة، حيث سعت أوروبا وروسيا وأمريكا أيضا إلى إيجاد دور إقليمي لها في المنطقة عبر تمركز العديد من الأساطيل الحربية مشكلة ترسانة أمنية في المتوسط وخاصة بعد التحولات الهيكلية البنيوية التي عرفت المنطقة المتوسطية كالصراع العربي الإسرائيلي، والنزاع التركي اليوناني، وغيرها من الأزمات.

وفي الشأن ذاته المنطقة المتوسطية لا تزال في خارطة الاهتمامات الأمنية للقوى الغربية فقامت بعقد اتفاقيات وشراكات أمنية، مشاريع تنموية ومبادرات مختلفة لكن هدفها واحد، وسياسات جديدة تمس الجانب الاقتصادي أكثر، واهتمامات أمنية جهوية طغت كلها بمفاهيم ومدرجات أمنية حسب المصلح الإستراتيجية لكل دولة لوحدها، وكلها لم تحقق أمنا مطلقا في المنطقة المتوسطية بل أبقت المنطقة في حلقة تجاذبات أمنية وفي ديناميكية مستمرة وهذا ما نفسره ما يحدث في الساحة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الأول : مغل مفاهيمي _ تاريخي

أولاً لدينا: تحديد مفهوم التعاون

وثانياً: لدينا تحديد مفهوم المتوسط: المفهوم والمجال الجغرافي.

أولاً: تحديد مفهوم التعاون:

لقد تم استخدام مفهوم التعاون بشكل خاص في الأدبيات المتعلقة بموضوع العلاقات الدولية التي ناقشت كيفية ظهور التعاون واستمراره في ظل عالم يسوده النظام لدولي الفوضوي، فالتعريف القياسي له: إن التعاون يحدث عندما يضبط المسؤولون سلوكياتهم حسب التفضيلات الفعلية، فالتعاون ما يقابله عمل معا لتحقيق غاية واحدة¹.

فالتعاون الدولي وسيلة إستراتيجية تجمعها جهات فاعلة مختلفة للحفاظ على سياسة الحوكمة العالمية في مختلف المجالات ذات الصلة كالسياسية والاقتصادية والتجارية وهدفها يكون واحد العمل معا من اجل التصدي لمختلف التحديات العالمية وكل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

- كما يعرف التعاون اصطلاحاً على انه مشاركة العمل بين طرفين من أشخاص أو مؤسسات أو بلدان بهدف انجاز مهمة أو تحقيق هدف ما.
- كما تتعدد تعاريف التعاون بناء على طرفيه فعلى الصعيد الفردي: هو عبارة عن توزيع الجهد على جميع أفراد المجموعة وتقسيم العمل فيما بينهم حيث يشكل كل فرد منهم جزءاً هاماً وفاعلاً من المشروع .
- فعلى صعيد المؤسسات هو اشتراك في التوجهات والاهتمامات يقوم على أساس استغلال الموارد المشتركة للعمل لتحقيق هدف موحد، أو تنمية للمجتمع أو المحيط، كما يفضي إلى تبادل المنفعة عوض التنافس وخلق جوا تفاعلياً بين جميع الأطراف².

1-Lauri Siutoner, “political theories of development cooperation as study of theories international cooperation”, university of Helsinki ,institute of development studies ,may ,1990,p05.

2- رتيبة برد، «الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والغير إقليمية»، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص 723.

ثانيا: تحديد مفهوم للمنطقة المتوسطية وحدود المجال الجغرافي

يعد البحر الأبيض المتوسط ذو أهمية جيواستراتيجية واسعة لكونه ممرا مائيا وتجاريا رئيسيا بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية وخاصة النفط العربي، كما يمثل همزة وصل بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا وغرب آسيا وقد اكتسب هذه الأهمية نظرا لوجود مضيق جبل طارق الذي يصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، تمت معالجة هذا المبحث من خلال أربعة مطالب تناولت أهمية المنطقة من الناحية الإستراتيجية والسياسية، التاريخية والحضارية، الأمنية، وأخيرا من الناحية الاقتصادية.

• منطقة البحر الأبيض المتوسط: دراسة في الأهمية الإستراتيجية والمجال الجغرافي.

قبل الشروع في دراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط نتطرق أولا لتقديم تعريف حول المنطقة المتوسطية.

1- التعريف بالمنطقة المتوسطية استنادا على الجغرافيا السياسية:

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ فالرومان كانوا يسمونه (MARE NOSTRUM) أي بحرنا بحر الروم ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، والأتراك يسمونه أكندير التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زيد أمواجه ولهذا أخذ صفة البحر الأبيض المتوسط ويعرف أنه بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي، واشتق اسم البحر المتوسط من توسطه للأرض وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين Méditerranée وهما (Medius) تعني المتوسط و(Terra) تعني الأرض وهو يتوسط ومثل نقطة التقاء ثلاثة قارات إفريقيا، أوروبا، آسيا¹، ويتمتع بموقع استراتيجي هام.⁽²⁾

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين متميزين تفصل بينهما عتبة بعمق 135 مترا ما بين سيسيليا وتونس وينقسم كل حوض بدوره إلى عدة أحواض ثانوية، توجد مجموعة من البحار الضيقة في الحوضين الشرقي والغربي في الغرب البحر التيريني Mer – Tyrrhénienne بين سيسيليا وسردينيا،

¹ Francesco Neril « euro-Mediterranean relation focus on infrastructures the euro Mediterranean : dialogues prospects for an sea prosperity and security ,bruxel,2009,p49.

2 - وهيبه تباري، الأمن المتوسط في إستراتيجية الحلف الأطلسي:دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 47.

كورسيكا والصفة الغربية لإيطاليا وفي أقصى الغرب بين جنوب إسبانيا وإفريقيا "منش المتوسط" La
Manche Méditerranéenne وبحر إيجا La Mer Egée⁽¹⁾.

يغطي مساحة تقدر بحوالي 2.510.000 مليون كلم² يقع بين خطي طول 36° شرقا و 50.5° غربا وبين خطي عرض 46° شمالا ، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغوسلافيا سابقا وليبيا يبلغ حوالي 970 كلم، أي يربط ما بين دول المحيط الهندي، الخليج العربي، بحر العرب، دول أوروبا الجنوبية، آسيا الغربية والسواحل الشرقية لأمريكا الشمالية، الوسطى والجنوبية، إضافة إلى امتداده في بحر مرمرة والبحر الأسود واتصالهما عبر مضيق البوسفور والدردنيل بالإضافة إلى البحر الأدرياتيكي⁽²⁾

كما يتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس حيث تنتشر به الكثير من الجزر اليونانية التركية، جزيرة كريت، جزيرة سردينيا، كورسيكا، صقلية وشبه الجزر كجزيرة ايبيريا، شبه الجزيرة الإيطالية وشبه الجزيرة البلقانية⁽³⁾

تعني المنطقة المتوسطية من المنظور الأمني "وجود نظام فرعي متميز وذو دلالات لعلاقات الأمن بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا وبأن تحديد هوية نظم إقليمية يضع مستويين للتحليل يوجدان بين النظام والدولة، النظم الفرعية نفسها وأنماط العلاقات بينها، ويشكل ميزان القوى المحلي عاملا مميزا للبيئة الأمنية فإن المتوسط لا يشكل منطقة وفق هذا التصور الأمني".⁽⁴⁾

1 - عبد القادر شريال، البحر المتوسط بين السيادة والحرية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 22.

2- نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 77.

3- عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (د س ن)، ص 138.

4- عبد النور بن عنتر، البحر المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005)، ص 113

تُعرّف المتوسط وفقاً للمعيارين الجغرافي والاستراتيجي لإقليمية المتوسط، حيث يعتبر المعيار الجغرافي كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطة⁽¹⁾، مثلاً: الدول المتوسطية تقع في القارات الثلاث (أفريقيا، أوروبا وآسيا)، إضافة إلى دولتين تقعان في وسط البحر المتوسط هما قبرص ومالطا، إذ هناك عشرون دولة متوسطة منها، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغوسلافيا الفيدرالية، إسرائيل، قبرص، ومالطا².

أما المعيار الإستراتيجي والذي يقر بعدم حصر الدول المتوسطية في وجود مجموعة من الدول غير المشاطئة للمتوسط لكن تملك ارتباطا سياسيا أو اقتصاديا ولها مصالح في المنطقة، فالمعيار الاستراتيجي هو وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات نمط تعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي)³، إذ هناك دول اعتبرت متوسطة رغم أنها ليست متوسطة بالمعيار الجغرافي، لموقعها القريب من الدول المتوسطية جغرافيا، مثل موريتانيا، البرتغال ودول الخليج العربي⁽⁴⁾ وذلك حسب ما توضحه الخريطة المرفقة.



source: <https://www.almrsal.com/post/983856>

- 4- اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة حالة مجموعة5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 49
- 2- عبد الحق زغار ، مرجع سبق ذكره، ص 139.
- 3- المرجع نفسه، ص 140.
- 4- وهيبة تيباني، مرجع سبق ذكره، ص 50

وقد تطور التعريف بالمتوسط في إطار التداخل و التلاحم بين الجغرافيا والسياسة والذي استدعى التحليل الجيوبوليتيكي لتفسير وتحليل علاقات وسياسات المنطقة المتوسطية وسياسات الفواعل الأخرى¹. لتوضيح الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة المتوسط ذهب بعض الباحثين أمثال مورتن كابلن (MORTON KAPLAN) إلى القول: "إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"⁽²⁾

ولإبراز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية نتطرق إلى أهم منظري الفكر الجيوبوليتيكي، الذين كان لهم دور في رسم السياسة الخارجية العسكرية لدولهم، ونذكرها حسب التسلسل التاريخي لهاته النظريات الثلاث والمتمثلة في: المدرسة الألمانية "راتزل"، وهامسوهوفر"، الأمريكية زعيمها "ماهان"، وسبيكمان" وأخيرا المدرسة الإنجليزية ممثلة في "ماكيندر"، فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به⁽³⁾

وقد ينظر إلى المتوسط على أنه الامتداد الذي يبدأ منه الخليج الفارسي، كما قد ينظر إليه بأنه بحر جيوبوليتيكي بامتياز حسب ما أكده الجيوبوليتيكي ايبف لاقوست « Yves la coste »

فريدريك راتزل (1844-1904):Friedrich RATZEL

فقد رأى أهمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة وأكد أن السياسة الخارجية للدول تتحدد بالحيز المكاني الذي تشغله الدولة نفسها، وأن المكان بدوره يؤثر ويتأثر بالصفات السياسية للجماعة التي تسكنه بينما يعطيه الموقع الصبغة التي تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الدول⁽⁴⁾

أ- كما يرى راتزل أن الأهمية السياسية لأوروبا ستتضاءل في المستقبل بسبب ضيق مساحة إستراتيجيتها التوسعية السياسية، ودعا إلى التوجه خارج أوروبا، لكي تواصل القوى الأوروبية وجودها في الوضع

1- نعيمة بورنان، « العلاقات الأورو-متوسطية مشاريع متعددة إخفاقات متجددة »، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاجتماعية، المجلد 7، العدد2، ص118.

2- وهيبه تيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

3- خالد عبد اللطيف، «مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط »، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 ، (جانفي1996)، ص 250.

4- عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص 224

الدولي الجديد، وأكد على ضرورة دراسة الجيوسياسية البرية، البحرية والجوية من أجل فهم مراحل تطور الإستراتيجية السياسية والعسكرية العالمية .

وقام **هاوسهوفر (1948 - 1949 Haushofer)** بتعديل الجيوسياسية البرية التي طورها **ماكندر** لتتناسب مع الجيوإستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، عرف هاوسهوفر الجيوسياسية باعتبارها فرعاً من العلوم التي تشمل العلوم الطبيعية والإنسانية، وبذلك عمل على وضع فكرة التوسع النازي على أرضية مشروعه من خلال تطوير نظرية المجال الحيوي (**le besraum**) كما قام بتحديد الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للجيوسياسية الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

ب- وذكر سبيكمان بأن السيطرة الكامنة الحقيقية موجودة في الحزام المحيط RIMLAND الذي يتشكل من غرب أوروبا وتركيا والعراق وباكستان وأفغانستان والصين وكوريا وسيبيريا الشرقية، وذكر بأن القوة تسيطر على هذا الحزام تسيطر هي التي تسيطر على العالم كله، ويعتبر **سبيكمان** الأب الروحي للجيواستراتيجية الأمريكية التي لا زالت متبعة منذ الحرب العالمية الثانية والتي تعتمد على سياسة الاحتواء للكتلة البرية المركزية عن طريق الأحلاف كحلف شمال الأطلسي والحلف العسكري المركزي والاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا.

ولقد استندت الجيوسياسية البحرية التي تم تطويرها من قبل الاستراتيجي **ألفريد ماهان (Alfred Mahan Thayer 1849 - 1914)** على أساس استراتيجي يحقق السيطرة من الأحزمة باتجاه المركز ومن البحر باتجاه البر، حيث يقول بأنه : "لا يمكن أن تنجح أية إستراتيجية مضادة للقوة التوسعية الكامنة في القوة المسيطرة على المحور وإلا عن طريق عملية احتواء للبحار المحيطة بهذه القوة".⁽²⁾

وفي نفس السياق يؤكد **ماهان** قائلاً: "أن الأسطول الذي لا يتوفر على قواعد له فيما وراء البحار سيظل مثل طيور البحر التي لا تستطيع أن تطير بعيداً عن سواحلها"، والموقع الاستراتيجي في نظر

1- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ (بيروت:

الدار العربية للعلوم ناشرون، ، 2010)، ص 129.

2- أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 131.

ماهان يضمن الوقاية لخطوط المواصلات، فالموقع الفرنسي مثلاً قد لعب دوراً في حربها ضد النمسا وإسبانيا⁽¹⁾

ج- كما يرى ماكيندر (1861- 1947 HALFORD Machinder) أن التاريخ عبارة عن صراع بين القوى البرية والبحرية، وفسر التاريخ بأسلوب استراتيجي ولاحظ أن $\frac{3}{4}$ مساحة الكرة الأرضية تشغلها مسطحات مائية، واليابسة لا تمثل سوى $\frac{1}{4}$ مساحة العالم، وهي متصلة ببعضها مما أسماها المحيط العالمي⁽²⁾، واعتبر أن منطقتي أوراسيا هما اللتان ستكونان محور السياسة العالمية لغناها بالموارد والثروة ومن هنا يخلص "ماكيندر" إلى القول بمعادلته الشهيرة:

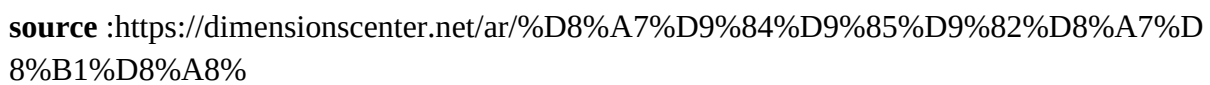
- ✓ إن من يسيطر على المنطقة الرئيسة (القلب).
- ✓ من يسيطر على المنطقة الرئيسة يتحكم في أوراسيا .
- ✓ من يسيطر في أوراسيا يتحكم في العالم.⁽³⁾

وقد قسم ماكيندر العالم على تقسيم جيوبوليتيكي:

- ✓ قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية، روسيا الأوروبية والآسيوية.
- ✓ الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث هي أوروبا، آسيا وإفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ الهلال الخارجي: وهو الهلال يغلق الجزيرة العالمية ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف نطاق آخر وهو الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين.⁽⁴⁾

وهذا ما ستوضحه الخرائط التالية:

-
- 1- عمار بن سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 227.
 - 2- صبري فارس الهتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص 207
 - 3- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي؛ (بيروت: كازمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 48.
 - 4- وهيبه تيباني، مرجع سبق ذكره، ص 52.



1- نصري ذياب خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2- البحر الأبيض المتوسط بين الأهمية التاريخية والحضارية:

إذا كانت حضارات البحر المتوسط عرفت بالقوة وهذا راجع لنشأتها على ضفافه منها الآشورية، الفينيقية، الفرعونية، السومرية، القرطاجية والرومانية، ولم تبق من هذه الحضارات سوى الحضارة الإسلامية في جنوبه والأوروبية في شماله، وقد أفرز هذا التعاقب صراعات كثيرة وجعله رهانا مستمرا ولم يعرف إلا مرحلة توحيد الإمبراطورية الرومانية وسيطرة العرب على المتوسط منذ القرن السابع والثامن الميلادي.

فمنطقة حوض البحر المتوسط كانت دائما ملتقى الحضارات على مدى آلاف السنين، تمثل مركز العالم حيث أعلن "برلمان المجلس الأوروبي" أن: "منطقة حوض البحر المتوسط ظلت على مدى آلاف السنين ملتقى الحضارات وحضارتنا نفسها نتاج لهذا الامتزاج".

كما جاء في إعلان برشلونة: "أن المشاركين يقرون بأن لكل الثقافات والحضارات في جميع منطقة البحر المتوسط تقاليدها الخاصة"، كما أقر هذا الإعلان: إجراء حوار بين هذه الثقافات وأضاف أن "التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتقني عامل جوهري في التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بينها".⁽¹⁾

ومن منظور تصادم الحضارات الذي طرحه صمويل هيتينجتون (SAMUEL HUNTINGTON) يقر بأن الصراع بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط حتمي لا مفر منه، لأن الاتحاد الأوروبي يمثل الحضارة الغربية وجنوب المتوسط تمثل الحضارة الإسلامية، وكنقد على الطرح الذي قدمه هنتنجون أقروا بأن هذا الافتراض يفسر نصف الحقيقة وتلك هي: "أن الحضارات بما فيها الغربية والإسلامية لا تتصادم فحسب وإنما تتمازج أيضا".

وقد ذهب المفكرون الأوروبيين إلى حد القول بأن "الحضارة الأوروبية نتاج لهذا التبادل والتمازج على مر آلاف السنين".

1- أركيهامازاني، «دراسات عالمية للشراكة الأوروبية المتوسطية إطار برشلونة» ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 22، الإمارات العربية المتحدة، ص 27.

وجملة القول عند إميل دوركايم (EMIL DARKHEIM): "مجتمعات البحر المتوسط تمر بمرحلة انتقالية بين ما هو تقليدي وما هو حديث".⁽¹⁾

كما يرى صامويل همنتجتون أن صدام الحضارات سيطر على السياسة العالمية في السنوات القادمة، والصراعات سوف تكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة، وأن المحور المركزي للسياسة العالمية هو التضاد بين الحضارة الغربية وبقية الحضارات الأخرى.⁽²⁾

فقد وصف المتوسط بأنه منبع النور وكونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات والثقافات فيه والعمل على ضرورة حماية التراث المتوسطي المميز خاصة التراث الديني الأصل الذي يجمع بين الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، المسيحية واليهودية، وهذا ما يفسر لنا تعايش الحضارات.⁽³⁾

3- البحر الأبيض المتوسط: دراسة في الأهمية الأمنية:

في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط سيطر الهاجس الأمني على التوجهات الأوروبية اتجاه الجنوب، كما يحظى بأهمية خاصة لتوجهات الجنوب المتوسطي نحو أوروبا، الأمر الذي جعل عدة قضايا تتبلور إلى جانب عوامل داخلية وخارجية: يمكن رصد أبرز هذه التحديات على النحو التالي :

1.3- الأزمات ذات الطبيعة الإقليمية:

هناك عدة قضايا مرتبطة بالنزاعات ذو الطبيعة الإقليمية والتي تهدد الأمن والاستقرار في المتوسط منها:

أ- قضية الصراع العربي الإسرائيلي:

هذه القضية ما تزال تهدد أمن المتوسط والتي كانت بدايتها اتفاقية سايس بيكو 1916 ووعد بلفور 02 نوفمبر 1917، إعلان دولة إسرائيل 1948، والذي أدى إلى صراع طويل المدى في سياستها

1- آركيهرامازاني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 119.

3- رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 62.

الاستيطانية، إصرارها على مواصلة أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني وخرق التزاماتها الدولية، ما أدى إلى استمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي في ندوة برشلونة خلال 2002 على أنه فيما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين ثمة هدف مزدوج: "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة عن طريق إنهاء الاحتلال القائم منذ سنة 1967، وتأمين حق إسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة يضمنها إلزام الأسرة الدولية وخصوصا البلدان العربية".⁽¹⁾ أما وزير الخارجية السوري "فاروق الشرع" فصرح بأن: "السياسة الإسرائيلية مضادة للسلام".⁽²⁾

وفي هذا الصدد صرح المصري عمرو موسى " أن مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها وتداعياتها تمس باستقرار منطقة حوض البحر المتوسط". وفي هذا الصدد يضيف تساؤل كيف يمكننا الحديث عن السلام والاستقرار في المنطقة في حين أن العملية السلمية تتعثر على كافة مساراتها⁽³⁾

ب- القضية القبرصية بين تركيا واليونان حول المياه الإقليمية في بحر إيجا (égée):

على الجزر اليونانية القريبة من السواحل التركية: تعود جذور المشكلة إلى حوالي خمسة قرون، وقد بدأ الحديث عن الجزيرة منذ سنة 1878 تاريخ توقيع أنقرة ولندن لاتفاقية حماية المضائق التركية من الزحف الروسي، ومنذ 1974 تجزأت اليونان إلى نصفين، وبعد أن وافقت الدولتان على طلب مجلس الأمن الرامي إلى حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات في 1981 وقد تجدد الخلاف بسبب إصرار الطرفين على إعطائه طابعا تقنيا فهي بحاجة لحل هذا النزاع⁽⁴⁾

ج- المشكلة البلقانية:

يختلف الوضع عن أي مشكلة أخرى في أي مكان بالعالم حيث يضم البلقان العديد من العناصر العرقية المختلفة والمتورطة في صراع قديم وطويل، هناك صراع بين اليونان وبلغاريا، اليونان وتركيا،

1 - آلانغريش دومنيك فيدال، الأبواب المائتة للشرق الأوسط، ترجمة ميشال كرم، (بيروت: دار الفارابي، 2010)، ص 64.

2- رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

3- نادية قاسم، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 26.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

حيث يشارك في هذه الصراعات عناصر من بلغاريا، اليونان، كرواتيا ومسلمو البوسنة والصرب، ويحتاج الصراع العنصري بين الصرب والبوسنة لتضافر الجهود والعمل المشترك من دول حوض المتوسط لمنع نشوب الحرب الإقليمية أو الأهلية⁽¹⁾

د- قضية الصحراء الغربية:

كل المبادرات والمنظمات الدولية والجهود الإقليمية عجزت عن حله كالجامة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجهود منظمة الأمم المتحدة، إلا أن كل التقارير الخاصة بالمبعوثين كللت بالتصريحات مفادها أهمية وضرة وضع مشروع أممي لإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة، لكن ورغم تعدد اللقاءات لم تجد نفعا بين الطرفين وتبقى هذه القضية تهدد أمن واستقرار المنطقة.⁽²⁾

2.3- ظاهرة العنف والعوامل البشرية:

يعرف حوض البحر المتوسط ظاهرة العنف بشتى صورها في عدة أنحاء منه وعلى جانبيه مثل التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، كما عرفت ظاهرة الإرهاب انتشارا واسعا على جانبي البحر المتوسط، تبرز في دول جنوب المتوسط في شكل منظمات متطرفة تتذرع بالدين الإسلامي، أما في الشمال انتشرت هذه الظاهرة عن طريق المنظمات اليمينية المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية، كالمواقف المعادية للمهاجرين المسلمين، إذ يجب التعاون الوثيق للمنظم للقضاء على هاته الظاهرة، ومن أبرز التحديات أيضا "التحدي الديمغرافي" المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله والتي تتأثر بالفوارق الكبيرة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، ما يدفع بالهجرة التي تعتبر سبب مؤثر على أمن دول البحر المتوسط سواء دول الجنوب حيث تنتشر البطالة، أو دول الشمال التي يتأثر استقرار مجتمعاتها⁽³⁾

3.3- التمركز الكثيف للأساطيل الأمنية البحرية في المتوسط:

قد تكون من أبرز القضايا المؤثرة على أمن البحر الأبيض المتوسط لارتباطه المباشر بالقوى الكبرى، إن التواجد الكبير للأساطيل البحرية جعلها قضية أمنية هامة في المتوسط، واعتبارها كمنطقة

1- نادية قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2- رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3- نادية قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

عبور للترسانات الحربية، بالإضافة إلى كونه منطقة تواجد الأساطيل البحرية الضخمة سواء لدول المتوسط أو لدول خارجه، مما يجعل احتوائها على ترسانات نووية كثيفة وكذا أسلحة الدمار الشامل ذات التأثير المباشر على أمنها واستقرارها.

ومن بين المناطق الأكثر تعرضا للآزمات "منطقة الشرق الأوسط"، وزاد من الاهتمام بها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتجلّى ذلك في محاولة إقحامها في خطة مشروعها للشرق الأوسط الكبير وهذا ما سيعرض المتوسط للتوترات ويجعله عرضة للصراع البحري لأساطيل القوى الكبرى المهيمنة عليه.

وبرز التنافس بين الأساطيل على إقامة قواعد عسكرية على ضفافه مثلا المستودعات الكبرى التي قامت بإنشائها الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل لتخزين الأسلحة (1)

4.3- الأمن البيئي في المنطقة المتوسطية:

الأمن البيئي من القضايا الهامة سواء بالنسبة للأفراد والشعوب المقيمة على ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط، فهو بحر شبه مغلق حيث يحتوي على ثلاث فتحات مما يشكل عائقا أمام تجدد المياه به، ويعرضه للتلوث حتى سمي عند بعض الكتاب "البحر الجريح" فلم يبقى مجرد مجال للممرات البحرية أو منطقة عسكرية إستراتيجية لرسو الأساطيل فهو أكثر من ذلك لكونه حلقة وصل ومعبّر هام يربط أجزاء العالم القديم. (2)

4- منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: دراسة في الأهمية الاقتصادية:

لمنطقة البحر الأبيض المتوسط زاد من أهميتها الكبرى خاصة الاقتصادية في كونها معبرا أساسيا وهامًا للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية وتنشيط التجارة الدولية من تصدير واستيراد، مما اكتسبها أهمية كبرى على مر التاريخ، والتي ازدادت بعد حفر قناة السويس في 1869 أين سمحت بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة في المحيط الهادي والهندي (3)، عملت هذه القوى على نقل شركات التنقيب عن النفط إلى المنطقة بعد اكتشاف مخزون عال منه وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع

1- نادية قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص24.

2- رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

3- نادية قاسم، مرجع سبق ذكره، ص35.

عشر، خاصة من منطقة الشرق الأوسط ما أدى إلى بروز ديناميكية تجارية لناقلات البترول نحو الأسواق العالمية، ومن أشهرها: "إكسون" (Exxon)، "شال" (SHELL) و"موبيل" (MOBIL)⁽¹⁾

يعتبر الطريق البحري السهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب، فهو ينقل حوالي 04 مليون طن، كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية، وتصل السلع المارة حوالي 3% من الإجمالي العالمي، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن ويحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، جنوة، برشلونة، الجزائر.⁽²⁾

إن أهميته الاقتصادية لا تقل عن أهميته الإستراتيجية والسياسية، إذ يوجد ترابط وتداخل بينهما، ويبقى النفط كمعطى اقتصادي، استراتيجي وسياسي في آن واحد، ولبيان الأهمية الاقتصادية للمتوسط ينبغي التركيز على مثالين باعتبارهما يجمعان مواصفات هذه الأهمية عبر الخطوط الآمنة للنفط والغاز وهذا ما يتوضح كثيرا في الشكل التالي:



Source :<https://gfocusmagazine.com/?p=1757>

1- نادية قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2- رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الخط الأول (الخط غير الآمن):

هو الخط الذي يخص نفط وغاز منطقة القوقاز (بحر قزوين الذي يحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم الاحتياطي العالمي (آسيا الوسطى، روسيا)، فتسويق هذه المادة من المنطقة المذكورة نحو كل من أوروبا، جنوب شرق آسيا، الصين وأمريكا يقتضي المرور عبر الوسائط التالية:

أ- الساحل المتوسطي: عبر أراضي أذربيجان ثم أرمينيا أو جورجيا فالأراضي التركية وهذا الوسيط يعتبر أقل تكلفة وامنقياسا بالطرق الأخرى، إلا أنه يعرف أزمات حادة تنفجر أحيانا وتخمد أحيانا أخرى⁽¹⁾

ب- سواحل الخليج العربي - الفارسي: وذلك عبر أراضي إيران والعراق أو على بحر العرب فالمحيط الهندي، وهي الأخرى طريق تقع في قوس الأزمات بكل مخاطره

ج- سواحل الصين: بمعنى بحر الصين الجنوبي وسواحل شبه القارة الهندية وبحر الصين الشرقي المحاذي لليابان وكوريا الجنوبية⁽²⁾

د- سواحل روسيا: من الناحية الشمالية وذلك عبر ميناء مورمانسك "Mormansk" المطل على بحر البرنتس "BARENTS" باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يبين أهمية المتوسط كمحور لتموين أوروبا وأمريكا بالطاقة.

ملاحظات حول الخط الأول:

1- هذه الخطوط كلها تتميز بخصائص تتفاوت بحسب طبيعة كل خط، من حيث موقعه، طوله، تكاليفه الباهظة وما إذا كان غير آمن، فهي تكشف أبعاد التداخل بين المعطيات السياسية والجغرافية، الاقتصادية والعسكرية.⁽³⁾

2- كل هذه الخطوط يقوم على افتراض الوصول إلى المتوسط لتموين السوق الأوروبية من جهة والسوق الأمريكية من جهة ثانية مع تجنب الطريق الذي يضم كل من العراق، إيران وسوريا أو ما يعرف بالشرق الأوسط.

1- بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية تجاه منطقة غرب المتوسط: (النفط والإرهاب نموذجا)، دار (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 167.

2- بوزيد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص 170.

3- المرجع نفسه، ص 174.

- 3- ظهور تركيا كمحور مركزي رئيسي وحيوي في تسويق نفط وغاز القوقاز عموما باعتبارها طريق آمنة وبأقل تكلفة لإطلالها على المتوسط وسهولة تمويل بلدانها.
- 4- الرئيس الأمريكي السابق " بيل كلينتون " أشرف على مشروع نقل نفط وغاز بحر قزوين من ميناء العاصمة الآذرية باكو المطل على هذا البحر إلى ميناء جيهان "Gyhan" التركي المطل على المتوسط (جنوب شرق تركيا)، مروراً بأراضي جورجيا، ووقع اتفاق بناء خط أنابيب (باكو - جيهان) بالعاصمة التركية في 18/11/1999 والذي قدرت تكلفه بـ 3 مليار دولار لضخ أكثر من 01 مليون برميل يومياً⁽¹⁾.

الخط الثاني (الخط الآمن):

هذا الخط يعبر عن نموذج للخط الآمن والمستقر وهو يخص نفط وغاز الخليج، وكذا نفط وغاز منطقة شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا، مصر)، إلى جانب نيجيريا باستحواذها على (7.8 %) من احتياطات الغاز العالمية، بالإضافة إلى بعض الدول التي تملك مشاريع قريبة من المتوسط (مشروع خط نيجيريا، النيجر، الجزائر، لإمداد أوروبا بالغاز النيجيري)، نيجيريا، أنغولا، خليج غينيا، التشاد وموريتانيا 2005 وكذلك السودان عام 1999.

أهم خصائص هذا الخط:

- لعل من أهم ما يميز هذا الخط احتضانه لمناطق دول المتوسط النفطية وتلك القريبة منه جغرافياً والذي تكشفه وتؤكد العناصر التالية:
- 1- احتواء المتوسط واحتضانه لأحد أهم مصادر الطاقة العالمية (الجزائر، ليبيا ومصر) وقربه من مصادر التمويل في العالم (الخليج، القوقاز وخليج غينيا).
- 2- احتواء المتوسط على مضائق جد حيوية بالنسبة لعبور سفن نقل البضائع وناقلات النفط والغاز (مضيق جبل طارق، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل)، هناك 06 مضائق ذات وزن وأهمية خاصة بنقل المحروقات ثلاثة توجد بالمتوسط (قناة السويس، مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل) والثلاثة الباقية هي (مضيق هرمز، باب المندب، ملاقا).

1- بوزيد أعمار، مرجع سبق ذكره، ص 176.

3- وفي هذا السياق تشير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دراسة لها أنه ينبغي استثمار ما يعادل (1600 مليار دولار في الفترة ما بين 2002 – 2030)، لضمان التوازن بين العرض والطلب العالميين على الطاقة، حيث سيرتفع الطلب العالمي على الغاز حتى عام 2020 بنسبة (03.2 %) مقابل (2.3 %) للنفط و (1.5 %) بالنسبة للفحم، حيث تقدر الإحصاءات أن الغاز الطبيعي العالمي ما يزال في باطن الأرض بنسبة 95% وهو موجود في منطقة الخليج وشمال إفريقيا.⁽¹⁾

4- فالإستراتيجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط وهذا الاهتمام يمكن تجسيده من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم: " علينا أن نعترف بأن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة "⁽²⁾ وهذا ما يؤكد أيضا كتاب حروب أمريكا ضد أوروبا للمفكر الاستراتيجي الفرنسي ألكسندر ذيلوفال بقوله: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته وحماية طرق شحنه"

فيكفي أن القارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط ومن الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، حيث يحتوي على 7.5% من الثروات البحرية الحيوانية، 18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات المنطقة.

إن البحر الأبيض المتوسط بالرغم من أنه لا يشكل سوى 1% من المسطحات المائية إلا أنه يستحوذ على 28 % من حركة الشحن العالمية، ويمثل نقطة وصل بين القارات الثلاث وطريقا عالميا، كما أن تكوينه الجيولوجي ساعد على أن تكون موانئه أكثر عمقا مما يساعد ويسهل حركة السفن، والذي يعتبر معبرا رئيسيا لها كحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية لدول أوروبا الغربية عبر قناة السويس مضيق جبل طارق³.

1- بوزيد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص 199.

2- وهيبة تيباني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

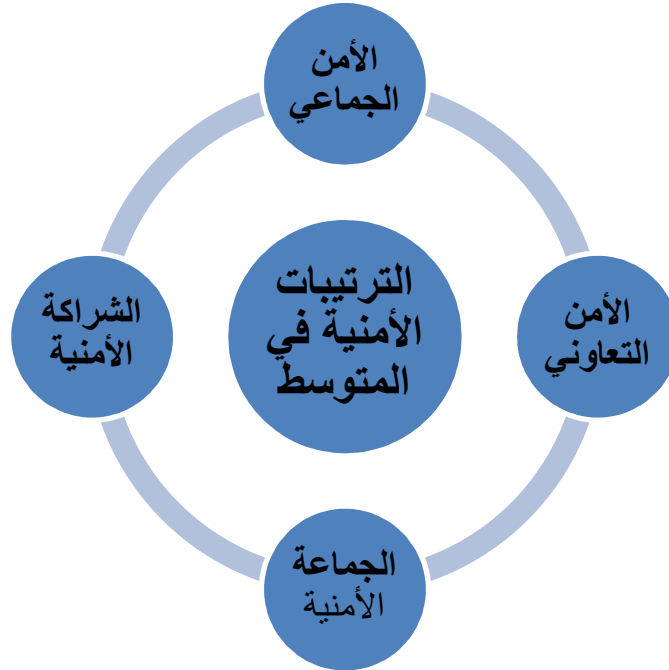
3- نادية كاري ، يونس مسعودي، «البحر الأبيض المتوسط الأهمية الحضارية والإستراتيجية» ، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 8، العدد 02، 2020 ، ص 138.

كما يعتبر شريان حقيقي لاقتصاديات الدول الكبرى إلى جانب الموارد الطاقوية التي تحتويها منطقة الشرق الأوسط خاصة.

ومن المؤكد أن الغرب سيزداد اعتمادا على مصادر الطاقة في هذه المنطقة ويبقى أمن الطاقة مسألة حيوية، وما زاد من الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط هو وفرة الموانئ والمخابئ والمرافق المنتشرة على طول سواحل هذه المنطقة إذ شكلت هذه الأخيرة مركزا للتجارة الدولية، حيث يقر فرنان بروديل F.Broudel أن المتحكم في البحر دوما هو المتحكم في الثروة، وقد ذكر في كتابه لمعنون بالبحر المتوسط والعالم المتوسطي... "لقد لعب الاقتصاد دورا حاسما في تاريخ البحر المتوسط في أغلب الأحيان وفي الثروات التي يأتي بها كمسطح للنقل فسيد هذه الثروات من سيطر على البحر"¹.

1- مريم رزاق بكرة ، «أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية و انبعاث النشاط التجاري الجزائري في العصر الحديث » ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، المجلد 1، العدد 2، 2015، ص 155.

المحور الثاني: نحو ترتيب أمني متوسطي جديد متعدد الأقطاب



مخطط يوضح أهم الترتيبات الأمنية الجديدة في البحر الأبيض المتوسط

الترتيبات التي طرحتها الدول الأوروبية كلها قادرة على توفير الأمن، والذي يتخذ في ممارسته مسلكين أساسيين، إما بتعظيم وزيادة القوة العسكرية للدولة أو من خلال التعاون الأمني والوصول إلى مجموعة من الترتيبات لتحقيق الأمن، وبأخذ هذا التعاون أشكالا متعددة قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأهدافها وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تكون بصدد مواجهتها منتجة بذلك مفاهيم جديدة منها: الأمن الجماعي والأمن التعاوني والجماعة الأمنية والتي سعت إليها الدول من أجل المحافظة على أمنها.

يعرف الأمن الجماعي على أنه نظام يؤخذ به بين:

أولاً: الأمن الجماعي: Collective Security

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوحى من ميثاقها، بهدف الحرص على الأمن والسلم وفض النزاعات بالطريقة السلمية، على اعتبار أن أمن وسلامة الدولة وإقليمها من أولوياتها، ففوضوية العلاقات الدولية والتسابق نحو التسليح كان دائما مهددين للأمن والسلم العالميين، مما دفع بالمجموعة الدولية إلى إقامة

عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة في 1945 إثر نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، وكتعريف مبسط له هو: "التزام مجموعة من الدول لحماية كل عضو فيها من خلال عدد من الترتيبات والإجراءات الأمنية والعسكرية وهو ليس بمفهوم جديد في العلاقات الدولية إلا أنه حضي بالمزيد من الاهتمام من خلال العقد الأخير، ولم يعد من الممكن الحديث عن ترتيبات الأمن الجماعي على مستوى إقليم جغرافي ما دون ارتباطه بشكل دقيق بالتزامات للأمن الجماعي على المستوى الدولي".⁽²⁾

وهو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلم من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم، كما يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف فإنه ذلك النظام الذي تتكثل بموجبه جماعة من الدول أو مصالح أحد أعضائها في مواجهة أي اعتداء أو خروج عن قواعد الشريعة الدولية⁽³⁾.

كما يستند الأمن الجماعي على عدد من الشروط الرئيسية:

أ- أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، إذ يتعين عليها توسيع نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية، بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية وأنه يتوجب على الدول التغلب على خوفها وتحقيق الثقة المتبادلة.

ب- يهدف الأمن الجماعي إلى إيجاد نظام أكثر نجاعة لعملية الموازنة المؤسسية المنظمة بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى.

ج- يعتقد أن مؤسسات الأمن الجماعي تساهم في إيجاد نظام حميد أكثر من الأنظمة السابقة فهي تساعد على تحقيق مزيد من الثقة.

1- فريدة حموم: الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر، 2004، ص 14.

2- نشأت الهلالي: "مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: الأمن الجماعي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 9، (2005)، ص 5.

3- سليمان عبد الله الحربي: "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص 16.

د- رغم حالات الفشل الماضية يحاول مناصرو نظرية الأمن الجماعي بأنه فرصة لتجربة الأمن الجماعي مرة أخرى، بحيث تحرز نجاحا أكثر في العالم ما بعد الحرب الباردة حيث تشترك الدول في نفس القيم والمصالح⁽¹⁾.

كما يحتل الأمن الجماعي مكانة مهمة في نظرية العلاقات الدولية، حيث يركز في أيديولوجياته على عدم اعتبار الحرب الوسيلة الأمثل لتعبير الدولة على سياستها الدولية ورفض فكرة التسلح، وأن تحقيق الأمن يكون عبر احترام القانون الدولي وغيرها من الدعائم الأساسية للنظرية المثالية والمتمثلة في تجنب الحرب التي لم يقتصر تأثيرها على العسكريين والمحاربين فقط، بل شملت أيضا المدنيين العزل، وهو ما مهد الطرق أمام التيار المثالي الذي اهتم بتدريس القانون الدولي ودعم الاتفاقيات الدولية المؤطرة للسلم الدولي القائم على احترام قواعد القانون الدولي عبر خلق مؤسسات دولية قادرة على ضمان احترام هذه القواعد، ممثلة في عصبة الأمم ذات الاقتتران بالأوضاع الدولية قادت آنذاك إلى حرب عالمية ثانية عبر "Peace through Law" مقارنة السلم بالقانون.

وهو ما أدى فيما بعد إلى سن إجراءات⁽²⁾، والتي قادت إلى الأمن الجماعي الذي يفترض أنه يؤدي الوظائف التالية من الناحية النظرية:

- الرد على أي عدوان خارجي، وإن كان ذلك وجب التحرك الجماعي.

- تنظيم رد جماعي يتناسب وحجم العدوان.

- أن يكون تنسيقا جماعيا في العمل على تحديد الإجراء اللازم.

الأمن الجماعي يكون من خلال إنشاء مؤسسات دولية وإقليمية التي تقدم مجموعة من التدابير للحفاظ على السلام والتي قد تكون مجموعة من العقوبات كالمقاطعة الدبلوماسية للدول المعتدية باستخدام القوة، ويكون ذلك بالاتفاق مع الدولة على أنها لن تستعمل القوة لحل النزاعات الناشئة، في الوقت نفسه

1- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت: كازمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 432.

2- عبد الرزاق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 101.

تستخدم القوة الجماعية ضد أي دولة معتدية وهذا يعزز الحفاظ على السلام بين الأعضاء وليس بين النظام والخارج.

لتنفيذ هذه الوظائف استند مفهوم "الأمن الجماعي" على وسائل تضمن تحقيق المهام المنوطة به والتي نجملها في النقاط التالية:

أ- الوسيلة الدبلوماسية: شرط أن تكون علنية مفتوحة.

ب- جدية الصحافة ووسائل الإعلام ذات الاهتمام بتطلعات الرأي العام العالمي في وقت السلم أو الحرب.

ج- تطبيق إجراءات بناء السلام وصنع السلام خاصة الوساطة الدبلوماسية والتحكيم.

د- تحمل كل الدول المسؤولية الجماعية أمام أي عدوان خارجي.

هـ- ضرورة وجود هيئة تنظيمية وديناميكية لتسيير الوضع الدولي⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يقول "ايس كلود" في كتابه "القوة والعلاقات الدولية" أن الجذور الفكرية لمبدأ الأمن الجماعي يعود إلى فترة ما بين القرنين الرابع والثامن عشر عندما عقد ملوك وأمراء أوروبا معاهدات بعضها ذات صبغة إقليمية تدعو إلى مساعدة بعضها البعض ضد أي دولة تشن الحرب، وهذا ما استدعى إلى إنشاء هيئة دولية تنظيمية للسيطرة على القوات متعددة القومية لغرض الحفاظ على الأمن وإعادة السلام إلى أوروبا، ودعا المفكرون إلى تبني صيغة أخرى من الأمن الجماعي على وقف الحرب ونزع السلاح⁽²⁾.

- إن مساعي نظام "الأمن الجماعي" هو السعي لعدم تغيير الواقع الدولي القائم أو الإخلال به وبالعلاقاته في اتجاه مصلحة دولة على حساب دولة أخرى، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الجماعية وعلى الصعيد الدولي باعتباره القوة الضاغطة والكابحة لأي محاولة تغيير، وتتمثل هذه الطرق والإجراءات

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 101.

2- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية وفلسفية الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، 208)، ص 123-

بتسوية النزاعات بالطرق السلمية كالتفاوض، التحقيق، التوفيق، الوساطة، التحكيم، واستخدام القوة للردع، وذلك من خلال التفويض الذي منح إلى مجلس الأمن في إقرار نظام عام للأمن الجماعي قائم على النزاهة والحياد في التعامل بين أطرافه.

- وعلى هذا الأساس "فالأمن الجماعي" لا يهدف إلى بناء "توازن القوة" بقدر ما يهدف إلى إجراء "ترجيح القوة ضد الدولة التي تقوم بالعدوان ولصالح الدول التي ترد العدوان، وبذلك يسعى إلى محاولة جعل الدول لا تتصادم فيما بينها انطلاقاً من التحالف الذي يجمع بينهم ويكاد يرقى هذا المفهوم إلى أن يكون مفهوماً أخلاقياً.

في حين يرى البعض الآخر بأن "الأمن الجماعي" هو "تصميم لتحالف يهدف إلى حماية دواتهم من بعضهم البعض وحماية أنفسهم من بعض الدول الأخرى".

ما يجب الأخذ به أن "مفهوم الأمن الجماعي" تجسد في كونه مفهوماً معيارياً يركز على الذاتية في تحديد العدوان الذي يكون سبباً يدفع بالتحرك الجماعي إضافة إلى أنه لا يرتبط بوجود خصم محدد، وغير موجه إلى أي طرف آخر، وما تجدر الإشارة إليه أن الترتيب الأمني في إطار مفهوم الأمن الجماعي والآليات التي اعتمد عليها قد أدى دوراً أساسياً على صعيد ضمان استقرار الوضع القائم ومواجهة التغيرات العنيفة والمحملة⁽¹⁾، وهو ما أدى إلى وضع مجموعة شروط تحدد من خلالها ضوابط تفعيل المفهوم على المستوى التطبيقي، ونذكر منها النقاط التالية:

- تقوم كل دولة بالتخلي عن حقها في الرد الطوعي الانفرادي على أي عدوان خارجي إلا من خلال التحرك الجماعي.

- يجب على كل دولة أن تساهم بمواردها لصالح تفعيل ترتيبات الأمن الجماعي حتى ولم تتعرض للعدوان.

- ضرورة تقاسم الأعباء المترتبة عن صد العدوان أو التحصين ضد العدوان الخارجي.

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 102.

تعتبر فكرة الأمن الجماعي أهم تصور لليبراليين كونه نظام اجتمعت عليه الدول التي عرفت ويلات الحروب خاصة منها الأوروبية التي خاضت حربين عالميتين، وقد انطلقت من فرضية أساسية: أن السلام والأمن التي تنتشه الأمم لا يتحقق إلا من خلال الإجماع على رفض الحرب وتحريم اللجوء إلى وسائل القوة والعنف والعمل على نزع السلاح أو تخفيفه أو الحد من انتشاره وحل المنازعات بالطرق القانونية السلمية.

وقد كان الأمن الجماعي أبرز اهتمامات مؤسسي الأمم المتحدة، حيث كان الحديث عن إنشاء نظام جديد للأمن الدولي مرتبط بمعاني الأمن العسكري التقليدي، وحددت الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الركيزة الثانية التي يقوم عليه "النظام الأمن الجماعي" وهي التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من الإخلال بالسلم أي إنشاء نظام يجمع الدول، وبمقتضاه تتعهد بالرد الجماعي على اعتبار أن كل اعتداء يسجل على إحداها بمثابة عدوان عليهم جميعا وهو ما أكدته الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: الأمن التعاوني Cooperative Security:

كان مفهوم الأمن التعاوني مفهوما فضفاضاً في العلاقات الدولية يدل على أن الدول تعمل معا لأجل إيجاد حلول لمشاكل الأمن واستبدال القوة العسكرية بأخرى غير العسكرية مما أدى إلى تبني هذا المفهوم في سبتمبر عام 1990 "JOE CLARK" مع مبادرة وزير الخارجية الكندي آنذاك "جو كلارك" أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكما تشير الأدبيات أن مصطلح "الأمن التعاوني" يدل على وصف الحالة التي تعمل فيها الدول جماعيا للتعامل مع التهديدات غير الحكومية أو التحديات لا تكون فيها الدول سببا مباشرا⁽¹⁾.

- وهو نظام يتم في إطار تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة

بالبعد العسكري للأمن؛ بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، التنمية المستدامة، قضايا البيئة أي قضايا الأمن بمفهومه الناعم⁽¹⁾.

- ثم تطوير مفهوم "الأمن التعاوني" على مدى العقود الماضية وقد عرف مع بداية مطلع التسعينيات أنه "مبدأ استراتيجي يسعى إلى تحقيق وإتمام أغراضه من خلال الموافقة المؤسسية إلى حد ما بدلا من التهديدات بالإكراه المادي أو المعنوي".

The concept of cooperative Security has been développée over the past décades one définition from the early minettes Sées it: "a stratégique principale that seeks to accomplis its purposes, through institutionnel consert rather than through threats of material or physical corcion an other one would define that."⁽²⁾

وهكذا فإن "الأمن التعاوني" يحل محل محور التخطيط للمشروع الأمني من الاستعداد نحو التصدي ورد معاكس للتهديدات لمنع نشوب مثلها من ردع العدوان نحو العمل والاستعداد للتحضير له بدرجة أكثر صعوبة، والأمن التعاوني مختلف تماما عن الفكر التقليدي للأمن الجماعي، حيث يختلف كعلاج وقائي مانع عن شدة وقوة الرقابة والرعاية، ومع ذلك فإن المصطلح لا يخلو من المشاكل فالأول ذات الصلة بدلالاته المعنوية، وكذلك من الصعب تخيل وتصور كيف سيكون الأمن إما تعاونيا أو يبقى معارضا.⁽³⁾

- وقد تم التعبير عنه صراحة لأول مرة في تطوير مفهوم الحد من التسلح في بداية الستينيات من القرن العشرين من قبل شلينج، هالبيرين، برينان وبول، الذين أكدوا على ضرورة التعاون حتى مع الأعداء المحتملين وذلك من أجل منع اندلاع ونشوب الحروب.

وفي الوقت نفسه أصبح مفهوم "الأمن التعاوني" شعار السياسة الأمنية الأوروبية، حيث شهدت أوروبا أحداث عنف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومع حروب الانفصال في يوغوسلافيا سابقا، إن مستوطنات ما بعد الحرب من ناحية أخرى تشير بشكل واضح إلى دور استراتيجيات السياسة الأمنية التعاونية بما في ذلك علاقاتها باستراتيجيات السياسة الأمنية الأخرى أي التقليدية توضح كيفية استخدام

1- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2- Heinz Vetshera. Cooperative security the concept and it's application in south Eastern Europ. P33.

3- ibid, P33.

استراتيجيات السياسة الأمنية المختلفة في سياسة حروب الانفصال اليوغسلافية وفي النهاية تقييم تطبيق الأمن والاستراتيجيات التعاونية الأخرى في حل يوغسلافيا سابقا.

إن مفهوم "الأمن التعاوني" واستخدامه يبدو غير واضح لاسيما داخل المجتمع الأكاديمي، حيث كان ينظر إلى الأمن التعاوني على أنه مسألة المؤسسات التي ترى أن الواقعيين ينظر إليهم على أنهم أوهام وعلى الرغم من وجود التعاريف المترابطة لـ "الأمن التعاوني" إلا أنه لا يبدو واضحا من خلال وجود مؤشرات حول خصائصه أو جوهره أو حدوده من الناحية المفاهيمية أو العملية⁽¹⁾.

ولعدم وجود مفاهيم للأمن التعاوني يؤدي في الكثير من الحالات إلى اختلاط مع المفاهيم التقليدية الأخرى على سبيل المثال الأمن الجماعي.

والجدير بالذكر أن المجتمع الدولي يسعى إلى التأكيد على فكرة "الأمن التعاوني" من خلال تفعيله واعتباره أنجح وسيلة لمجابهة والتعامل مع التهديدات التي تشكلها الفواعل من غير الدول كما يسمح بتقليص الحروب بين الدول والعمل على إخراج الدول من دائرة التنافس إلى دائرة التعاون⁽²⁾.

حظي هذا الترتيب بأهمية بالغة في العلاقات الدولية، حيث نجد أن الولايات المتحدة كدولة عظمى كانت تشجع على السباق نحو التسلح بزيادة القوة، وهذا ما يفقد إجراءات بناء الثقة بين الدول والعمل على تقليص فاعلية الأمن التعاوني في حقل العلاقات الدولية، فالدول التي لا تملك القوة العسكرية لن تعتمد على الدول الأكثر من ناحية القوة العسكرية في تكريس الأمن التعاوني، وهذا ما يعرقله عمليا، فالأمن التعاوني لا يكون بإعمال إجراءات ضد الدولة بل تكون هذه الإجراءات بالتعاون بين الدول لمجابهة التهديدات غير الحكومية وخلال سنوات التسعينيات شجع العديد من المفكرين الاستراتيجيين على تحريك مبادئ المدرسة المثالية الرامية للبحث عن عالم أفضل مستقر، في حين في سنة 1992 تطرق كل من "أشتون كارتر" (Ashton CARTER) وليام بيرري (William Perry) جو شتاينبرو (John Steinbruner) إلى مفهوم الأمن التعاوني "كآلية جديدة لبناء السلام العالمي والذي ضمن العديد من الإجراءات منها الردع والاستقرار النووي واحتواء الأخطار ومراقبة التسلح"، وفي سنة 1994 تحدث وزير خارجية أستراليا (Gareth Evans) السابق "غاريت ايفانز" عن الأمن التعاوني على أنه "ضمان التشاور

1- Heinz Vetschera, op cit, P34.

2- ibid, P35.

بدلا من التصدي، والطمأنينة بدلا من الردع، والشفافية بدلا من السرية، والوقاية بدلا من العلاج، والاعتماد المتبادل بدلا من الأحادية⁽¹⁾.

وأحسن مثال طبق فيها "الأمن التعاوني" هي منطقة الأمن والتعاون في أوروبا في الاتحاد الأوروبي، وهنا ينطوي على جميع التدابير التي تقلل من خطر الحرب، والتي ليست موجهة بالضرورة ضد أي دولة محددة أو تحالف أو المؤسسات الدولية.

لنجاح الأمن التعاوني يجب توفير عنصرين أساسيين هما:

-**الأمن الفردي:** حيث تشكل الحاجيات الأساسية للأفراد وحررياتهم وثقافتهم عناصر مهمة للحفاظ على التناسق في الأمن والاستقرار الدوليين.

-**تعزيز الاستقرار:** أي تنشيط الاستقرار خارج حدود الدولة التي تشكل الأمن التعاوني غير أن الاستقرار هنا ليس غياب النزاعات بين الدول المجاورة بقدر ما هو استقرار الجماعة المشكلة لها التي تعاني من الانتهاكات داخلها، كما حدث في كوسوفو في أواخر 1998 وأوائل 1999 كما يستخدم تعزيز الاستقرار والتدخل الإنساني كذرائع وراء انتهاك سيادة الدول من قبل الدول الكبرى وتطبيقه يكون باستعمال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية والسياسية⁽²⁾.

ثالثا: الشراكة الأمنية Security Partner hip

تستند ترتيبات الشراكة الأمنية على مجموعة من الوثائق التي تضمن "اتفاقية أساسية" واحدة أو أكثر وعددا من اتفاقيات الإجرائية الفعالة المتعلقة بالاتفاقية الأساسية، ومثال ذلك الفصل النهائي لهلسنكي 1975، ميثاق باريس 1990 لأوروبا الجديدة، إعلان جوان 2002 لمنظمة شنغهاي، وبيان شارمان الأول الإقليمي لمنندى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، اشتركت كلها في مبادئ العلاقات السلمية، إضافة إلى تكتل بعض المنظمات الإقليمية والعالمية في مختلف الشراكة كاتفاقيات إجرائية ملحقه.

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2- المرجع نفسه، ص 108.

كما تعتبر المكاتب المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية هي الفواعل الجماعية الأكثر أهمية لاتفاقيات الشراكة الأمنية، لدورهم في الوقاية من خطر بروز تهديد أو نزاع قد يزعزع الاستقرار والأمن الإقليميين، وكما لهم وظائف مهمة في ترتيبات الأمن، وكمثال على الشراكات الأمنية بين كل من اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الشمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

فشراكة الأمن هي الترتيب الذي ينشأ من الإجماع لدول الإقليم على التعاون لتخفيض العنف وتحسين السلام والاستقرار باستعمال أنواع الاتفاقيات والميكانيزمات مثل: اتفاقية الأمن الرسمية، منظمات الأمن الدولية، اتفاقيات العمل المشترك، مسارات الحوار المتعددة الأطراف، معاهدات السلام والاستقرار التي تتضمن إجراءات بناء الثقة، إجراءات دبلوماسية وقائية وإجراءات للتأثير على التراكيب المحلية وعمليات البلدان التي هي تحت الخطر الداخلي للعنف.

إن نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من انحسار للصراعات بين الدول كان عاملا رئيسيا في الحد من التسابق الكبير الذي شهده بناء التحالفات العسكرية سابقا مما جعل أولوية هذا الترتيب الأمني ضمن الأجندة الدولية تتراجع فاسحة المجال لأطر أمنية أخرى بديلة في ظل تزايد ثقافة التعاون الأمني الدولي، ويتراجع مفهوم الأحلاف العسكرية وظهور الأطر الأمنية التي أعطت العلاقات الدولية ديناميكية وحيوية لم تشهدها سابقا ففي فترة ما بين الحربين وما بعدهما شهدت هذه الحقبة وتيرة متسارعة تمثلت في بناء الأحلاف العسكرية⁽¹⁾، غير أن هذه الوتيرة لم تتجاوز حقبة الحرب الباردة حيث تراجعت حدة التسابق نحو بناء الأحلاف العسكرية إلى مستويات غير مسبقة وهذا بسبب تراجع الاستقطاب الدولي، حيث نجد أن مرحلة نهاية الحرب الباردة قد ساعدت في ابتكار تدابير أمنية جديدة عملت على توحيد الممارسات الأمنية بين الدول، ليس هذا فقط إضافة إلى إيجاد صيغ أخرى في شكل ترتيبات أمنية جديدة تستهدف كلها توفير الأمن للدول وكانت من بينها "الشراكة الأمنية" والتي تعتبر ترتيبا دوليا يجمع بين عدة دول تتوافق في تعاملها مع التهديدات الأمنية وهدفها واحد هو العمل على تعزيز الاستقرار بين دول الشراكة من خلال الاستفادة من الاتفاقات الرسمية سواء بين دول المنظمة أو من خلال الاتفاقات مع المنظمات الدولية، واتفاقات العمل المشترك وفتح الحوارات المتعددة الأطراف الهادفة لبناء تدابير الثقة وتدابير

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

الدبلوماسية الوقائية والتي تعلن من خلالها الدول المنظمة عن تبنيها للعلاقات السلمية بين دول الأعضاء، ويقوم مفهوم الشراكة الأمنية على مجموعة مبادئ أساسية سوف نجملها في العناصر التالية:

أ- تجنب المواجهة والنزاع وعدم الاستقرار بين دول المنطقة المشتركة.

ب- العزم على استخدام التعاون الأمني في حل المشاكل العالقة.

ج- ضرورة خلق الآليات اللازمة لتنفيذ التعاون والتعامل مع المشاكل الأمنية.

د- إيجاد مؤسسات متعددة الأطراف للتعامل مع التهديدات الأمنية الموجودة والمحتملة.

هـ- أن توكل مهمة الإنذار المبكر للتهديدات الأمنية للأجهزة المخولة التي تعمل على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة⁽¹⁾.

ويفترض على الدول التي تؤسس الشراكة التي تعمل على تحقيق ما يلي:

أ- الاعتماد المتبادل والاعتماد المشترك للتصدي للتهديدات العابرة للقومية والمتحركة والمختلقة للحدود.

ب- تجريد العلاقات ما بين الدول من ظاهرة الاستقطاب المهيمنة عليه دولة واحدة وتبني ميكانيزمات موحدة تعمل على تكريس الأمن التعاوني أو التشاركي على أساس تبادل المعلومات والحوار في القضايا الأمنية الدولية والمحلية، وترتيب الإدارة المشتركة لجميع القضايا التي تهم الدول في المجال الأمني والمساهمة في وضع القرارات الخاصة بالمؤسسات الأمنية المشتركة⁽²⁾.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن تلخيص ما تتميز به الشراكة الأمنية في النقاط التالية:

- وجود الوعي والإدراك المسبق للمشاكل الأمنية الدولية.

- تقصي وتجديد العلاقات بين دول الشراكة الأمنية من عنصر المنافسة.

- عدم اللجوء للقوة الصلبة في تسوية الخلافات والنزاعات.

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

2- المرجع نفسه، ص 118.

- الالتزام بالاتفاق على تكريس التعاون الأمني كضرورة حتمية بين دول الشراكة والدول الأخرى.

- من أمثلة تجارب الشراكة الأمنية نذكر: منتدى الآسيان الإقليمي، مجلس الأمن والسلم الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي، سياسة الجوار الأوروبية، وكلها تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار على حدودها الإقليمية.

كما تركز هذه الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي التي انطلقت كغيرها من المبادرات الأخرى في توجيه علاقات أوروبا مع البلدان المجاورة في حوض البحر الأبيض المتوسط وعدم ترك المنطقة ساحة للهيمنة الدولية، وقد جاءت ضمن الإطار العام لإستراتيجية الأمن الأوروبي التي صيغت في ديسمبر 2003 أين قرر الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سنة 2004 أن تشمل كافة اتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي بندا يتعهد الموقعون بموجبه التخلي عن أسلحة الدمار الشامل، حيث ركز اهتماماته على الديمقراطية حكم القانون، حقوق الإنسان المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الأقليات، مكافحة الإرهاب، تفادي الصراعات، التنمية الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة⁽¹⁾.

رابعا: الجماعة الأمنية Security Community

ففي تعبير "كارل دويتش" (Karl Deuth) الجماعة الأمنية هي:

"Agroup which, because of responsiveness and community has given up the Military option in regard to then mutual interactions replacing it with dependable expectations of peaceful chang".

تشكل الجماعة الأمنية مجموعة من البلدان يكون بينهم إجماع على إلغاء الحرب كآلية لحل النزاع وتربطهم مستويات عالية من تدفق الاتصالات والصفقات ما ينتج شروط مناسبة لإنشاء مؤسسات لحل النزاع سلميا⁽²⁾.

1- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 364.

2- جريدة حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

وميز دويتش بين الجماعات الأمنية المدموجة التي تتشكل بالدول التي تترك سيادتها الكاملة وتندمج في الدولة الموسعة والجماعات الأمنية التعددية التي تحتفظ فيها الدول باستقلالها القانوني لكي تطور مؤسسات مشتركة، ويمكن أن يتخيل الناس بأنهم يتشاركون قدرهم مع أناس من دول أخرى.

أول من استحدث هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية هو "ريتشارد فان" (Richard.W.Van Wagenen) في الدراسة التي قدمها أثناء الحديث على مفهوم الأمن العسكري والأمن الوطني سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، وقد مر مفهوم الجماعة الأمنية عبر مرحلتين أساسيتين:

الأولى: كانت مع أفكار المدرسة السلوكية بزعامة "كارل دويتش" سنوات الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي.

الثانية: كانت سنوات التسعينيات وتزامنت مع كتابات "إيمانويل ادلر" في إطار الطرح البنائي⁽¹⁾.

عرف "كارل دويتش" الجماعة الأمنية على أنها: "تلك الجماعة التي بلغت درجة من التكامل لدرجة أن تصل حدود الثقة بين أعضائها درجة اليقين بعدم استعمال القوة ضد بعضهم البعض وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية.

كما يشترط كارل دويتش لقيام الجماعة الأمنية شرطان أساسيان متمثلان في:

- أن يكون الاتساق في القيم والتجانس الاقتصادي بين دول الجماعة.

- ضرورة التفكير بمنطق المصالح المشتركة والتفكير بمنطق المصالح المشتركة وحتمية العيش المشترك من جهة أخرى⁽²⁾.

لقد بنيت الرغبة الأوروبية في وضع حد لتلك الاضطرابات والنزاعات والحروب التي شهدتها أثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة وما بعدها، وسعي القارة الأوروبية إلى خلق هوية مشتركة فيما بينها بهدف تجنب استعمال القوة العسكرية أو التهديد بها في حل النزاعات القائمة وهو الأمر الذي جعل من

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

دول الاتحاد الأوروبي يتصرف من منطق "الجماعة الأمنية" التي يشير فيها مستوى التفاعلات وطبيعتها إلى درجة النضج التي وصلت إليه خاصة مع وجود تعاون سياسي حول الأمن.

إن المتتبع للمساعي الأوروبية في جعل القارة منطقة سلام دائم عن طريق تحويلها إلى جماعة أمنية يرى بأنه يحمل مبررين: الأول نظري فكري والثاني عملياتي إمبريقي، ففي الإطار النظري الفكري يركز على علاقات الجوار الأوروبية التي تتسائل العديد من الدوائر الفكرية حول حقيقتها، حيث نجد أن بعض الدراسات تشير إلى أن بناء الجماعة الأمنية ومنطقة السلام الدائم في الجوار الأوروبي يفرض العمل وفق مبدأ المصلحة والإيثار معا لتجنب تطبيقها بوسائل قصيرة لبنائها وهو ما لا يتوافق مع منطق الجماعة الأمنية، ويرى "دويتش" بالنسبة لتحديد طبيعة التهديدات أنها تهديدات عسكرية بالدرجة الأولى، والأمن بالنسبة له في إطار الجماعة الأمنية مرادف لمفهوم السلام والاستقرار، غير أنه لا يتعامل مع هذه التهديدات الأمنية العسكرية بالمفهوم المطلق كيف ذلك؟ أي شعور الجماعة بعدم وجود تهديدات عسكرية لا يكفي وحده للتعبير عن تسمية الجماعة الأمنية وهذا راجع لوجود مصادر تهديد أخرى كالمشاكل الاقتصادية والتدهور البيئي، وعلى هذا الأساس يجب التحرر من كل مصادر التهديد والإكراه حتى تضمن الجماعة الأمنية مدى استقرارها.

وقد تطرق كل من "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" في كتابهما "الجماعة الأمنية" الصادر سنة 1998 والذي عرف الجماعة الأمنية بأنها ترك على ما ترك على ثلاثة مؤشرات أساسية مهمة تجعلها تختلف عن باقي المفاهيم الأمنية الأخرى، وهي كالتالي:

- اشتراك أعضائها في وحدوية القيم والنوايا والهوية.
- تمتع أعضائها بالاحتكاك والتواصل الدائم فيما بينهم⁽¹⁾.
- المعاملة بالمثل التي تنتج عن طريق الاتصالات والاحتكاك بين الأعضاء والذي ينتج عنه فكرة المساواة في جميع مجالات التعامل.

من جهة أخرى يرى "أدلر" أن مفهوم الجماعة الأمنية يمر عبر ثلاث مراحل وهي:

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 111.

مرحلة البدء، مرحلة النمو ومرحلة النضج وكل مرحلة لها خصوصيات تميزها عن المرحلة الأخرى، مثلا مرحلة النضج لها خصائص تميزها عن باقي المراحل الأخرى وهي التعددية بين أطرافها، عدم وجود حدود وحواجز بين الأعضاء، والتغير الدائم في التخطيط العسكري، غياب العدو الوهمي الافتراضي في الأنشطة العسكرية والتعريف المشترك للتهديدات، وتتميز أيضا بالتكامل العسكري العميق وإضفاء الطابع المؤسسي على القرارات.

يتفق "أدلر" و"بارنيت" في أن الهدف وراء بناء الجماعة الأمنية يكمن في العمل من أجل تجنب الدول التوترات والحروب والقضاء على النزاعات العسكرية وزيادة الوعي المشترك بالتهديدات، أما "كارل دويتش" فيرى أن الهدف لا يمكن فقط في بناء كتل موحد لمواجهة التهديدات المشتركة ولتطوير الاهتمام بضرورة تعظيم الأمن السياسي والأمن العسكري بالمفهوم التقليدي لها⁽¹⁾.

كتعريف إجرائي عملي "الجماعة الأمنية" هدفها القضاء على النزاعات بين الدول وتغيير دائرة المنافسة الدولية السلبية إلى دائرة المنافسة الآمنة وكذلك سلوك الدول مع محيطها الخارجي وضرورة تكييف الجماعة الأمنية مع مستجدات البيئة الدولية خاصة مع التغير في طبيعة التهديدات غير التقليدية، وهو ما أدى إلى التوسع في مفهوم الأمن ما أكسب مفهوم الجماعة الأمنية موضوعات أكثر تشابكا من سابقتها وأهمها:

قبل نهاية الحرب الباردة كانت الجماعة الأمنية هدفها واضح هو منع نشوب الحروب والتصادم بين المعسكرين حفاظا على السلم، ومع نهاية الحرب الباردة وغياب التهديد العسكري لم يعد يشكل تهديدا على بقاء الإنسان؛ بل أصبحت الظواهر من غير الحروب أكثر تهديدا لبقائه والتي لا تحتاج لفرض القوة العسكرية لمواجهتها، ومن ثم أقرت أن الاستقرار والتنمية هما الأكثر ضمانا وحفاظا على القيم المعنوية والمادية للبشر، ولذلك أصبح من الضروري التركيز على كل ما يضمن البقاء والسلامة وتحقيق التنمية، وهذا ما حتم على المجتمع الدولي ضرورة تعميق التعاون المشترك للتصدي لكل ما يهدد سلامته وأمنه.

فيما مضى كانت الدول مهمتها الحفاظ وضمان الأمن والسلم الدوليين من خلال بناء الأحلاف العسكرية فيما بينها، لكن أدى هذا إلى تفاقم المعضلة الأمنية وخلق عدم الثقة بين الأطراف الدولية ولهذا

1- عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 112.

سعت الدول إلى إشراك جميع الفاعلين من غير الدول بما فيها المنظمات غير الحكومية للعمل مع من أجل ضمان الأمن، وبالتالي فالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية ووحدات المجتمع المدني إلى جانب مؤسساته والتي تمثل التوسع في حقل "الجماعة الأمنية" والتي تساهم بدورها في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

تعمل مقارنة الأمن غير التقليدي على مدى تفعيل الحوار المستمر بين القوى الفاعلة على درجة عالية من التنسيق وتغيير آليات التعامل مع التهديدات الجديدة التي تؤثر على بقاء الفرد والتنمية ولتحقيق الأمن وإشراك الجهات الحكومية غير الفاعلة مثل: بناء الجماعات الأمنية الإقليمية كحلف الشمال الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، والتي لعبت دورا هاما في مناطق عدة من العالم لإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة سواء على الجانبين الاقتصادي أو السياسي.

غير "أولي وويفر" أشار بأن مفهوم "الجماعة الأمنية" والجماعة الأمنية العسكرية وغير العسكرية" هي الصيغة المطورة لمفهوم "الجماعة الأمنية" والتي تشكل فيها الاهتمامات الأمنية البيئية وإشراك المنظمات غير الحكومية أبعاد إضافية لمفهوم الجماعة الأمنية.

خامسا: دراسة سياسات الاستقطاب الدولي:

1-بنية المبادرات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

مرحلة بناء المبادرات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط تتم من خلال التركيز على ثلاثة مستويات متباينة ولكنها متداخلة بالنظر إلى تأثيراتها على الأمن في المنطقة المتوسطية وبالنظر إلى الارتباط القائم بين أهم التطورات الحاصلة في صفتي المتوسط، سواء ما تعلق الأمر بالفواعل المتدخل فيه خاصة القوى الكبرى المساهمة في تشكيل الهندسة الأمنية للبحر الأبيض المتوسط أو بالفواعل المشكلة لهذا الفضاء المتوسطي.

أ- سياسة الجوار الأوروبي: المتوسط كجماعة أمنية:

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002، من خلال اجتماع

كوبنهاغن الخاص بالمجلس الأوروبي⁽¹⁾، منكما تعود أيضا في نشأتها إلى نشر المفوضية الأوروبية للوثيقة الرسمية المعنونة بـ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع البلدان المجاورة في الشرق والجنوب" في سنة 2003، وسميت فيما بعد سياسة الجوار الجديدة⁽²⁾.

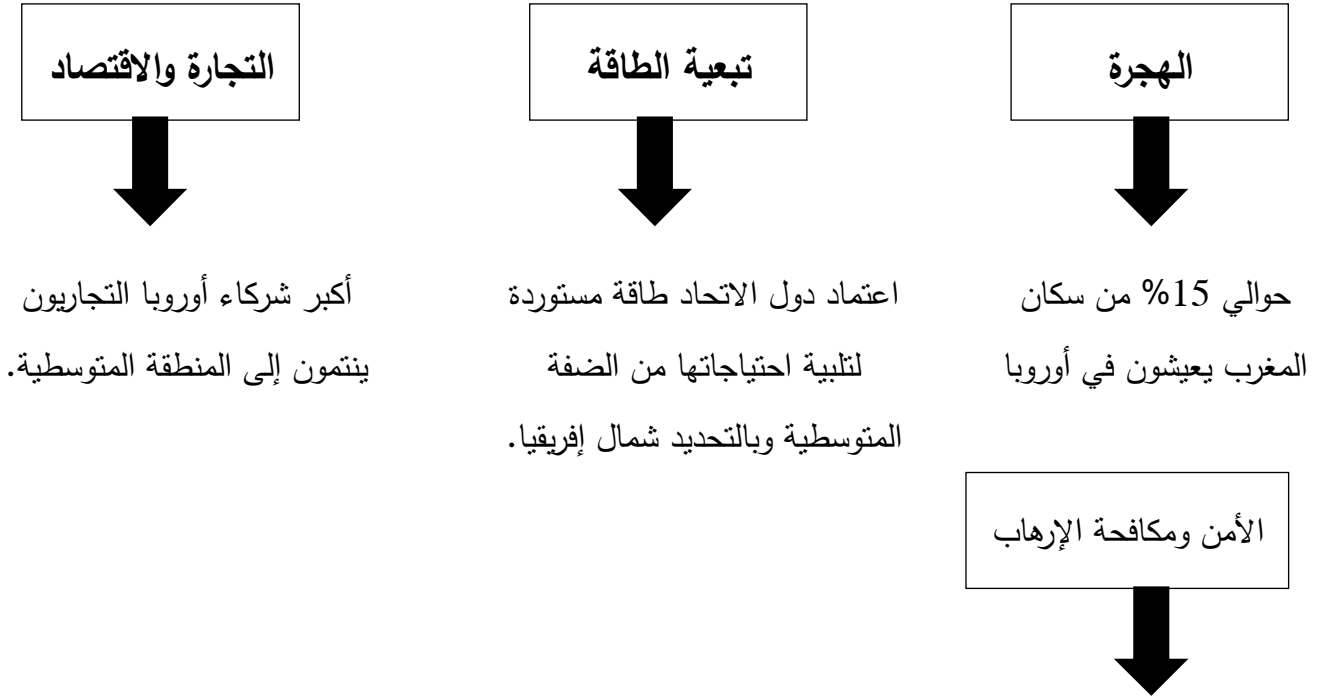
كما تستند في مضمونها إلى الاتفاقيات الثنائية القائمة مع كل بلدان الشراكة.

وقد كان مفادها على الاتحاد الأوروبي أن يغتتم الفرصة التي أتاحها التوسع من أجل تحسين العلاقات المجاورة، كما دعا إلى تأسيس علاقات مبنية على القيم المشتركة، وتم تأسيسها عام 2004، حيث تعكس هدف الاتحاد الأوروبي بتجنب وضع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا بعد توسع الاتحاد والنهوض بالاستقرار والازدهار داخل الحدود الجديدة للاتحاد وما ورائها والمتمثلة في البلدان التي تشمل عليها سياسة الجوار وهي البلدان غير المرشحة للدخول في عضوية الاتحاد والتي تستند إلى مصطلح الشراكة.

وقد وضعت سياسة الجوار الأوروبية لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في ستة عشر من الدول المجاورة لأوروبا (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، مولدوفيا، الأراضي الفلسطينية، سوريا، تونس، وأكرانيا) كوسيلة لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة كلها⁽³⁾.

إن قرب أوروبا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووجود نسبة كبيرة من السكان المسلمين المهاجرين في أوروبا جعل الأوروبيين يضعون هذه الدول ضمن الصدارة في جدول أعمال السياسة الخارجية وتتركز الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول في أربعة عوامل ممثلة في:⁽⁴⁾

-
- 1- نسيم طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة الفكر، العدد الثامن، ص 217.
 - 2- عبد المالك خطاب، بلخثير نجية، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2022، ص ص 451-452.
 - 1- المرجع نفسه، ص 454.
 - 2- نسيم طويل، مرجع سبق ذكره، ص 218.



حسب ما حاوله "خافيير سولان" تعزيز منظور السياسة الخارجية بالتناظر مع الجوار باعتبارها إستراتيجية الأمن الأوروبي، وقدم المسودة الأولى في ديسمبر 2003 معلنا أن بناء الأمن في جوارنا كان من بين الأهداف الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي، وقد تضمنت هذه الوثيقة خمسة تهديدات أمنية نذكرها: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الصراع الإقليمي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

كما قد تمت إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية بعد بروز سياق جديد لمتغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية في دول جنوب المتوسط، خاصة بعد ثورات الربيع العربي حيث وثقت الشراكة الجديدة في بيان مشترك موسوم ب: حيال جوار متحرك بهدف تفعيل أكبر إنجازات سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2004 والتي تضمنت عناصر تفعيلية جديدة: (1)

- مقارنة المزيد من أجل المزيد: أي زيادة الفعالية لمبدأ المشروعية يجعلها مشروطية إيجابية كما يقتني المزيد من الإصلاحات الديمقراطية أيضا.

- المشاركة في المسؤولية والمساءلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

- تعزيز الشراكة مع أطراف المجتمع المدني بما يتضمنه من منظمات غير حكومية وغيرها.

1 - عبد المالك خطاب، بلخثير نجية، مرجع سبق ذكره، ص 455.

وفي هذا الإطار يعرف الخطاب السياسي الأوروبي سياسة الجوار بأنها الإستراتيجية التي تمت في حدود الاتحاد لتقاسم المنافع ومواجهة التحديات معا.

بالإضافة على هدفين هما بناء الأمن في الجوار ونظام دولي مبني على التعددية أطراف فعالة.

وهما هدفان يرتبطان بسياسة الجوار الأوروبية ويبقى الاتحاد الأوروبي ضمن حدوده الخاصة وتتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا في الجوار المتاخم له من الشرق والجنوب، وهذه المناطق التي تحتوي عددا من النزاعات الممتدة بحدّة وخطر تحريك نزاعات أخرى مما جعله يفكر في مشروع بناء سلام في الجوار، كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان أوروبا الموسعة والجوار إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب والتي سميت فيما بعد بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة وأطلقت من طرف رئيس اللجنة رومانو برودي في نوفمبر 2004 بموافقة المجلس الأوروبي⁽¹⁾.

ويبقى الهدف من سياسة الجوار الأوروبي خلق بيئة آمنة مستقرة في دول الجوار الشرقي والجنوبي فسياسة الجوار مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم أمنه وتحويل الجيران إلى حلف عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي الحلول الجماعية⁽²⁾.

وفي الأخير من الصعب حصر جماعة أمنية في أوروبا الموسعة لأن جماعات الأمن ليست عبارة عن إنشاءات تلقائية بل هي نتاج لعلاقات ديناميكية وإيجابية بين القوة، الأفكار والتعلم الاجتماعي، التفاعلات المكثفة أي من خلال تقاسم القيم والهويات والمعايير والذي بدوره يؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان⁽³⁾.

1- رايح زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن، القوى، سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص: دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013- 2014، ص 130.

2- المرجع نفسه، ص 134.

3- المرجع نفسه، ص 132.

ب- الاتحاد من أجل المتوسط (UPM):

يقدم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط دليلا على الفراغ الذي تعاني منه المنطقة العربية من مشكلات اجتماعية ثقافية، في مطلع التسعينيات اعتبرت المنطقة العربية حلقة مهمة في إطلاق النظام العالمي الجديد فشهدت موجة من الاهتمام الدولي الهادف إلى تأهيل دولها والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبسبب التخوف من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت فرنسا وبمبادرة من الرئيس نيكولا ساركوزي "مشروع الاتحاد من أجل المتوسط"⁽¹⁾.

حين بدأ هذا المشروع كفكرة ألقاها الرئيس ساركوزي نيكولا أثناء حملته الانتخابية في 07 فيفري 2007، في خطاب في مدينة تولون أين أعلن فيه الحوار الأورو-متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه، هذا المشروع يعكس طموح الدول المشاطئة في المتوسط إذ تشمل⁽²⁾ المبادرة على 18 دولة.

- دول أوروبية ممثلة في فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا، قبرص، اليونان، تركيا.
- دول عربية: المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، مصر.
- إسرائيل⁽³⁾.

كما يمكن القول أن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى دائما إلى تطبيق نموذج التعددية الذي يعتبر الفضاء الأورو متوسطي قطبا إقليميا ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل على الصعيدين السياسي والثقافي وكذا تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي التحول من الشراكة إلى الاتحاد إذ يحمل في طياته تحولا في المعايير بالانتقال من المسار السياسي الذي يركز على التعاون إلى وضع أسس الاتحاد⁽⁴⁾.

4- ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 140.

1- رابح زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- جعفر عدالة، "تطور سياسة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (19)، (ديسمبر 2014)، ص 14.

3- سنين فلورنسا، الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموح، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، دار الفضاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 62.

كما لا يفوتنا الإشارة إلى أنه بالنسبة لفرنسا، فالاتحاد من أجل المتوسط شكل مشروعا موجهها لتحقيق هدفين بالأخص:

الهدف الأول: فرنسي محض تهدف إلى دعم مركزها الأوروبي داخل الاتحاد من جهة، ومركزها الإقليمي الجهوي من جهة أخرى (شرق أوروبا- المتوسط- إفريقيا) حيث يؤكد بخصوص المبادرة صاحب المشروع نيكلا ساركوزي في 28 فيفري 2008 بقوله:

"إنه في خضم تطلعات الاتحاد المتوسطي هذا يتوجب علينا إعادة التفكير فيما كنا نسميه سابقا بالسياسة العربية لفرنسا إن فرنسا ترى نفسها مجددا كقوة متوسطة عظمى".

الهدف الثاني: أوروبي حيث يخص إعادة بعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي المد الأمريكي ووجوده بالمتوسط وفي المحيط الجوّاري له، والذي يهدف حسب المدركات الأوروبية مصالحها في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ تقليدية تابعة لها، حيث يقول ساركوزي إن هذا المشروع الهدف منه جعل المتوسط محور تحالف بين أوروبا وإفريقيا، في حين هو الآخر يصبح قوة موازنة لأمريكا وآسيا⁽¹⁾.

ج- حوار خمسة زائد خمسة (5+5):

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارة للرباط سنة 1983 باقتراح منه إنشاء مجلس الأمن والتعاون لمغرب المتوسط، يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، وإيطاليا، فرنسا، وإسبانيا⁽²⁾، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط في فترة الحرب الباردة، وضعف نتائج الحوار العربي الأوروبي، لكن هذه المبادرة لم تلقى الترحيب من بعض دول المنطقة خاصة الجزائر.

هذه المبادرة بعد عقدها لاجتماعها الوزاري الثاني بالجزائر في أكتوبر 1991 توقفت بعد ذلك بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية وليبيا، وألغي الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في تونس عام 1992 ليتم التخلي عن المبادرة في خضم عملية برشلونة⁽³⁾.

1- رابح زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

2- عبد النور بن عتّار، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 99.

3- المرجع نفسه، ص 99.

وقد تم الاجتماع في تونس في سنة 2001 من شهر جانفي بمشاركة ليبية، ولعل إعادة تنشيط المجموعة بعد حوالي ثلاثة أشهر من انعقاد ندوة مرسيليا للشراكة الأورو متوسطية يعكس الفشل الذي ميز عملية برشلونة، ويمكن تلخيص العناصر التي سارعت من عملية تنشيط هذا الإطار نذكرها في النقاط التالية:⁽¹⁾

- الفشل في عملية برشلونة.

- توقف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

- فضاء التنافس الأمريكي، الأوروبي في المنطقة المتوسطية.

- كما تعد مجموعة 5+5 وليدة ظروف دولية وإقليمية متميزة طبعتها تداعيات الحرب الباردة ومعطيات تاريخية ميزت غرب المتوسط، حيث جمعت بين التعاون والصراع وأبقت على الإرث التاريخي كمقومات تحفز على الحوار السياسي والحضاري بين الضفتين لتقريب وجهات النظر حول مختلف المسائل والتحديات في منطقة غرب المتوسط، كما ترتبط بخلفية إستراتيجية أنتجت تحولات نهاية الحرب الباردة التي استدعت إعادة النظر في مفهوم الأمن، ولمعالجة عدة قضايا طبقا لمقاربة أمنية تعاونية⁽²⁾.

وقد أعلن المشاركون في القمة أن:

- التطور السياسي والأمني والاقتصادي الحاصل في العالم والبيئة الدولية يتطلب إدراك مشترك ورؤية موحدة كل المسائل والقضايا الأمنية التي تؤثر على أمن المنطقة ومعالجتها بالشق السلمي.

- أيضا الاهتمام بدول جنوب المتوسط خاصة بعد توسعة الاتحاد الأوروبي عن طريق السياسة المتجددة لأمن دول الجوار المجسدة في سياسة الجوار الأوروبي والتي توفر فرصا لتوطيد العلاقات بين ضفتي المتوسط لبلوغ شراكة متكاملة شاملة قائمة على حسن الجوار والاحترام وتبادل الثقة⁽³⁾.

4- رابح زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

1- اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 136-137.

2- المرجع نفسه، ص 139.

المحور الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة: بداية التحول نحو الاهتمامات الأمنية الجديدة

سوف نقدم مقارنة معرفية حول مفهوم الدولة المتوسطية :

أولاً: تعريف الدولة المتوسطية

تعتبر فكرة المتوسطية مصطلحا جغرافيا وسياسيا شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة وإن قصد بالتسمية تقسيم المنطقة إلى أقسام حسب المعيار الجغرافي والبعد والقرب من أوروبا، فإن الإقليم في الواقع هو إقليم متوسطي بالنسبة لخريطة العالم.

ويمكن القول أن محاولة تحديد إقليم البحر الأبيض المتوسط ظل أمرا صعبا بسبب أن الإقليم مجالا هلاميا فضفاضاً، يمكن له الاتساع أو الضيق على خريطة العالم حسب التصنيف والهدف الذي يسعى إليه، كل ماله اهتمامات بالمنطقة¹.

وتتبع المرونة في تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط من أنه تحتوي على عدة مكونات بشرية، طبيعية، حضارية، جغرافية، جعلته هدفا استراتيجيا ورهانا للاستعمار وتحوله إلى فضاء للتنافس والهيمنة الأوروبية بداية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر بعد سقوط الأسطول الجزائري سنة 1827 في معركة نفارين.

كما حظي البحر الأبيض المتوسط، بمكانة متميزة، خاصة مع بداية القرن 19، بعد أن أصبحت قناة السويس ذات فاعلية مما جعل سهولة للتنقل عبرها ليصبح مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، مما جعل المفكرين الإستراتيجيين يعتبرونها قلب العالم النابض.

فالحديث عن البحر الأبيض المتوسط يدفعنا لاستحضار ما قاله :

Pedrag Marverevitch " اذا كان الأطلسي بحر المسافات فان المتوسط يظل بحر الجوار

وبعبارة أخرى هو ملتقى المصالح مما زاد من اهتمام المفكرين العربيين والغربيين بأهمية البحر الأبيض المتوسط والتفاعلات الديناميكية التي تحدث على مستوى المنطقة المتوسطية خاصة بعد الحرب الباردة والتي تولد عنه رؤى مختلفة، حيث انقسمت بين الرؤية الغربية و العربية للمتوسطية .

1- عبد المؤمن مجدوب، طبيعة العلاقات الاورو-متوسطية : المفاهيم ، الدلالات ، المحددات، مجلة تحولات، العدد الاول جانفي ،

2018، ص114.

الرؤية العربية للمتوسطية :

ظلت الأبحاث والكتابات فيها ضئيلة لغياب مفهوم المتوسطية في الثقافة العربية كهوية ذات دلالة، إلا أنها برزت كفكره في ملتقى دولي منظر من قبل منظمة اليونيسكو وسنة 1994 بعنوان المتوسطية في الثقافة العربية.

ومنتم بادر الكتاب العرب أمثال ابن خلدون بالحديث عن جغرافية المنطقة كرصيد معتبرا

ومن أبرز أهم المفكرين أيضا طه المجدوب سنة 1996 في مقال له حول الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، حيث يرى أن منطقة المتوسط تمثل محورا عالميا هاما حيث تتزاحم حدودها ثلاث قارات¹.

ففكرة التواصل المتوسطي بين الضفتين تكمن فيما تحققه كما يلي:

✓ وجود مصالح ومنافع متبادلة بين أطراف

المتوسط.

✓ وجود ثقافة تجمع شعوب المتوسط تكون

مشتركة .

الرؤية الغربية للمتوسطية:

حيث شكلت اطروحة المؤرخ الفرنسي:

Fernand فیدرناند برودیل "Méditerranée, le monde méditerranéen à l'époque de Philippe 2(1996)

المتوسط والعالم المتوسط في عهد فيليب (2) الذي أبرز فيها التوجه الجديد نحو المنطقة التي اعتبرها مهد للإنسانية ومنبع للحضارات بفعل الحقائق التاريخية والجغرافية والمعقدة التي يتميز بها الفضاء المتوسطي. كما يعتقد أيضا بروديل في مؤلف آخر بعنوان:

« La Méditerranée, L'espace et L'heritage »

بقي المتوسط الفضاء والتراث حيث يقر فيه أن المتوسطية ليست مشهدا طبيعيا بل تمثل التعدد في المشاهد الطبيعية، وليست بحرا بل هي سلسلة متعاقبة من البحار وليست كذلك حضارة بل هي مجموعة من الحضارات المتشابكة ، إنها تمثل في تركيبها و مشهدها الفيزيائي ملتقى لكل ذلك.

وهذا ما يدفعنا إلى القول أن المتوسطية هي وحدة الأضداد والمناقضات بالنسبة للبعض وحوض حقيقي للتواصل بالنسبة للبعض الآخر.

¹ عبد المؤمن مجدوب ،مرجع سبق ذكره ،ص 116.

حيث يمثل الطرح النظري والطرح العملي أهمية كبيرة في فهم الظاهرة أو مقولة المتوسطية وآلية توظيفها في السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة بالتأرجح في التسمية وتكيفها وفقا لكل مشروع أو مبادرة¹.

ثانيا: تطور السياسات الأوروبية المتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي

لقد تطورت المقاربات والمشاريع الأوروبية خاصة بعد إصرار الطرف الأوروبي على تعميق رؤيته البنائية لهذا الإقليمي لدعم مكانته في ظل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الصراع الإيديولوجي وبروز المتغير الإقليمي في العلاقات الدولية وانتقال التهديد من الشرق إلى الجنوب، على إعادة البناء للإقليم المتوسطي من مجرد اهتمامات اقتصادية فأمنية ثم ثقافية إلى رؤية شاملة بنائية متعددة الأبعاد من خلال مشاريع الشراكة الأورو متوسطية والعديد من السياسات المعتمدة والتي سوف نذكرها كالتالي :

❖ السياسة المتوسطية الجزئية (1957 - 1972): حيث بدأ الحديث عن الخطوة الأولى للتعاون

مع دول البحر الأبيض المتوسط والتي تعود إلى سنة 1957 التاريخ نفسه لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية كما يليها 25 مارس من نفس السنة، والتي حددت العلاقة بين دول المجموعة الأوروبية مع جوارها الجغرافي².

حيث أقامت علاقات سياسية متميزة والتي اعتمدت على الروابط الاقتصادية التفضيلية واتفاقيات ثنائية، والتي تهدف إلى ترسيخ العلاقات التجارية كالحصص والأسعار، التوقيت بالإضافة إلى المرجعية .

❖ السياسة المتوسطية الشاملة من (1972 - 1989): حيث شرعت المجموعة الاقتصادية

الأوروبية خلال سنوات التسعينات إلى إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتبرز في حلة جديدة ما أطلق على تسميتها السياسة المتوسطية الشاملة من مؤسسيها ادقاد بيزاني

حيث قامت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري الأوروبي لتقييم مجرى العلاقات الاقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط، في إطار التعاون السياسي الأوروبي³، حيث استهدفت هذه العلاقة

1- نعيم بورنان، العلاقات الأورو-متوسطية ، مشاريع متعددة وإخفاقات متجددة ، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02 المجلد 07، ديسمبر 2023، ص116.

2 - محفوظ وقاد، العوائق السياسية _ الأمنية للعلاقات الأورو-متوسطية دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2014/2015، ص 53

3- محفوظ وقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

إيجاد نمط متوازن من العلاقات بالنسبة لكل أعضاء المجموعة مع دول الضفة الجنوبية، فتم تطوير فكرة التقارب المتوسط الشامل وبمزايا جديدة لدول جنوب المتوسط قد كان منطلق هذه السياسات اقتصادي والتي أدت بجذورها إلى خلافت أوروبية نتيجة تعارض المصالح فاحتاجت هذه السياسة إلى رؤية إستراتيجية منسجمة ،بينما الجزائر اندمجت سنة 1976 في فضاء السياسة المتجددة. عقدت العديد من الاتفاقيات والتي تضمنت في إطارها فتح السوق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية، حيث واجهتها تحديات متمثلة في مدى قدرتها وباعتبارها سياسات شاملة على التعامل مع الاختلافات في الاتفاقيات القائمة بين عدة دولة متوسطة وبين المجموعة الأوروبية ولم تأتي هذه السياسة بقواعد محددة ومشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطة على اختلاف العلاقات السياسية القائمة بينهما .

❖ - الحوار العربي الأوروبي (1973): تبعا لتطوير السياسات الأوروبية اتجاه الجوار الجنوبي وترقية التعاون إلى مجالات جديدة وفي سياق تدشين الأوروبية الشاملة لتأطير علاقات التعاون الثنائي، والتي من خلالها تم تدشين قنوات جديدة للاتصال من خلال الحوار العربي الأوروبي إلى أنه خلق في بيئة تخضع لمنطق لحسابات البرغماتية، فقد أوفدت قمة الجزائر في نوفمبر 1973 بعد حرب أكتوبر 1973 حيث كان العرب يدركون دعما إنصافا من قبل القوى الأوروبية إلى جانبهم في النزاع مع إسرائيل وبالتالي كان منطقهم رؤية سياسية، بينما كانت رؤية الأوروبية تركز أساسا على بعد اقتصادي مادي يتعلق بانتظام التمويل العربي.

حيث استطاعت أوروبا من خلال هذا الحوار أن تحقق مصالحها المرحلية بتكتيكات ظرفية دون تقديم أي تنازلات جوهرية بخصوص مواقفها الخارجية وهي النقطة التي ظل الطرف العربي يقدم من خلالها تنازلات لزعة الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية و لم يحقق ذلك أو يحرز أي تقدم¹ .

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة: (the renewed Medwed Méditerranée Policy)

1- تجديد السياسة المتوسطة بين 1960 - 1996: ما يمكن القول أن النهج العالمي قد ساهم في زيادة التجارة الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط، وتابعت الدول الأعضاء جهودها الخاصة بمصالحها التجارية، حيث تحدث الاتحاد الأوروبي. على ضرورة التكامل التقليدي قضايا حقوق الإنسان، حيث

1- إبراهيم قلواز، محمد غربي ، مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 19 جانفي 2018، ص 168.

توصلت المفوضية الأوروبية إلى سياسة جديدة أقرتها اتفاقية روما الثانية الأوروبية في المجلس الأوروبي وكان ذلك في ديسمبر (1990) تحت عنوان السياسة المتوسطية المتجددة، حيث زادت المنح والقروض الأوروبية بشكل كبير مع إجمالي الأموال المقدمة للمنطقة (بما في ذلك قبرص، تركيا، ومالطا). حيث بلغت دروتها (5 مليار قيمة الدين للفترة ما بين 1991 - 1996) والأول مرة يحتفظ الاتحاد الأوروبي بأموال مخصصة لاستخدامها للمشاريع الإقليمية دراسات الجدوى والدورات التدريبية، دعم المؤسسات الإقليمية، والتعاون في مجال حماية البيئة، وتم تحقيق المزيد من التقدم في الوصول التجاري إلى سوق أوروبي¹

نشأة فكرة السياسة المتوسطية المتجددة :مع نهاية 1990 وفقدان التوازن العالمي سقوط حائط برلين، ونظرا لعدم تحقيق السياسة المتوسطية الشاملة للنتائج المرجوة منها بدأت المجموعة الأوروبية بتوجه جديد حيث تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين على ضوء المتغيرات التي شهدتها النظام الدولي، وعقب انتهاء الحرب الباردة بادرت بتجديد السياسة المتوسطية لكي تعطي دفعا جديدا للعلاقات الأورو-متوسطية التي تلغي السياسة المتوسطية الشاملة سنة 1990، وحيث بداية من جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقرير لمراجعة هذه العلاقات "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 اقر مجلس الجماعة الأوروبية ما ورد في التقرير، وفي مجملها أكدت استمرارية العلاقة التقليدية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع وكذلك شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة.

وفي جويلية أيضا 1991 طلب البرلمان من مجلس الجماعة الأوروبية إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة مما دفع باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية على وضع تحديات جديدة بشأنها، وقد كان ذلك في نوفمبر 1991 وسوف نجمال هذه التحديات في النقاط التالية:

✓ إعادة الهيكلة الاقتصادية و السياسية لدول المتوسطية و دعمها

1-Bachara KHADAR , the European union and Arab world from the Ronnie treaty to the Arab Spring ,Arab study
Research canter university of Louvain ,la naive- Belgium, Malta ,Mediterranean Academy of diplomatic studies
10.

✓ العمل على إنشاء فضاء اقتصادي أورو-متوسطي في حدود 2010 .

✓ مساعدة دول المشرق العربي وإسرائيل في الجهود الساعية لإيجاد حل للصراع العربي _ الإسرائيلي.¹

والذي يسمح بإنشاء سوق جهوية بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى التقليل السريع لنسبة النمو الديموغرافي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط .

إن هذه السياسة المتوسطية المتجددة و منذ اعتمادها سعت إلى تغطية النقص والفجوة التي عرفتتها السياسة المتوسطية الشاملة، حيث أضافت محورين للتعاون وهما:

- القضايا البيئية وساعدت الإصلاحات الاقتصادية والدفع بها.
- وكذلك محاولة ترقية التعاون الأفقي خاصة زيادة الطلب على تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة فعلية .

إلا أنه وبالنظر إلى أهدافها الخفية موجهة أساسا لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية للمجموعة الأوروبية ولم تهدف إلى خلق فضاءات تكاملية، أو خلق إستراتيجية لتحقيق تنمية فعلية بالرغم من الحث والتركيز بشأن أهمية الضفة الجنوبية للمتوسط من قبل المفوضية الأوروبية وهذا ما أكدته بيان القمة المنعقد في العاصمة البرتغالية لشبونة في جوان 1992².

وقد تضمن هذا البيان التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للحوض المتوسط كالشرق الأوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية ، بغض النظر عن المصالح الاقتصادية المتمثلة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق والتباين في تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والدول المتوسطية من شأنه أن يعرض أوروبا للتهديد والخطر .

1- محفوظ وقاد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

2- المرجع نفسه، ص 66.

➤ وقد تم الإعلان في ذات الشأن أن النمو المتوازن لحوض البحر الأبيض المتوسط والتعاون على جميع الأصعدة والمستويات يشكلان الهدف الأساسي للسياسة المتوسطية بالنسبة للمجموعة وعدت اللجنة والمجلس لإعداد مشروع و بنيوي لمنطقة المتوسط¹.

وحسب نوايا البرلمان يتوجب على المشروع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية والممثلة في:

- الأهمية الإستراتيجية لبلدان المتوسط وإسهاماتها في التمويل بالطاقة للمجموعة الأوروبية خاصة.
- أيضا ومن جهة أخرى تحديد السياسة الأوروبية المتوسطية للتمكن من تحقيق نوعا من الاستقرار الإقليمي وتجسيد فعلي لسياسة حقيقية للجوار سنة 1992.
- فمن الضروري كل هذا آل بالفعل إلى تنفيذ برامج السياسة المتوسطية المتجددة ومن بين أبعادها سعيها إلى تجاوز العلاقات القديمة للتعاون بخلق اطر جديدة للتعاون في مختلف مجالات منها الاقتصادي، المالي، الثقافي عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي 1992-1993 ومن أهم هذه المبادرات نذكرها بإيجاز في النقاط الآتية :
- ✓ مبدأ كامبوس med - capus: والتي تسعى إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.
- ✓ مبدأ اينفست MED-INVEST: وتسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط وتنميتها وتجديدها من برامج الاعتماد والتجارة.
- ✓ مبدأ أوريس MED-URBUS: تهدف إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط كإدارة الموارد المائية، معالجة النفايات، حماية البيئة التأهيل، الإدارة المالية والضريبية للإدارات المحلية والمبادرات في قطاع الاتصالات والمعلوماتية².
- ✓ مبدأ ميديا med – media: والتي تعمل على تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعة وتأهيل العاملين.

1- ليليا بن منصور ، الجذور التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية مع الإشارة إلى الاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ، جامعة خنشلة ، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 02 ، 2014، ص 73.

للإطلاع انظر على الرابط .Asjp crist.dz /en/article/51947.

2- المرجع نفسه، ص 73.

✓ ابن سينا Avicenne: متمثل في برنامج تعاون علمي وتكنولوجي، الطب، علم الحياة، إدارة الموارد المائية، المحافظة على البيئة.

✓ متاب metab: وقد أعدت من قبل البنك الأوروبي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي والتي تهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي مع مشاركة برامج الأمم المتحدة البيئية.

✓ ماست mast : يهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة مثلاً (الأقمار الصناعية)، وأنظمة إعداد المعلومات.¹

✓ وأخيراً يمكن القول أن هذه السياسة المتجددة تنطلق من أن الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط تكون جميعها الهدف الأساسي لأوروبا، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل شراكة حقيقة.

كما سبق وأثرنا أن هاته السياسة جاءت لتعطي دفعا قويا جديد العلاقات الأورو متوسطية، من خلال جملة من التحديات التي أقرتها اللجنة الأوروبية مدة 1990، حين وعدت دول الضفة الجنوبية بمضاعفة المخططات المالية لمساعدة دول المنطقة، من أجل تهيئة البيئة للاستثمارات وبرامج الإصلاح والاقتصاد والاجتماع على إمكانية فتح السوق الأوروبية للمنتجات المتوسطية ودعم التبادل الفلاحي والتي قررت لمدة 5 سنوات 1992-1996.

والتي ألغيت السياسة الشاملة وزعمت أوروبا أنها صفحة جديدة وفعالة لإعادة التكيف مع جنوب المتوسط وانشغالاته، غير أن ذلك لم يتجاوز المؤتمرات وغيرها، بل الواقع أثبت العكس ودائما اللاتوازن في السياسة الأوروبية تجاه دول المنطقة.

وأثبتت سياسة الكيل بمكيالين في التطبيق والتنفيذ، وخاصة في آلية تقديم المساعدات المالية والاستجابة في توجي وتجسيد المشاريع وتنفيذها.

1- ليليا بن منصور ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

رابعاً: ميادين السياسة المتوسطية المتجددة:

بدأ الإعداد لإرساء وتجسيد أطر السياسة المتوسطية الجديدة وذلك بإصدار اللجنة الأوروبية في شهر ديسمبر (1989) وثيقة إعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية عبر مشروعات خاصة للفترة ما بين (1992 - 1996).

والتي ركزت في مضمونها على توسيع نطاق التبادل التجاري بصفة أساسية، قضايا والتمويل بالإضافة إلى مجالات وقطاعات جديدة للتعاون مثل: التعاون الإقليمي بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم، تطوير قطاع الأعمال الخاص، حماية البيئة، تنمية الموارد البشرية، تنمية سياسة الإصلاح الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط.

➤ وقد حددت الوثيقة أساسيات الشراكة الجديدة وهما:

- الأساس الإستراتيجي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، واعتبار السلام والاستقرار في المنطقة من أولويات أجنداتها العملية لأوروبا.
- الأساس الثاني حيث يتمثل في دعم الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، كأداة لاحتواء التطرق ودفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستواه . وقد بدأ التنفيذ الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة متخذة الأشكال التالية: (الشراكة يقصد بها التقاء الأطراف عند مبادئ وسياسات يتم الاتفاق عليها لإدارة وتسيير الحياة السياسية والاقتصادية لهم وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وعلاقاتهم بالبيئة.¹

خامساً: مجالات وأسس تطبيق السياسة المتوسطية المتجددة:

ارتكزت بروتوكولات لتعاون في إطار السياسة المتوسطية المتجددة على ثلاثة محاور: تجاري، مالي، ونقل المعرفة لتقوية الروابط مع البلدان المتوسطية والتي تمثلت في الفتح التدريجي للسوق المشتركة للمنتجات الزراعية والصناعية بين الطرفين.

1 - لمياء محمد عبد السلام، أثر سياسات الشراكة الأورو العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك من (1954- إلى (2014)، (دكتوراه في القانون الدول العام)، سنة 2018، ص 134.

سادسا: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمرجعية للسياسة أمنية للسياسة المتوسطةعلى صعيد المبادئ:

لقد حضرت ثلاثية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمضمون في حلقة السياسة والأمن في إطار الشراكة الأورو متوسطية، ذات الطابع الهلسنكي في شكل الإعلان عن المبادئ الأوروبية المتضمنة احترام المبادئ الأساسية لدولة القانون والديمقراطية في النظام السياسي الأوروبي وتعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين المواطنين واحترام الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير إضافة إلى احترام مبدأ السيادة فقد أكد أيضا مؤتمر برشلونة أن إطار عمله ملتزم بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أيضا الإيديولوجية الليبرالية والتي تعتبر المرجعية الأساسية للسياسة الأمنية المتوسطة وتقوم على احترام الحريات العامة انطلاقا من مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" وصولا إلى تطبيق الليبرالية السياسية وفقا لطروحات "فرانسيس فوكو ياما" و " صامويل هتينغ تونغ".

حيث تركز هذه المرجعية السياسية للسياسة المتوسطة على دعم فضاء الحرية والأمن والعدالة، ومن هنا ظهر ما يعرف بسياسة نقل المعايير في العدالة والشؤون الداخلية في بعدها المتوسطي، والتي تقوم على حتمية وضرورة خلق حزام أمني لتعزيز أمن الحدود الأوروبية من طريق احتواء كل مصادر التهديدات القادمة من الجنوب والتي تكون مرتبطة بالسياسة الأوروبية للأمن المشترك والتي تعد لبنة أساسية في سياسة الدفاع والأمن في أوروبا.

حيث يرى أغلب المحللون الإستراتيجيون أن أمن المتوسط هو جزء من اهتمام أمني كبير وسوف نبحث عن الروابط التي من شأنها تعزز وتساهم في تحقيق الأمن الشامل في المنطقة المتوسطية¹.

وتغلب عليها أهمية الوسائل غير العسكرية في إدارة الأزمات فسياسة نقل المعايير الخاصة بالاتحاد الأوروبي لدول الجنوب تبرز دور الوسائل غير العسكرية في صنع السياسات الأمنية العامة، فحسب طرحه للخطاب الأمني الجديد فهدف الاتحاد الأوروبي متمثل في إعادة صياغة ثقافته ومعاييرهِ وقيمه في الضفة الجنوبية بما ينسجم ومشروعه الأمني في المتوسط وربط ضوابطه وترسانته القانونية

1- Ilter turan, Mediterranean Security in the light of Turkish concerns , journal affaires, June, august 1998 volume 3, n 01, p 03.

بدول الجنوب، كما يدعوا في نفس السياق شركائه في المتوسط إلى الأخذ بمعايير حقوق الإنسان والعدالة ويتم ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة وسياسة الجوار المدعومة لسياسة الاتحاد الأوروبي لنقل القيم والمعايير¹.

فسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية تسعى إلى إحكام كل إمكاناته لتتنسجم والأنظمة الاجتماعية وتطبيق كل ما يأخذ من البنية الاجتماعية مثال: نظام المساواة في إعادة في الملكية، النظام التربوي حماية البيئة، الحقوق الشخصية التي تأخذ بعدا متوسطيا².

كما يعتمد أيضا الاتحاد الأوروبي على الديناميكية الاقتصادية الجديدة في إطار محاولته بلورة سياسة أمنية عامة في المتوسط أي المتغير الاقتصادي وبالضبط ما يعرف بالإقليمية الإستراتيجية والذي يعتبر مصطلح جديد يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف إلى الاعتماد على الإقليمية الاقتصادية وإلى إنشاء علاقات قوة وتطوير التنافسية في الأسواق.

وتعود أصوله هذه الإستراتيجية إلى الفلسفة الليبرالية التي كرس أفكار السوق والتجارة الحرة وهيمنة بناء المؤسسات فلا تزال هذه القيم الليبرالية المهيمنة ف ظل العولمة الشاملة على سلوكيات الدول³.

➤ أما على الصعيد المالي: تحديد وتهيئة ومواكبة المشاريع لمصلحة الطرفين متمثلة في (اتصالات، طاقة، مواصلات.... إلخ)

➤ المساعدة التقنية: تقدمها المؤسسات الجهوية، معاهد التكوين) والعمل أيضا على تخفيض القروض من البنك الأوربي للاستثمارات خارج الاتفاقية في مجال البيئة.

➤ إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقتها إلا ما أدخل من رفع للغلاف المالي، وفتح السوق المشتركة لإدخال المنتجات والسلع المتوسطية وإدخال محور البيئة ومساعدة الإصلاحات .

1- فتحى الطيب التريكي، "السياسة العامة المتوسطية الأمنية و مضامين المصلحة العامة في المتوسط"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد الثامن والعشرون، جوان 2016، ص 296.

2- المرجع نفسه، ص 296.

3- المرجع نفسه، ص 301.

➤ كما بدأت الجماعة الأوروبية في الفترة 1988-1990 في تجديد سياستها المتوسطية لتمتين الروابط مع الدول المتوسطية، وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البرتوكول المالي الرابع وتحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة عامين بعد تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عملي لمدة 5 سنوات (1992-1996).¹

➤ كما يقدم البنك الأوربي للاستثمارات تسهيلات أورو-متوسطية والأوروبية ودعم المنطقة بشكل فعال سنة 2012 وخاصة البلدان التي وصلت وبلغت ذروة الانتقال الديمقراطي المتوافق مع السياسة التنموية الجديدة لاتحاد الأوروبي حيث قدرت ب 1,5 مليار دولار يورو لدعم المشاريع في المنطقة.²

فقد انتهجت مجموعة من السياسات المرحلية لاسترجاع مكانتها العالمية ومنطقة الجنوب المتوسط أولى حلقات هذا الاهتمام التي استهدفتها والسياسات الأوروبية.

جدول البرتوكول المالي الرابع³

الدول	المجموع	قروض البنك الأوروبي للاستثمار BET	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559
الجزائر	405	280	125
المغرب	498	220	278
تونس	324	168	156
المشرق	961	550	401
مصر	568	310	258
الأردن	166	80	80
لبنان	69	45	24

1- محمد بن عزوز ، السياسة المتوسطية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية وإدارية)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014-2015، ص 134

2-Samer haydar ,le partenariat du soft power de l'union européenne , (thèse présente pour obtenir de grade de docteur ,université de bordeaux, le 16december ,2016),p54.

3- محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

سوريا	158	115	-
إسرائيل	82	-	-
المجموع	2375	1300	1075

سابعاً: حصيلة السياسات المتوسطة المتجددة

إن السياسة المتوسطة المتجددة لم تأتي بجديد مما يسمح بتجاوز الهوة بين دول الشمال و دول جنوب المتوسط ،فهي تدخل ضمن المنطق التجاري التقليدي ولا يمكن اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتين حوض البحر الأبيض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية وإدخال محورين جديدين للتعاون محصورين في القضايا البيئية ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية كما سبق واشرنا سالفا ومحاولة ترقية التعاون الأفقي.

وبالتالي فالسياسة المتوسطة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي، وهو ما يفسر لنا بداية سريان مفعول السياسة المتوسطة المتجددة لسنة 1993 والذي يدفع بالكثيرين إلى الإصرار على تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة فعلية.

ما ثبت انه يوجد فارق بين حجم الهدف المعلن عنه وبين الوسائل المتاحة لتجسيده ،فالهدف تمثل في إحداث توازن في المنطقة والوسائل لا تخرج عن الإطار التقليدي الذي تبث فشله، وهو ما دفع بالبرلمان الأوروبي إلى اعتبار هذه السياسة المتوسطة المتجددة مجرد تمديد فقط للسياسات المنتهجة من قبل أو إعادة تكييفها بوسائل أخرى¹.

أ- السياسة المتوسطة المتجددة كميكانيزم للأمن الجهوي:

لقد تم تطوير نظرية مجمع الأمن الإقليمي في البداية من قبل باري بوزان 1991 وتم تنقيحها من قبل "أولي ويفر" و"باري بوزان" و"ويفر" و"جاب دي وايلد" 1998 و"أولي ويفر" 2003، والتي تعكس النظرة الحقيقية لـ "بوزان" من عجز المنظرين عن ابتكار نظرية إقليمية لتعريف المنظمة من أجل تحليلها وتحديد أعضائها، فحوض البحر الأبيض المتوسط مجمع أمني إقليمي متوسطي، وبالتالي منطقة

1- محمد بن عزوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

متوسطة حيث رفض بوزان هذا الوجود لفكرة المجمع الأمني ووضع دول الساحل الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط في المجمع الأمني للشرق الأوسط، بينما تقع دول الشاطئ الشمالي ضمن المجمع الأمني الأوروبي، فبالنسبة للحديث عن نظرية مجمع الأمن الإقليمي: **RSCT (Régional Security Complex Theory)**: من خلال الاعتماد على مبدأ القرب حيث عرف بوزان المنطقة بأنها: "نظام فرعي متميز وهام للعلاقات الأمنية الموجودة بين دولة ما ممثلة أيضا في مجموعة من الدول محصورة مع بعضها البعض يجمعها القرب الجغرافي"، حيث يرجع الأصل وراء نهج بوزان إلى حقيقتين: أولاهما: الأمن الدولي مسألة علائقية تفسر كيفية ارتباط الجماعات البشرية مع بعضها البعض من حيث بناء وجود علاقات، نقاط قوة وضعف، وتهديدات وغيرها⁽¹⁾، ثانيا: قوى الاعتماد المتبادل قوية بحيث لا يمكن رؤية الأمن الوطني للدول بشكل مستقل عن بعضها البعض، وعليه فتعريف الأنظمة الإقليمية إلى جانب وجود منطقة البحر الأبيض المتوسط يستند على وجود الآلية التي من خلالها يتوفر الشعور بالتهديد وخاصة السياسي العسكري، وعليه دول المتوسط من خلال معيار القرب الجغرافي ترتبط ببعضها البعض من حيث متغير التهديدات ونقاط الضعف، **فكرة النظام الفرعي** تقليديا كانت تتمتع بأي إمكانية لأغراض التحليل الأمني ممثلة في فكرة موازن القوى المحلية أو الإقليمية وهي سمة تتمتع بها البيئة الأمنية الإقليمية.

- ففي نظرة "باري بوزان" الأمن هو فكرة أوسع من القوة والتي تدمج الكثير من الرؤية المستمدة من تحليل القوة، وهكذا بالنسبة إلى الأمن الجهوي الإقليمي، فالعنصر المهم الذي أضافه بوزان إلى علاقات القوة في تعريفه له هو نمط التعاون والصدام بين الدول، كما يعرف "المجمع الأمني" على أنه: "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن من الناحية الواقعية اعتبار أمنها الوطني منفصلا عن بعضها البعض"، حيث أن فكرة الأمن والاعتماد المتبادل الشديد الذي يميز أن مجموعة معينة عن جيرانها وما تؤكد عليه المجمعات الأمنية على الترابط بين التنافس فضلا عن المصالح المشتركة.

- **واقع المجمعات الأمنية الإقليمية الجهوية:** هي في الواقع ظاهرة تجريبية لها امتداد تاريخي وجيو سياسي نظريا يمكن استخلاص مستوى النظام والدولة ومثلا بالنظر العكس من الأسفل إلى الأعلى سنجد على أنها تنتج على إطار التفاعلات بين الدول فرادى وتمثل المجال الذي تهتم به أي دولة خصوصا

1- Yannis A.Stivachtis, Mediterranean Sea Bain-New Regional Security Complex, Virginia polite cynic institu and state university Blacksburg verginia, USA vol21,Nº03,2021,p420.

بيئتها مع العلاقة بين التهديدات العسكرية والسياسية ودرجة تأثيرها، بالرغم من أن التهديدات الأمنية ديناميكية وفعالية وذو طبيعة انتشارية سريعة عبر الإطار الجغرافي القصير، فإن التفاعلات الأمنية على الدول المجاورة تحظى بالأولوية القصوى وضرورة حتمية، أما بالنظر إلى العكس تماما نجد أي من الأعلى إلى الأسفل سوف نثبت بأن البنية السياسية فوضوية تواجه كل الدول بمعضلة الأمنية المتعلقة بالسلطة، فالجامعات الأمنية تتولد نتيجة تفاعل الفوضى مع الجغرافيا، فالاعتماد الأمني المتبادل يعمل أيضا بقوة التأثيرات الجغرافية⁽¹⁾، فبخصوص منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالنظر إلى عدم الاستقرار الذي تواجهه والتهديدات التي تربط دوله معا والتي تفتح المجال للحديث إلى توفر عنصر الأمن المشترك في المنطقة المتوسطية والذي يتطلب تعزيز أطر التعاقد الجهوي الإقليمي، حيث يضم المجمع الأمني الإقليمي ثلاثة مجموعات أمنية فرعية:

أولاً: فرعي شرق البحر الأبيض المتوسط والذي يدور حول ثلاث صراعات: اليوناني التركي، الصراع السوري والصراع الفلسطيني الإسرائيلي _ العربي وبالتالي هذا المجمع يشمل كل من اليونان، تركيا، قبرص، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا، مصر وليبيا.

ثانياً: المجمع الفرعي في وسط البحر الأبيض المتوسط يضم إيطاليا، ألبانيا، ليبيا ومالطا، يدور حول مسائل وقضايا الهجرة التي تلعب إيطاليا دورا مهيمنًا بسبب علاقتها التاريخية مع كل من ألبانيا وليبيا⁽²⁾.

ثالثاً: المجمع الفرعي في غرب البحر الأبيض المتوسط الذي يضم كل من فرنسا، الجزائر، إسبانيا، البرتغال، ويدور حول قضايا الهجرة والتهديدات الأمنية المرتبطة بها (الإرهاب، التطرف، الهجرة، التجارة بالبشر وغيرها)، ونظرا لعلاقتها التقليدية في دول شمال وغرب إفريقيا فإن فرنسا هي الفاعل والطرف المهيمن في هذا المجمع الأمني الفرعي.

إذن تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط مجمع أمني جهوي ذو مستوى رفيع، حيث تتكون من فرنسا وإسرائيل وتركيا والتي تحتوي على قدرات تتجاوز جيرانها المباشرين.

كما يشهد المجمع الأمني الجهوي في البحر الأبيض المتوسط بدرجة من التراكيب من خلال المشاركة في الشؤون الإقليمية للقوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا وروسيا والتي تتجاوز قدراتها بيئتها المباشرة تكفي للتأثير على منطقة البحر الأبيض المتوسط،

1- Yannis A. Stivachtis, op cit ,p421.

2- Ibid, p427.

فالمجمع الأمني الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط فوضى لطبيعته، حيث لا توجد سلطة مركزية تهيمن على المنطقة⁽¹⁾.

- ميثاق البحر الأبيض المتوسط: إطارا للتعاون الأمني الناعم:

لقد تم تقديم في هذا الشأن بخصوص ميثاق البحر الأبيض المتوسط خلال مؤتمر برشلونة وقمة بين فرنسا ومالطا، حيث أن الاقتراح الفرنسي مستمد من معاهدة الاستقرار في أوروبا التي تم وضعها لدول أوروبا الوسطى والشرقية، حيث تم الاعتماد على ميثاق الاستقرار لأوروبا كعمل مشترك في إطار السياسة الخارجية الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تعزيز علاقات حسن الجوار وتشجيع الدول على توحيد حدودها، وحل المشاكل الوطنية كمشكل الأقليات.

حيث تم اقتراح الفرنسي لميثاق الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ليس كترتيب للتعامل مع الصراعات الحالية في المنطقة بل كأساس لبنية أمنية إقليمية مستقبلية، وعليه توفير إطار الحوار السياسي والأمني والذي تم إطلاقه خلال قمة برشلونة، كل هذا يدخل في إطار السياسة المتوسطة المتجددة، حيث اعتبر الميثاق جزءا لا يتجزأ من عملية ومسار برشلونة حيث يخول الأنشطة المتعلقة بهذا الميثاق إلى موارد ميدا المالية، ومن الناحية الإجرائية لابد من تبين الاقتراح الفرنسي باعتباره سياسة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وكما يسلط الاقتراح من قبل مالطا على الحاجة لإنشاء أمن شامل للبحر الأبيض المتوسط، وإنشاء أيضا آلية لإدارة الأزمات من أجل منعها للتدهور، والتحول الذي بدوره الصراعات وتسوية المسائل والخلافات الأمنية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالطرق السلمية، ويبقى الهدف الأساسي هو الانخراط في بناء مجال وعلاقات حسن الجوار بين الدول وبين مجموعات من الدول ما يعكس المعاهدات والاتفاقيات المبرمة، حيث تحاول المبادرات الأمنية احتواء الأجندة الأمنية للمنطقة وإعطائها بعدا متوسطيا، ولكن بموجب الميثاق كل دولة في البحر الأبيض المتوسط لديها الحرية في ذلك وتختار ترتيباتها الأمنية⁽²⁾، فالطبيعة الواسعة للمقترحات بأن ميثاق البحر الأبيض المتوسط من شأنها أن تبرز

1 - Yannis A. Stivachtis, op cit, p421.

2 - Fred Tanner, the Mediterranean pact ; a frame work soft security co-operation, p02.

للمزيد من المعلومات أنظر على الرابط pdf : <https://www.sangov.tr/media perception archive/vol11996 12700/7>

منتدى أمني في البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾، فالبناء الأمني لمسار برشلونة يؤكد على تدابير الشفافية وتبادل المعلومات والترتيبات التعاونية، والالتزام باتفاقيات الحد من الأسلحة.

2- نحو بنية أمنية متوسطة للمعالجة السياسية في البحر الأبيض المتوسط:

إن الأمن يرتبط بعدة عوامل كالانتمية والازدهار ولكن العديد من المواقف والمسائل الأمنية لا يمكن حلها وفقا لهذا المبدأ، وهذا ما يجعل البنية الأمنية دائمة والمجال متغير يتكيف مع الوضع الراهن، فخلال التسعينيات ومن أجل المعالجة الأمنية للتهديدات والمخاطر في حوض البحر الأبيض المتوسط دفع ببناء منطقة سلام كمشارك ركز فيه الاتحاد الأوروبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة وفي خضمها أطلقت العديد من المبادرات والتي استندت في مضمونها إلى مبدأ التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتحقيق الاستقرار وتحقيق الأمن الإقليمي الجهوي، على سبيل المثال منطقة اليورو المتوسطة وكانت في إطار الشراكة (مسار برشلونة) بمثابة الإطار الرئيسي للعملية المتجددة للعلاقات المتعددة الأطراف، وقد نظمت عملية برشلونة أجنداث العمل حول السياسة والأمن إلى جانب المبادرات الأوروبية، وقد كان حوار الناتو أيضا ركيزة لتطوير سياق أمني جديد على المستوى الإقليمي، وفي الشأن ذاته تم تعزيز الخبرة الأمنية الدولية والتي يمكن معالجتها ببنية أمنية متجددة بناء على هاته المعطيات المفروضة، فإن إعادة تشكيل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل منحنى صعبا، نظرا لعدة معايير أمنية كالوضع الأمني المضطرب في منطقة الشرق الأوسط والتردد من جانب دول شمال إفريقيا حول مسألة الانخراط في التعاون أمني في الاتحاد الأوروبي ولابد من توفر الحاجة لمزيد من الإجراءات المتكاملة التي تجمع الأمن والتعاون لتحقيق أمن جهوي إقليمي، كما يتم التدخل الدولي في إطار متعدد الأبعاد والاستجابة المتعددة الأطراف، ولابد من إعطاء الأولوية لـ **مفهوم الأمن المشترك** يعني رسم تصورا وإدراك مشترك لحجم المخاطر والتهديدات الأمنية، وهذه الرؤية المشتركة لبناء سياسة أمنية متجددة تضمن الأمن على المستوى الإقليمي هذا من جهة⁽²⁾.

ومن جهة أخرى لقد تم تصميم الهندسة الأمنية المتجددة من خلال العديد من المعطيات الإستراتيجية، فالمنهج الحالي للاتحاد الأوروبي له جذوره العميقة حول الخطوط الرئيسية كما تضمنته

1- Fred Tanner, op cit, p03.

2- Maria Dolores algora weber, the regional integration to face the mediterranean Security challenges, number 5, jauury-decenmber, university CEU, san pablo, Madrid, 2017, p207.

إستراتيجية الأمن الأوروبي لسنة (2003) تحت عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، والذي أصبح هذا المنهج محور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والذي كان يعني مفاهيم إستراتيجية جديدة ونجد من جهة أخرى أطلق الناتو سنة (2010) مفهومه الاستراتيجي الجديد تحت عنوان "المشاركة النشطة والدفاع الحديث"، حيث جمعت الوثيقة المهام الرئيسية للمنظمة، الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات، والأمن التعاوني، حيث ركز على تطوير نهج شامل كمبدأ توجيهي للأمن، وقد التزم الناتو بتجديد التحالف لمجابهة التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين بما في ذلك تعزيز الشراكة المتوسطية⁽¹⁾.

3-محددات السياسة الأمنية المتوسطية كميكانيزم لرسم سياسة جهوية في البحر الأبيض المتوسط:

عند إسقاط محتوى السياسة المتجددة للسياسات الأمنية في المتوسط، فكل الدول تبرز لنا لها أجندات وأعمال أمنية فرادى خاصة بها، فالأمن جنوب-جنوب أي الأمن الأفقي يتأثر كثيرا بالقضايا والمسائل التي لا تزال عالقة لعقود كقضية الصحراء الغربية، وفي مقابل ذلك لا تمثل تهديدا للأمن في مستواه العمودي أي الأمن شمال-جنوب خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ما يؤكد هنا فكرة التفسير الإقليمي المتعدد Multi-regional للسياسة المتوسطية وفي ظل غياب أجندة أمنية لدول جنوب الضفة اتجاه المتوسط، فإن الأجندة الأمنية للسياسة المتوسطية الأوروبية المتجددة تعد العنصر والمكون الأساسي لأجندة السياسة العامة الأمنية في المتوسط بما تحمله من مشاريع أمنية في إطار شراكات أمنية أوروبية، سواء في الدول المتوسطية أو عقد دول الاتحاد الأوروبي لشركات أمنية مع حلف الناتو⁽²⁾.

انطلاقاً من كون مسار برشلونة إطاراً عاماً للأجندة السياسية المحددة للسياسة المتوسطية، فهو نقلة نوعية في العلاقات الأورو متوسطية، ويعتبر الحجر الأساسي لبناء سياسة أمنية عامة في المتوسط إذ يقوم على شراكة ثلاثية الأبعاد، فعاليتها متمركزة في الميدان السياسي الأمني، وتأكيداً على أنه مولد لطموح سياسي إقليمي حقيقي، والتي تسعى أوروبا جاهدة لجعله جيو تكتيكا هاماً، وهذا في سعيها لدمج محيطي الجنوب والشرق في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو متوسطية.

1 – Maria Dolores alhora weber, op cit, p208.

2- صالح زباني، حبيب أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (01)، سبتمبر 2011، ص 06.

وفي إطار هذا التعاون الأورو متوسطي والذي ينبغي أن ترقى علاقات شمال-جنوب المتوسط إلى مستوى أكبر من التعاون نفي المجالات الأمنية والاقتصادية ليشمل المجال الاستراتيجي والتكنولوجي، وكأخذ العناصر الجديدة لبناء هذه السياسة المتوسطية هو إقحام المجتمعات المدنية في ديناميكية عملية التعاون الأورو متوسطي في إطار تنسيق أعمال الخارجية للحكومات، وتم تكملتها بسياسة الجوار الأوروبية (2003)، في حين تم تتويج السياسة الأوروبية المتوسطية في بعدها الأمني ومحاولتها احتواء العديد من الأزمات في المنطقة المتوسطية من خلال آلية جديدة يطلق عليها الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، والتي من شأنها إعطاء نظرة جديدة لواقع النظام السياسي المتوسطي الثنائي المتعدد الأطراف والتركيز أيضا على العلاقات البينية⁽¹⁾.

1- صالح زباني، حجيج أمال، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المحور الرابع: المقاربات الأمنية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

تباينت المدركات والرؤى الأمنية في المنطقة المتوسطية ذات الاهتمامات الأمنية الموسعة منها الرؤى الأمنية الأوروبية، الأمريكية، الروسية، الأطلسية، والعربية وسوف نركز فقط على أهم المقاربات منها الأوروبية والروسية والأطلسية.

دراسة في المقاربة الأمنية الأوروبية: ما هي حدود وأبعاد التصورات الأوروبية للأمن في لمتوسط؟

أولاً: التصور الأوروبي للأمن في المتوسط

يرجع التصور الكلاسيكي للأمن لمعاهدة واستقاليا 1648، والتي ترتبط بسيادة الدولة، أي قدرتها على حماية حدودها الجغرافية وما يقابلها من استخدام للقوة العسكرية في الحفاظ على القيم الأساسية للدولة، كالاستقلال السيادة، والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب، غير أن تحولات ما بعد الحرب الباردة قد حملت تغيرات عديدة في مفهوم الأمن حيث عرفه باري بوزان بأنه السعي للتحرر من التهديدات، فأهمية وضرورة توفر عنصر الأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد والأهمية الجيوستراتيجية التي تميز المنطقة عن غيرها من المناطق، وهذا ما يفسر التنافس وزيادة الصراع الدولي واستقطاب العديد من الفواعل الدولية حول احتواءها والهيمنة عليها، حيث جعلت الجغرافيا السياسية المنطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى على مستوى استراتيجياتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدرك الاتحاد الأوروبي هاته الأهمية فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية والاقتصادية بين دوله من جهة وربط علاقاته على الدول المتوسطة من جهة أخرى.¹

حيث حاول الاتحاد الأوروبي بجعل علاقاته مع جيرانه المتوسطيين قائمة على إطار مؤسسي لذا تم طرح مشروع برشلونة 1995 كإطار للشراكة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية.

ففي سنة 2003 برز مفهوم بناء علاقة جوار جديدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تجسدت في سياسة الجوار الأوروبية والتي ترمي إلى ضرورة إيجاد علاقات مع دول شرق أوروبا وجنوب المتوسط.

1 - عيادة محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة «المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة»، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 979.

كما قامت أيضا بوضع قواعد عبر الحوار لبناء نظام الأمن والتعاون في منطقة المتوسط، الشرق الأوسط والخليج في محاولة لتطبيق مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا¹

فبقي الجانب الأمني الجانب الصعب في نظرة أوروبا للمتوسط حيث تولى الأطراف الأوروبية اهتماما بالغاً بالمسائل الأمنية في المتوسط وتجعله في صدارة سياساتها الأمنية واستراتيجياتها، وعليه فإن النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط، تنبثق من نظريات المراجعة، حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى، أو من نزاعات داخلية، لكن حسب المفهوم الموسع للأمن الأوروبي ثم الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة إلى التركيز على الأفراد على أنهم المرجعية الأمنية في التحليل المشكلة في حد ذاتها ولو كانوا يعيشون في دولة تبدو ظاهريا صديقة، وربما يكون بعضهم يعيشون في دولة أوروبية.

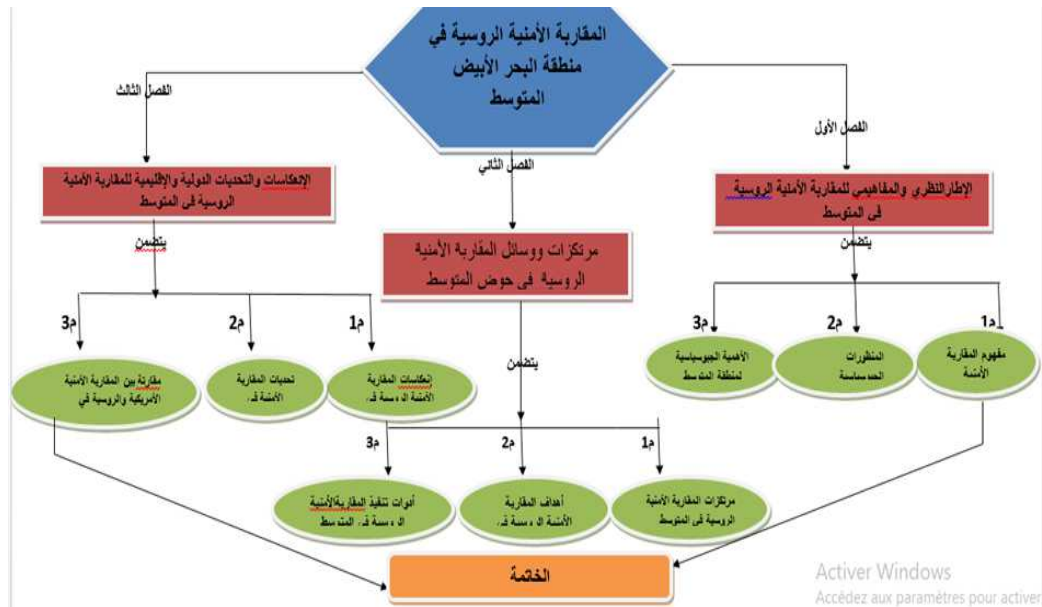
فأهمية توفر عنصر الأمن في منطقة المتوسط مرتبط بالدرجة الأولى بالبعد والأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسبها المنطقة أكثر من غيرها من المناطق وهذا ما يفسر التنافس والصراع المستمر حول احتوائها والهيمنة عليها عبر تعاقب زمني تاريخي، وقد أدرك الاتحاد الأوروبي الأهمية التي جعلت منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات القوى الكبرى فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية والاقتصادية، وعمل على ربط علاقاته مع جيرانه المتوسطيين وخاصة دول شمال إفريقيا².

فلا يقتصر المفهوم الأوروبي للأمن على تحقيق الاستقرار العام بل يشمل أيضا الاهتمام بقضايا مثل الشراكة خاصة تأمين إمدادات الطاقة، التسلح، إدارة الأزمات الدبلوماسية الوقائية، النزاعات وفضها بالطرق السلمية، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهي رؤية موسعة للأمن تعطي الأولوية لكافة المجالات³.

1- عياد محمد سمير، عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 979.

2- عائشة قادة بن عبد الله، سمير محمد عياد، المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للحوار الجديدة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 979.

3- المرجع نفسه، ص 980.



ثانيا: المقاربة الأمنية الروسية في المتوسط:

منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مساحة جغرافية واقتصادية وجيوسياسية وثقافية تتمتع بكل السمات وتعد نقطة الارتكاز الإستراتيجية من النصف الكروي الشرقي بأكمله، تعد أيضا مركز تجاري ولوجستي ضخم على نطاقها لاحتوائها على قناة السويس وتمثل قناة السويس وحدها ما بين 10 إلى 12% من إسهاماتها في التجارة العالمية.

وفي فترة 2020-2021 فقدرت المؤشرات الاقتصادية للقناة 9763 سفينة تجارية بحمولات بلغت نحو 610 ملايين طن، وقد تم تسجيل دخل القناة 5.84 مليار دولار أمريكي، عبر مضيق البوسفور الدردنيل اللذين يربطان البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، وبالإضافة إلى شريان النقل الرئيسي في نصف الكرة الغربي لقناة بنماء مع إضافة جبل طارق. والذي يعتبر منطقة مرتبطة ليس بكل مباشر بشرق البحر الأبيض المتوسط والذي يعتبر منطقة ذات مصالح روسية.

ضف إلى ذلك الاكتشافات الكبيرة لاحتياطي الغاز الطبيعي بالقرب من جزيرة قبرص وعبر سواحل إسرائيل وسوريا ومصر، فإن المنطقة ذات قيمة خاصة في سياق إمكاناتها من حيث الموارد وعلى المدى الطويل من حيث بناء مفهوم لوجستي مستقبلي، كما تعد الفضاء الجيوسياسي للبحر الأبيض المتوسط قاعدة لنشر قوة بحرية ضاربة وقوات ردع بما يتناسب مع طبيعة التهديد العسكري، بالإضافة إلى كون

المنطقة ساحة للتنافس السياسي لجمع اللاعبين الجيوسياسيين كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والصين.

➤ إنها منطقة تتعايش فيها المشاكل البيئية والاقتصادية والثقافية المتزايدة مع التوترات الدولية والإقليمية المتزايدة، والاختلافات التنموية بين البلدان الأخرى. فالبحر الأبيض المتوسط يشكل (صدعا جيوساسيا) تصادم المفاهيم السياسية للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية.

من جهة أخرى يمكن القول إن روسيا والجهات كالمجتمع الأوروبي يتبعان توجهات مختلفة تماما خاصة في تعاملاتهم مع الأزمات والمشاكل الإقليمية فالنفوذ الغربي يحاول الحفاظ على وجودي في المنطقة. ،فالحديث عن عودة روسيا إلى المنطقة له تأثير كبير فوجود تحول أوراسي في الجغرافيا السياسية والاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط مع كون روسيا أهم هاته المحركات. كما يرتبط هذا المنعطف بدور خاص بروسيا في العمليات الاوراسية، فلا يقتصر على موقعها الجيوستراتيجي، بل مرتبط بإمكاناتها الحضارية ،العلمية والتكنولوجية فضلا عن الفرص السياسية العالمية.

من جانب آخر كما يلعب أيضا مجمع الأمن الإقليمي في تطبيقها على منطقة البحر الأبيض المتوسط وحيث أن هذا المجمع الأمني في منطقة المتوسط يضم ثلاث مجموعات فرعية¹، الأول هو شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يدور حول الصراعات اليونانية التركية، والسورية والإسرائيلية الفلسطينية، أما المنطقة الثانية فهي منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط وتضم إيطاليا، ليبيا، ألبانيا ، مالطا وترتكز بشكل رئيسي حول الهجرة والمجمع الأمني الثالث غرب المتوسط ويضم كل من فرنسا، الجزائر، تونس، المغرب، إسبانيا، والبرتغال، وتتشكل حول فرنسا وقضية الهجرة والتهديدات المرتبطة بها والتطرف، والاتجار بالبشر.

➤ وينظر إلى هذا المجمع الأمني الإقليمي على أنه مجمع عالمي مربوط بكل العمليات التي تجري على مستواه تؤثر مباشرة في الأمن العالمي، وتضم روسيا، فرنسا، وبريطانيا، وفي نفس الوقت تلعب القرى الإقليمية أيضا تركيا، إسرائيل، وإيطاليا، إيران، والسعودية، دورا مهما في زيادة أهمية البحر الأبيض المتوسط.

1-Konstantin P.Kuryle,Ni Kkolay ,parkhitko , Russian Policy in the Mediterranean historical continuity and international context , Research Article vol 21,n°4,2021,p 613.

➤ في إطار التحليل نجد من الناحية النظرية تطبق النظرية الواقعية البنوية في نسختها الدفاعية، والتي تنطلق من مبدأ النفعية السعي إلى التفوق النسبي وليس المطلق في القوة، والذي من أجله تمت دراسة دور روسيا في ضمان الأمن في المنطقة المتوسطية¹.

1-لمحة تاريخية موجزة عن الوجود الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

نقطة البداية لوجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأبيض المتوسط هي الحملة الارخبيلية الأولى التي كانت تنفيذها من خلال الحملة الروسية من خلال الحملة الروسية التركية ما بين 1768-1774 على الرغم من وجود أدلة تاريخية تدل على وجود سفن القبائل السلافية الشرقية إلى الشواطئ البيزنطية للبحر الأسود وأيضا بحر مرمرة وقبرص وكريت وشبه الجزيرة أبنين. وكان ذلك في القرن السابع عشر ، وانتهت حملة الأرخبيل الأولى بهزيمة الأسطول التركي أمام الروس، وانتصاره بعيدا عن قواعده واستخدام تكتيكات القتال الحديثة ضد الخصم، أدل بوضوح لأوروبا قوة الوجود الروسي في البحر الأبيض المتوسط، وبعد انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا عام 1783، وتشكيل أسطول البحر الأسود زادت القوة الروسية العسكرية في المنطقة المتوسطية والبحر الأسود، إحدى الفترات المهمة في تاريخ الوجود العسكري للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط وفي سنتي 1806-1812 الحرب الروسية التركية ثم الانتصار في معركتي الدردنيل مما أرسى الأساس إلى توقيع معاهدة بوخارست للسلام، التي يعود الانتصار فيها لروسيا².

كما حققت انتصارات ضد تركيا أيضا ما بين 1806-1812، كما استعادت أسطولها البحري من البحر الأسود والمتوسط في الفترة 1877-1878 بعد حربها المنتصرة مع تركيا، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى حافظت روسيا على تواجد أسطولها في البحر الأبيض المتوسط بشكل دائم، وقد نلخص إلى نتيجتين للوجود الروسي في البحر الأبيض المتوسط: أولها يعود إلى توسيع النفوذ العسكري الروسي إجراء متبادلا وضرورة تاريخية إلى مجابهة السياسات العدائية التي اتبعتها الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية، على الرغم من أهدافهم الامبريالية إلا أنها لم تحققها روسيا فزيادة أمن حدودها الجنوبية للدولة ومنع هيمنة الأسطول الأجنبي في المنطقة وثانيا: أنه ومنذ 1829 وحتى توقيع الاتفاقية الروسية البريطانية عام 1907، كان المتوسط ساحة للمواجهة بين بريطانيا وروسيا والعمليات التي حدثت والآليات

1 -Konstantin P.Kuryle,Ni Ckolyay ,parkhitko,op cit ,p 614.

2- Ibid,p615 .

كانت مماثلة للحرب في المنطقة في عقود ما بعد القرن العشرين، غير أن الصراع بين روسيا وبريطانيا فالعمليات التي حدثت والآليات كانت مماثلة للحرب في المنطقة، في عقود ما بعد القرن العشرين، غير أن الصراع بين روسيا وبريطانيا ثم استبداله بالمواجهة الروسية - الأمريكية¹.

2- مبررات التواجد الروسي في منطقة المتوسط: الوضع ما بعد القرن العشرين:

لقد استند التخطيط الاستراتيجي لعرض العلم السوفيتي في أجزاء مختلفة من العالم على الإستراتيجية البحرية المعتمدة في القرن العشرين .

ولم يكن ينظر إلى الحرب السوفياتية على أنها أداة للردع العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في المحيط العالمي ككل بل اعتبارها عاملا قويا في خلق بيئة لبناء الاشتراكية والشيوعية في العالم الثالث².

فمنذ النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استعادت روسيا لنفوذها في منطقة المتوسط عام 2007، قامت بنشر سفن حربية فردية و سفن إمداد في المياه بشكل صارم ما يؤكد الوجود الروسي الدائم.

3- الإستراتيجية الأمنية الروسية في المتوسط: حصر للمرتكزات والأدوات:

ترتكز المقاربة الأمنية الروسية في شرق المتوسط على مجموعة من المحاور التي توجهها المصالح الروسية في المنطقة والتي يمكن رصدها في النقاط التالية :

(1) تؤكد العقيدة البحرية الروسية أن روسيا تعتبر شرق المتوسط فضاء استراتيجي لمصالحها على غرار بحر البلطيق والبحر الأسود وبحر أزوف إذ مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سعى إلى الاستثمار تدريجيا في المشهد الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

(2) تعتبر منطقة شرق المتوسط أرضية تنافسية لموسكو في مواجهة تزايد التدخل الغربي خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرون ، وبالتالي تسعى روسيا إلى موازنة النفوذ

1 - Konstantin P.Kuryle,Ni Ckolay ,parkhitko,p616.

2- Ibid,p 617.

- الغربي على المشهد الأمني لشرق المتوسط كما أشار إلى ذلك سيرجي لافروف في فيفري 2013 " وجود روسيا في منطقة البحر المتوسط عامل استقرار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط¹."
- (3) هناك إدراك مستمر بانعدام الأمن يغذيه وجود التهديدات والتحديات التي يفرزها عدم الاستقرار في المنطقة كإعادة تشكيل حدود كوسوفو 1999. والإطاحة بالأنظمة كالعراق 2003 وليبيا 2011. هذا الشعور شكلا دافعا للتوسع الدفاعي لروسيا " القلعة المحاصرة " شكلت عاملا للسعي للتمدد الجغرافي الذي بدأ في نهاية القرن 15، والذي يركز بشكل خاص في البحث عن وصول خال من الجليد إلى البحار والوصول إلى المياه الدافئة.
- (4) إن عدم الإستقرار في الشرق الأوسط من المرجح أن يمتد إلى "منطقة البطن الناعمة أو الرخوة" لروسيا، وهو ما دفع روسيا إلى مراقبة أحداث ما يعرف بالربيع العربي التي شهدتها بعض دول البحر المتوسط منذ عام 2010، وذلك نتيجة تزايد المخاوف من انتشار الإسلاموية الراديكالية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتغذي حالة عدم الاستقرار المرتفعة بالفعل في القوقاز، لذلك تنوي روسيا التأثير على ميزان القوى في الشرق الأوسط وتعبر عن دبلوماسيتها حول القوس الشيعي الذي يمتد من إيران إلى سوريا عبر العراق فهو يشكل منطقة عازلة.
- (5) تعمل روسيا من خلال تواجدها في البحر المتوسط على إبقاء الضغط العسكري الغربي بعيدا قدر الإمكان عن صميم مصالحها الإستراتيجية، وبالتالي تنظيم شكل من أشكال " التحول الاستراتيجي " وكرد على تأكيد الناتو في البلقان أن الحلف سيحصل على مواقع جديدة بالقرب من البحر الأسود.
- (6) يدعم الوجود البحري الدائم في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز المنشآت العسكرية الروسية في شرق المتوسط الطموح لترسيخ مواقع روسية في ميدور والشرق الأوسط على المدى الطويل، وكذلك التأثير على مواقف دول المنطقة والتي تميل أكثر إلى الامتناع عن انتقاد تصرفات روسيا بشكل عام، واختيار المزيد النهج المراعي في العلاقات الثنائية مما يؤثر على هوامش نفوذ الدول الغربية وتحالفاتها².

1- حورية قصعة، سليم جدي، «السياسة الأمنية الروسية اتجاه المتوسط: دراسة في المرتكزات والتحديات»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 876.

2- المرجع نفسه، ص 877.

(7) انفتاح المنطقة على النفوذ الروسي جعل روسيا تبحث عن موطئ قدم أخرى في شرق البحر المتوسط غير سوريا التي لا تزال نقطة ارتكازها الرئيسية. وهو ما شكل دافعا لدعم الجهود الدبلوماسية الروسية بتعاون ذي طبيعة تجارية. وبالتالي يمكن لطبيعة - بالإضافة إلى الدخل الذي توفره - أن يساعد في توطيد العلاقات الثنائية أن يساعد في توطيد العلاقات الثنائية وإعطائها بعدا استراتيجيا، وتحديد مبيعات الأسلحة والشراكات النووية.¹

(8) كذلك عامل الطاقة حيث أشارت استراتيجيات الطاقة الروسية بوضوح إلى أن روسيا ترغب في زيادة ازدهارها الاقتصادي إلى أقصى حد وتعزيز قوتها في السياسة العالمية من خلال مصادر الطاقة، حيث أكد بوتين بوضوح أن روسيا ستظل دائما مؤثرة في السياسة العالمية وخاصة باعتبارها أقوى دولة في أوراسيا والتي تمتد حسب ألكسندر دوغين إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.

4- السياسة الروسية في المتوسط : المعالجة والنظر في أهم المنظورات الجيوبوليتيكية:

أولاً: العامل العسكري: فيعتبر البحر الأبيض المتوسط نقطة انطلاق إستراتيجية مما يسمح بممارسة تأثيرات مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية بغية تطوير تلك المجالات خاصة الاقتصاد والسياسة العالمية في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبحر الأسود، فالوضع الجيوسياسي لدول البحر الأبيض المتوسط يجعلهم عنصرا هاما في تشكيل النظام الأمني بأكمله في أوروبا، فقد تم تحديث العقيدة الروسية وكانت بداية الحملة في سوريا في مواجهة ضد الإرهابيين حيث والقوات الخاصة قدمت عمليات جوية متمثلة في تنفيذ ضربات بمساعدة صواريخ كروز والطيران القائم على السفن.

ثانياً: المنظور السياسي الأمني: حيث ينطلق من رؤية روسيا القوة الراسية لا يمكن أن تتحقق إلا بتثبيت الوجود الروسي في البحار الدافئة ولهذا أكد العديد من لمنظرين الروس أمثال " الكسندر دوغين " إن عملية تجميع الإمبراطورية لا بد أن تستهدف في بدايتها اتفاقية روسيا على البحار الدافئة في الجنوب والغرب، والذي يكسبها قوة جيوتكتيكية.

1- المرجع نفسه، ص 877.

والتصدي لتوسعات الحلف الأطلسي المعادي لروسيا في البحر المتوسط والتي ترى لا بدمن حصولها على منفذ بحري لخدمة مصالحها الاقتصادية و العسكرية و السياسية، ولهذا يمكن وضع التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر 2015 والذي جاء بعد سيطرة روسيا على جزيرة شبه القرم ونفوذها للبحر الأسود في أنظار المقاربة الروسية الجديدة لربط البحر المتوسط بالبحر الأسود.

حيث نجد أمن المتوسط يزيد من الشعور الروسي بالأمن لهذا ارتبط موضوع الوصول إلى المياه الدافئة في السياسة الروسية والذي يعتبر أساسيا متمثلا في توسيع الدائرة الأمنية الروسية لتشمل المتوسط بهدف ضمان أمن روسيا ولهذا أنشأت روسيا قوة دائمة للبحرية المتوسطية سنة 2013¹.

أيضا محاولة استعادة مكانتها الدولية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك تم إدراج المتوسط في دائرة المناطق المهمة استراتيجيا في المدرك الأمني الروسي منذ الإعلان عن العقيدة العسكرية البحرية الروسية 2001، والتي رسمت أولويات السياسة البحرية لروسيا وتوطيد نفوذها في المنطقة من خلال التحالفات الاقتصادية وإيجاد لها دور أمام الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ نظام عالمي متعددة الأقطاب معتمدا على التفوق الطاقوي.

فمن خلال قواعدها تنسج روسيا سياسة تعتمد على إبقائها لاعبا إستراتيجيا في المنطقة وتمنع المساس بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة على المسار القصير والمتوسط.

ثالثا: عامل الطاقة: حتى سنة 2020 اتخذت روسيا موقف متسقا ومحايدا في النزاع حول الطاقة خاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط ويرجع للأسباب التالية:

- حجم المشاريع الطاقوية الخاصة بها في أوروبا وتعاونها مع تركيا في التنفيذ "التيار التركي".
- يتوجب على روسيا الرد على التهديدات في المنطقة بشكل مباشر والذي يؤثر على حليفها سوريا.

1- بشار نرس ، المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تقرير تحليلي، أبعاد للدراسات الإستراتيجية ، أوت، 2004، ص 08.

- وحيث ابتداء من 31 جانفي 2018 روسيا وسوريا تم التوقيع بينهما على خارطة الطريق للتعاون في مجال الطاقة الروسية، وتشير وزارة الطاقة الروسية إلى الوثيقة التي تنص على التنفيذ المرحلي للمشاريع ذات أهمية إستراتيجية، فضلا على بناء منشآت جديدة للطاقة في سوريا وتحديثها.

لقد قمنا بوضع استنتاجات نثبت من خلالها الوجود الروسي: و التي سوف نذكرها في النقاط التالية:

- ضمان الوجود العسكري للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط كأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية في منطقة ذات أهمية إستراتيجية.
- الدعم الأمني الذي تقدمه روسيا كحليف رئيسي في الشرق الأوسط للبحر الأبيض المتوسط والجمهورية العربية السورية يدل على ولاء روسيا بالتزاماتها اتجاه حلفائها مما يكسبها رفع مستوى الثقة في المعاملة على الحلفاء المحتملين.
- إشراك روسيا تطوير إمكانات الموارد في البحر الأبيض المتوسط¹.
- التحرك الروسي في هذه المنطقة لضمان استمرار نفوذها الطاقوي مما استدعى استثمارها في مشاريع الغاز.
- العمل في تكثيف الجهود للتوسع في الطاقات الاقتصادية مع دول المنطقة وهذا العمل الثابت نفذ في أواخر التسعينات.
- قدرة الاقتصاد الروسي مما يسمح لها بالتوسع الإقليمي وإن كان بشكل محدود في قطاع الطاقة

تطوير مسألة التعاون في المنطقة حول المواد الخام في نقطتين :

- 1-إمكانات الطاقة الكبرى في المنطقة في شكل احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والهيدروكربونات
- 2-لوجستية المشروع الواعد حسب التقديرات الغربية هو خط أنابيب الغاز البحر الأبيض المتوسط الشرقي خط أنابيب الطاقة، 20 مليار متر مكعب سنويا. (fast med)

- وسط الحقول البحرية في المنطقة الشرقية للسيطرة الأبيض المتوسط هي البر الرئيسي لليونان عبر قبرص و كريت ، وفقا لبعض التقديرات سوف يتم بناؤها بحلول 2024-2026.

5-التحديات المعيقة للنفوذ الروسي في منطقة المتوسط:

يمكن القول أن روسيا لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تتنوع بينما هو داخلي وخارجي ونذكرها في النقاط التالية :

أ-صعوبة خلق الفرص الخاصة بها في المنطقة: المقاربة التي تتبناها روسيا في المنطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على الفرص السياسية التي تخلفها القوى الأخرى في المنطقة والتي تحفز الطلب على مشاركة روسيا¹.

ب-محدودية الوسائل المعتمدة في التغلغل: إلى جانب تعدد المنافسين لها والذي يوقعها في المشاكل من قبل الصين والولايات المتحدة الأمريكية أو العكس منها تماما حتى تركز على السياسة أكثر من الاقتصاد مما يضعف قدرتها التنافسية.

ج-المحيط الإقليمي غير المستقر : والناجمة عن سياستها على الجوار خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم وغزوها لأوكرانيا بالإضافة إلى أزمة القوقاز الأمر الذي يدفعها لتثبيت وجودها في محيطها القريب لدرء هذه المخاطر عن التوسع في مناطق أكثر بعدا².

الخلاصة :

يمكن القول بناء على ما تم تداركه سالفا أن الإستراتيجية الروسية في المتوسط تقوم على مقارنة تعتمد على الموارد والفرص وتسعى لتحقيق العديد من الامتيازات مع تقليل امتيازاتها مع المتنافسين المحتملين.

1- بشار نرش، مرجع سبق ذكره ،ص 14.

2- المرجع نفسه ، ص 15.

وعليه يمكن القول في ظل الديناميكيات الحالية في المتوسط والتطورات الاقتصادية السياسية والمستقبلية، وقد تتغير الأوضاع والمصالح ولكي تحافظ على نفوذها الجيوسياسي في المنطقة أن تزيد من تغلغلها لتتفوق على القوى العالمية الأخرى.

بالإضافة إلى العمل على تعزيز العلاقات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية معها وإن تستثمر في الموارد الاقتصادية والسياسية بدرجة أكبر.

كما تعتمد المقاربة الأمنية الروسية على جملة أهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

لدى روسيا سلسلة من المصالح في البحر الأبيض المتوسط تتدرج تحت ثلاث فئات: القضايا المتعلقة بوضع القوة العظمى التي تطالب بها موسكو، والمصالح الأمنية والمصالح الاقتصادية.

1. تهدف روسيا إلى تحقيق أمن الحدود الجنوبية أمام ما يوجهها من تهديدات، وتعمل على ذلك من خلال إنهاء النزاعات المنتشرة على مقربة من حدودها، خاصة الصراعات ذات الطابع الإسلامي فهي ترى أنه ينبغي لها تأخذ الدور على عاتقها من أجل ترتيب الأوضاع السياسية في المناطق المرتبطة بها بشكل لا يهدد أمنها

2. تهدف روسيا إلى العمل على إنجاح سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي أو الوقوف في وجه ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل حيث تسعى إلى وجود نظام إقليمي مستقر قرب حدودها.

3. السعي إلى إقامة علاقات مع الدول الرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل سوريا ، العراق ، من أجل تحقيق توازن تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية.

4. تهدف إلى إقامة شراكات اقتصادية وإيجاد أسواق تجارية وتحريك سوق السلاح، إذ تسعى روسيا للحصول على مكاسب اقتصادية ، وفرص للاستثمار للحصول على العملات الصعبة.

كما ترجع عودة الاهتمام الروسي بقوة بالمنطقة لعامل مهم، وهو منافسة الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات البترول والغاز لتي تزرع بها المنطقة وما ترتب عن حالة الإقصاء التي عاشتها الشركات الروسية.

تعتبر الأهداف الإستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط جزءا من الأهداف الإستراتيجية العامة لروسيا ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في منطقة المتوسط فيما يلي:

أ- **الحفاظ على الأمن القومي الروسي:** وهو أهم أهدافها وتسعى له من خلال محاربة مصادر التهديد، والحفاظ على السلام والأمن العالميين ونلمس هذا من خلال تدخلها في حل فرص تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وكذا من خلال محاربتها لحركات التطرف في سوريا حتى لا يصل تأثيرها إلى داخل روسيا، وملاحقة العناصر الجهادية الشيشانية في سوريا .

ب- **دعم الاقتصاد الروسي وتأمين الظروف لتطوره:** وهو ما تهدف إلى تحقيقه من خلال إبرام عدة صفقات بيع الأسلحة.

ولقد كان تحقيق النمو الاقتصادي من أهم أهداف الإستراتيجية الروسية، ويحتل القطاع النفطي بشقيه (البتروال والغاز) أهمية كبرى في هذا المجال .

ج- **المحافظة على المكانة والهيبة الدولية والتواجد الروسي في المنطقة:** وهذا من خلال محاولة المحافظة على الإرث السوفياتي من حيث النفوذ والمكانة والهيبة الدولية خاصة بعد التقلص والعزلة التي عاشتها روسيا بعد نهاية الحرب الباردة. تحاول روسيا تحقيق ذلك من خلال منطقة المتوسط وفيها.

د- **استغلال موارد الطاقة والعمل على الحصول على مخزون معتبر من النفط والغاز والتحكم في ممرات وإمدادات عبور الطاقة وكذا السيطرة على الأسواق المستهلكة لها**

و- **مكافحة الإرهاب ويعتبر هذا الهدف من الأهداف المركزية حاليا لدى القيادة الروسية، وهو الذي تتخذه روسيا مبررا في تدخلها العسكري في سوريا وتعزيز تواجدتها في المنطقة**

ثالثا: "المقاربة الأمنية الأطلسية في حوض البحر الأبيض المتوسط :

لقد طغت معايير الحرب الباردة على أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط لحف الشمال الأطلسي، طول فترة الحرب الباردة، كان التركيز على سياسة الحلف الأطلسي، و التركيز الرئيسي أيضا في أوروبا الشرقية والوسطى خلال فترات التنافس الدائم بين الكتلة الشيوعية و الغرب حيث بقي البحر

الأبيض المتوسط بمثابة الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، فبرز نظام عالم جديد بعد تفكك الإمبراطورية السوفياتية مما أدى إلى ظهور العديد من الأشكال والمخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة، وبدأ محيط أوروبا يكتسب أهمية إستراتيجية طوال فترة الحرب الباردة¹، حيث نجد الحلف ظل تحالف أمنيا مغلقا يهدف إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في الدفاع عن أعضائه ضد أي هجوم من الكتلة الشيوعية.

وفي إطار التحولات على مستوى السياسة العالمية ازدادت منطقة البحر الأبيض المتوسط من الناحية الأمنية الاعتراف بحلف الناتو و تم الاعتراف بأن إحلال السلام والأمن في المنطقة يكون لها تأثيرا إيجابيا على أوروبا و منطقة المحيط الأطلسي بأكملها.

وقد كانت نتيجة لهذه التطورات خلق الحوار المتوسطي وهو جزء من النهج التعاوني الشامل للحلف الأطلسي على المستوى الأمني، و الذي كان سنة 1995، يشمل مصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب و تونس وكان الهدف منه تعزيز أمن البحر الأبيض المتوسط و الاستقرار من خلال إيصال أهداف التحالف إلى جنوب دول جنوب المتوسط، حيث تنتظر العديد من الدول العربية إلى الحوار المتوسطي الأداة الجديدة للغرب لاحتواء مخاطر العالم الجديد، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، المخدرات².

يقدم الحلف الأطلسي باعتباره القوة الدولية التي لها القدرة السياسية والعسكرية كتتحالف دولي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة كإطار جديد للتعاون بعد الإدراك الحقيقي بالعجز عن التصدي للمواجهة بشكل فردي، ولهذا عمد الحلف على العمل في إطار شبكة من الشركاء في شتى المجالات وعلى رأسها الأمني.

وقام من خلال هذا الشأن على وضع مقارنة أمنية تتبادل كيفية التصدي لمثل هذه التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تهدد الأفراد والدول على حد سواء.

1-EMR YE BAGDAGULORMANCI, Mediterranean security andNato's Mediterranean dialogue paper submitted to the north Atlantictreaty organization the individual research foliowhip for the academic cycle 1998,2000,p26

2-Ibid,p 27.

ولفهم المقاربة الأمنية الأطلسية في المنطقة المتوسطية سنتطرق إلى عنصرين أساسيين، أولاً إستراتيجية الحلف الأطلسي لفترة ما بعد الحرب الباردة والمبادرات التي أطلقها الحلف من أجل التكيف واحتواء التهديدات الأمنية الجديدة.

وقد تطورت إستراتيجية الحلف عبر ثلاث محطات متميزة لتطور التفكير الاستراتيجي أولاًها فترة الحرب الباردة ، ثم تليها فترة ما بعد الحرب الباردة و التي تعتبر المرحلة الثانية ،ليأتي المرحلة الثالثة بعد (أحداث 11 سبتمبر 2001).

أ- الإستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة :

حيث استمت هذه الفترة بالعداء بين القطبين وأدى بهما لتفكير في توسيع نطاق نفوذهما وواجهة القطب الآخر، بتشكيل حلف وارسو سنة 1955. وقد كان هدف نشوئه أمني ذو طابع عسكري والذي يحاول ردع الخطر الشيوعي و احتوائه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا اليونان كما اتفقت معظم الدول على الالتزام بمبدأ الدفاع المشترك الذي نصت عليه المادة 05 من ميثاق الحلف، و بالتالي المقاربة الأطلسية أثناء الحرب الباردة قائمة على المفاهيم الردع و الاحتواء، المنافسة العسكرية، سباق التسلح، الحرب المحدودة، الحرب الشاملة، والتي ركزت في مضمونها هذه المقاربة الأمنية على الأمن الصلب، فتركيز الحلف على الوظيفة العسكرية الدفاعية باعتبارها عاملاً قوياً في الإستراتيجية الدفاعية الجماعية في مواجهة تهديدات حلف وارسو.

وقد عرفت المقاربة الأمنية لحلف الناتو تطورات مختلفة خلال الحرب الباردة و ذلك حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وتطور الأسلحة لدى الحلف الأطلسي والحلف المضاد (حلف وارسو)¹.

ب. إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة :

حيث اتبع الحلف إستراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة والتي تستجيب لمعطيات البيئة الأمنية الدولية المتغيرة، وخاصة منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، حيث شهدت قمة الحلف في روما

1- وهيبه تيباني ،« المقاربة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة »، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6، العدد 1، السنة 2022، ص781.

عقب انتهاء الحرب الباردة التوصية بصياغة الإستراتيجية جديدة للحلف مفادها أن تحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمرا مهما لأمن الحلف الأطلسي في المفهوم الاستراتيجي الجديد، وعليه واجهته معضلة في الاتساق وحلف التوافق بين ميثاقه الذي لا يسمح بالتدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مكانته الإستراتيجية ومصالح أعضائه وفي هذا الصدد ورد في الفقرة السابعة من وثيقة المفهوم الاستراتيجي " اليوم تعيش منطقة الاور-اطلسي في سلام فالخوف من هجوم تقليدي ضد منطقة الناتو احتمال ضعيف وهذا يعبر عن نجاح تاريخي للسياسات التي تقود الحلف منذ نصف قرن والتي تمكنت من حفظ دفاع متين، اندماج وشراكة اورو-اطلسية نشيطة"¹.

كما أشار أيضا إلى التهديدات الجديدة كالإرهاب، انتشار الأسلحة النووية، النزاعات، الهجمات الالكترونية والتي تستدعي هذه التهديدات حسب فلسفة الناتو الجديدة التعاون مع مختلف الدول والمنظمات الدولية في العالم والشراكة معها على الصعيد الأمني فالشراكة كفيلة بتعزيز أمن منطقة الاورو-اطلسي وحمايته بشكل أفضل، مما اضطر بالحلف إلى صياغة مفهومين إستراتيجيين الأول كان سنة 1999 والثاني سنة 2010.

والملاحظة أنه تطورت عقيدة الحلف من الردع إلى الدفاع عن المصالح الجماعية وصولا إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 حيث احتل الأمن في المتوسط حيزا في هذا المفهوم الاستراتيجي ل 2010 والذي تم إقراره في قمة لشبونة تحت شعار "التزام فعال و دفاع حديث"²، لحماية الدول الأعضاء من التهديدات الأمنية والتي اعتمدها من المفاهيم الإستراتيجية التي أجازت التدخل الإنساني من خلال عمليات إدارة الأزمات والتدخل باستخدام القوة المسلحة عند تعرض أمنه للخطر خصوصا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

1- سميح قط، « خصوصية الشراكة الأطلسية المغربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف » ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد8، أكتوبر 2015، ص111.

2- حمياز سميح ، « دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي » ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد7، العدد2022، 01، ص 14.

ج- الإستراتيجية الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

إن مهام حلف شمال الأطلسي في المتوسط مختلفة عن مهام أي أسطول أممي آخر، فالأهداف الإستراتيجية الكبرى ممثلة في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطية.

في إطار مسار تكييف الحلف مع المتغيرات الدولية الجديدة، كان من الضروري إعادة النظر في الوظائف التقليدية للحلف نظرا للتغير في البنية الأمنية و التغير في طبيعة ومصدر التهديدات، وقد سعى الحلف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أقرتها قمة براغ في 21-22 نوفمبر 2002 من خلال التأكيد على النقاط التالية:

1/توسيع الحلف لأعضاء جدد وتقويته للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة.

2/اعتماده على مجموعة من الإجراءات و التي تقوم على مفهوم حلف شمال الأطلسي الاستراتيجي لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات التي فرضتها البيئة الدولية خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 .

3/الاعتماد على قوات الرد الفعّال السريع للحلف لمواجهة التهديدات .

4/إقرار المفهوم العسكري ضد الإرهاب ومن خلال تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية والتأكيد على الروابط التي تجمع الحلف بروسيا من خلال تكثيف الحوار و توسيع التعاون و الشراكة¹.

وقد جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد ليوضح بان كل تدخل عسكري لن يكون تحت قيادة أمريكية مستقلة بل بموافقة كل الدول الأعضاء .

ج/1 مبادرة المسعى النشط: والتي تدخل في إطار المبادرات التي قام بها الحلف والتي أطلقها تزامنا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتبنى الحلف سياسة عسكرية دفاعية للرد و التصدي و التي جاءت كرد فعل إلى أحداث 11 سبتمبر، وقد وسعت المبادرة من طرف الحلف لمكافحة الإرهاب في المتوسط لتغطي المنطقة ككل سنة 2003 بعد

1- لزهر عبد العزيز ، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3)، سنة 2012، ص 57.

بداية انتشارها في المتوسط لشرقي بداية من 2001، كإجراء رادع ويوجد مقرها في مدينة نابولي الإيطالية أين تتواجد مقر القوات البحرية للحلف بالجنوب .

كما تركز معظم عملياتها على حماية النقل البحري وتأمين الموانئ والممرات البحرية وكرست العمليات الاستخباراتية المشتركة عبر تطوير جهود مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط وقد تضمنت أهداف إستراتيجية تمثلت في إظهار تضامن وإصرار الحلف على مكافحة الإرهاب، والمساهمة أيضا في رصد وإفشال العمليات الإرهابية في المتوسط¹ .

وقد جاءت مبادرة المسعى النشط كجزء وامتداد فرعيا لمبادرة الحوار المتوسطي، كما جاءت قمة براغ الأطلسية سنة 2002 للتأكيد على ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية بين الحلف وشركائه المتوسطيين.

ج/2 قمة براغ 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي : في نفس السنة من 2002 أصدر الحلف بيانا رسميا حول رد الناتو على الإرهاب بعد الاتفاق مع الشركاء المتوسطيين ، وبدعم من دول المتوسط للحلف من أجل مكافحة التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب في المنطقة المتوسطية .

وفي قمة براغ 2002 تبنى الحلف وثيقة بعنوان تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أن الحلفاء شددوا على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقرت الدول الأعضاء المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو ونذكر منها :

1/ إدارة عواقب العمليات العسكرية مع الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب .

2/ التعاون العسكري مع الهجمات غير العسكرية².

¹هبري سحنين ، « الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية »، الحوار المتوسطي ، المجلد 14، العدد 1 ، ديسمبر 2023، ص 267.

2- المرجع نفسه ، ص 268.

المبادرات الأمنية لحلف شمال الأطلسي في الحوض المتوسطي :

أ. الحوار الأطلسي المتوسطي: تبنى الحلف الأطلسي مجموعة من المبادرات مع دول الضفة الجنوبية، بعد إدراكه واقتناعه بضرورة التعاون من أجل مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة، أبرزها تجلّى في الحوار الأطلسي و الذي كان سنة 1994 وكذلك مبادرة إسطنبول للتعاون سنة 2004.

في البداية كان موجهًا للدول المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الحوض المتوسط لكن يعتبر أهم الحوارات الأمنية في المتوسط بجعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار من خلال العمل مع الشركاء المتوسطيين في حل القضايا الأمنية، كما تبرز أهمية هذا الحوار المتوسطي من خلال:

- ✓ الحاجة للتشاور مع بلدان الجنوب المتوسطي.
- ✓. الحاجة إلى ضمان تكامل واستمرار هذا المسعى على مبادرة إسطنبول
- ✓ إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان الأخرى في المتوسط¹.
- ✓ المساهمة في الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي وحماية الأمن الطاقوي.
- ✓ التعاون في مجال الأمن والحدود وتطوير الإصلاح الدفاعي.
- ✓ بناء تصور مشترك حول الطبيعة الجديد للتهديدات الأمن².

ب / مبادرة إسطنبول للتعاون 2004:

جاءت من خلال تطوير الحوار إلى شراكة ومن خلال تبني وثيقة جديدة موسومة "بأجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي" وقد مثلت هذه المبادرة تطورا في طبيعة وأبعاد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين دول الخليج و الغرب بصفة عامة وبين الدول الأوروبية بصفة خاصة.

1- وفاء بوراس، « الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط »، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية، 2018، ص 239.

2- كنزة فني، « الامن التعاوني لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط مقارنة للواقع ورسم للأفاق »، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 02، 2018، ص 511.

ففي جويلية 2016 تم تدشين الكويت لبرنامج التعاون و الشراكة على حلف الشمال الأطلسي على هامش إجماع مجلس حلف الشمال الأطلسي ودول مبادرة إسطنبول والذي عقد بدولة الكويت وبالنظر إلى التغيرات والتحولات التي عرفت المنطقة العربية فرضت على الطرفين ضرورة تفعيل هذه الشراكة وذلك بغية تحقيق الأمن الإقليمي عبر التشاور، توسيع مجال المبادرة من المتوسط إلى الشرق الأوسط والخليج العربي عن طريق تفعيل التعاون العملي والعسكري لبناء شراكة جديدة تربط الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول، التصدي للتهديدات الأمنية¹.

حيث وظف حلف الناتو مجموعة من النظريات و الاستراتيجيات الأمنية خلال هذه المرحلة، إستراتيجية، إستراتيجية الانتقام الشامل (Contagionnements stratégie) الاحتواء، نظرية الحرب المحدودة (Stratégie of massive retaliation)، وأخيرا إستراتيجية الاستجابة المرنة (Théorie of limited war)، وما تلاها من زوال حلف وارسو سنة 1991 بتحلل الاتحاد السوفياتي (stratégie of flexible)، ونهاية الحرب الباردة ، وبدأ حلف شمال الأطلسي في مواجهة وضع جديد بعد سقوط مصدر التهديد الذي انشأ من أجله.

لقد استدعت التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها ما بعد الحرب الباردة إلى تطوير وتفعيل مقاربة جديدة للأمن التي تبنت عدة مفاهيم أوسع منها الأمن المتكامل الذي يتضمن كل أشكال التهدة، الشراكة الأمنية، باشتراك دول غير غربية، الأمن المتبادل إذ يتم التخلي عن نزوع الدول المنفردة، إلى تعظيم مستويات أمنها على حساب دول أخرى، الأمن التعاوني والذي يتم فيه تقاسم الأدوار لاحتواء التهديدات².

وبإخراج الأمن من محتواه الضيق إلى أبعاد موسعة جديدة بإسهام المدرسة النقدية على رأسها مدرسة " كوينهاغن" والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس قطاعات مختلفة، فمع نهاية الحرب الباردة برزت إلى الوجود تحديات أمنية غير عسكرية تم تفسيرها من منظور نظرية الأمن حيث دفعت حلف الناتو إلى انتهاج مقاربة أمنية جديدة ركزت في مضمونها على أمانة التهديد الجديد.

وحيث نجد الأمن التعاوني تم التركيز عليه في القرن 18 كأول استعمال له لإيمانويل كانط في

مقالة السلام الدائم . وحيث يقوم الأمن التعاوني على أربعة مرتكزات أساسية نذكرها كالآتي :

1- وفاء بوراس ، مرجع سبق ذكره، ص 242.

2- كنزة فني، مرجع سبق ذكره ، ص 782.

-الأمن الفردي: حماية حقوق الفرد داخل وخارج الحدود الدولة الواحدة

-الأمن الجماعي : إرساء الأمن على نطاق عالمي دولي

-الدفاع الجماعي: دفاع مشترك تعاوني ضد العدوان

-تعزيز الاستقرار: في مناطق النزاع المهددة للأمن المشترك من خلال الوسائل الاقتصادية والعسكرية ونظم المعلومات.

بالحديث عن الأمن التعاوني لحلف الناتو راجع إلى سنة 1991 أي المفهوم الاستراتيجي، ولكن تم تركيزه أيضا على المفهوم الاستراتيجي لسنة 2010 وفيها تم التركيز على مقارنة الأمن التعاوني والتي تتضمن في محتواه الشراكة الأمنية، الاعتماد المتبادل، التعاون والحوار، مما طبق الحلف هذه المقاربة في البرامج والمبادرات التي أنشأها "كالشراكة من أجل السلام"، "الحوار المتوسطي"، "مبادرة اسطنبول للتعاون"¹.

وفي الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من التزام الحلف بمقاربة مشتركة للتصدي للتحديات الجديدة وانفتاحه على حوار أمني وفق مقاربة أمنية تعاونية، إلا أنها تبقى محدودة التطبيق في إطار البيئة التي تميزها الاختلافات في جميع المستويات، والتي تحد من قدرات بناء علاقات تعاونية بين ضفتي المتوسط.

1- كنزة فني، مرجع سبق ذكره، ص 783.

المحور الخامس: مسار برشلونة إجابة مؤسسية- بنيوية أوروبية شاملة على التحديات الأمنية في المتوسط

أولا: الإستراتيجية الأوروبية كإطار بنيوي للشراكة الأورو متوسطية

سمحت التغيرات التي عرفتتها منطقة المتوسط إلى تشكيل علاقات تعاون بين الضفتين وتأسيس مفهوم الشراكة الأورو متوسطية بهدف تحقيق الاستقرار في المتوسط، في هذا الشأن تم إقرار مسار الشراكة الأورو متوسطية من خلال إعلان برشلونة المنعقد ما بين 27-28 نوفمبر 1995، حيث تم اجتماع وزراء خارجية الدول التي تنتمي إلى الإقليم المتوسطي من أجل بحث في قضايا التعاون الأورو متوسطي وانتهوا بالإعلان عن هذه الشراكة، حيث يجمع بين عشر دول متوسطية (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، فلسطين).

حيث حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة عبر ثلاث تحرير التجارة ومنح إعانات ومساعدات مالية، وفتح حوار بناء السلام، والذي يقوم على احترام حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات أمنية من شأنها تعزيز السلام والأمن في المنطقة¹.

وقد انعقد هذا المسار بناء على دوافع جيو سياسية دولية واقتصادية تأكيدا على بناء قطب جيو بوليتيكي هام بدمج كل الأطراف المتوسطية لمواجهة التحديات المتعددة للعولمة عبر تكوين السلاسل الثلاث التي تدعو لها القمة النهائية لهلنسي بشأن السلام والاستقرار في أوروبا والمنعقد سنة 1975².

1- الشراكة الأمنية والسياسية

بدافع تحقيق الأمن المشترك تدعم كل الدول وتتفق بدعم المشروع وتشجيعه، حيث تعمل فيما بينها على إرساء مبادئ المساواة، احترام حقوق الشعوب والتأكيد على دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على سبيل المثال الإجراءات المتخذة للدعم الدبلوماسي والأمني الغربي للبلدان المغاربية سنة 1992 في

1- فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة...تقييم نقدي للنتائج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة بيزرت، فلسطين، 2006، ص 28.

2- ليليا بن منصور، "الجدور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة إلى الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص 76.

شكل ندوات واتفاقيات ثنائية، وفي سنة 1995 تم عقد اتفاقية بين الحلف الأطلسي، مصر، تونس، المغرب، إسرائيل، موريتانيا، وبعدها التحقت الجزائر والمشاركة الجماعية للتصدي لمختلف التحديات الأمنية، عبر التصديق على اتفاقيات مشتركة والتشجيع على العمل الإقليمي في منع انتشار الأسلحة النووية ومختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، والانضمام إلى اتفاقيات مراقبة التسلح ونزع السلاح كمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد شغل البعد السياسي الأمني جوهر المحادثات، كما نجد أنه ركز على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، وقد تركزت معظم القضايا على أبعاد مختلفة منها التي ترتبط بحل المسائل الأمنية بالطرق السلمية، نزع السلاح، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما حظيت المسائل الأمنية بالأولوية في سلم اهتمامات الدول الأوروبية¹.

وقد عملت أوروبا على تحويل المنطقة المتوسطية منطقة آمنة، وفي إطار مخطط برشلونة أرغمت دول جنوب المتوسط على اعتمادها مزيدا من التنسيق الأمني.

2- البعد الاقتصادي / المالي

حيث تم الاتفاق على إنشاء منطقة للتبادل الحر سنة 2010، أما المساعدات المالية، فقد قدم المجلس الأوروبي مساعدات قدرت بـ 4.7 مليار أورو خلال الفترة 1995-1999، كما ساهم بنك الاستثمار الأوروبي في تقديم قروض لدول جنوب المتوسط لكن المبلغ الفعلي في الواقع لا يتجاوز 0.9 مليار أورو، وبالنسبة أيضا لمشروع MEDA تطلب المفوضية أن تكون المبالغ المقدمة في حدود 607 مليار أورو لكن الاتحاد الأوروبي وافق على 5.3 مليار أورو².

وجاء مشروع برشلونة كتحالف الهدف منه السلام والاستقرار والنمو، إقامة علاقات تعاون خاصة في القطاع الاقتصادي لتعظيم فرص السلام وتجاوز اللجوء إلى استخدام القوة، كما كانت له أول مبادرة

1- عبد الفتاح الرشدان، "دور العرب والشراسة الأوروبية المتوسطية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العدد 01، 1997، ص 60.

2- سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004-2012، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 38.

وهي إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول المشتركة مع خلق مناخ يسمح بالحفاظ على الاستقرار¹، والذي يهيئ الظروف المناسبة لاستثمارات الشركات العاملة في قطاع الطاقة ونشاطاتها لتطوير والحفاظ على الثروة السمكية، مع العمل على تحديث الصناعة وزيادة قوتها التنافسية وتقوية شبكة النقل.

3- البعد الاجتماعي والثقافي

نظرا للاختلافات الحضارية بين الأطراف المشاركة فقد نادوا بتشجيع مستوى التبادلات الحضارية بين المجتمعات، واحترام الهوية الثقافية لكل طرف، مكافحة التحديات الأمنية، مكافحة كل مظاهر العنصرية والتعصب²، والتركيز أيضا على مكافحة الهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها والتي تمثل تهديدا أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لأوروبا بين طرفي الشراكة³.

إن إعلان أو مسار برشلونة هو تأكيد لمبادئ تقوم على التعاون والحوار تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تنمية اجتماعية لكل دولة مشاركة⁴.

وقد تقوم الشراكة ضمن مؤتمر برشلونة على آليات، إذ تشمل المساعدات المالية المحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه الشراكة والتي تستهدف إعادة تأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط وبحث حركية التجارة بينها وبين الضفة الشمالية، إذ يتلقى شركاء الاتحاد الأوروبي الجنوبيين دعما ماليا من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ضمن ما يعرف ببرنامج ميذا للنمو بالمنطقة المتوسطية، وهدفه منح وتقديم مساعدات لدول جنوب المتوسط لتخطي المرحلة الانتقالية، بما يسهل عملية اندماجها في منطقة التبادل الحر لعام 2010⁵.

أيضا ومن جانب آخر تشتمل السلسلة المنصوص عليها في الشراكة على عدة قضايا كالتعليم مكافحة أشكال الجريمة المنظمة، ويؤكد المجتمعون بذلك إرادتهم في احترام حرية تنقل الأشخاص وفي

1- نجاه أبركان، "الشركة الأورو متوسطية من مشروع برشلونة إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (التحديات الاقتصادية والأمنية)"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 04، 2025، ص 903.

2- سليمة بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 38

3- طه المجذوب، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، 1996، ص 101.

4- فلنتينا جودت حسن مناع، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورو متوسطية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 190.

نفس الوقت كانت أهم انشغالاتهم الأساسية التحكم في الهجرة في البلد الأصلي إلى دول الاتحاد الأوروبي وتناول الحوار حول الهجرة ما يلي:

- إمكانية تخفيض ضغط الهجرة.

- كيفية إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم¹.

ما يمكن القول أن الجوانب التي تسعى في مجملها إلى تأمين تنمية اجتماعية مستدامة ومتوازنة مع منطقة ازدهار من خلال تكوين شراكة تأخذ بعين الاعتبار الدين المرتفع لبعض الدول المتوسطية غير الأوروبية وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول المنطقة الجنوبية للمتوسط، إضافة إلى تحقيق نوعا من التكامل وتشجيع التعاون بين الضفتين².

وما يمكن القول أنه لا يمكن عزل الشراكة الأوروبية المتوسطية عن الظروف الدولية المحيطة بها فهي تعكس نظاما فرعيا للنظام العالمي.

ومن أجل تحقيق ذلك تم الاتفاق بين المشاركين على خلق إطار دائم متعدد الأطراف، يكون مكملا للعلاقات الثنائية، حيث يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزارة الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقييم الإنجازات، بالإضافة إلى تشجيع اللقاءات والامتزاج الحضاري والتبادل وفق برنامج تعاون لدفع العلاقات بين الضفتين عبر الجامعة كالجامعة المتوسطية (UNIMED) والاتحادات التجارية العامة والخاصة³.

سوف نعرض إلى ذكر أهم الأهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورو متوسطية.

1- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة لأوروبا: حيث كانت هذه المنطقة مطمعا لمختلف القوى الكبرى لذا جاءت فكرة الشراكة تجسيدا لمحاولات الاتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة من خلال إعطاء علاقاته مع الضفة الجنوبية والشرقية، للمتوسط بعدا يرتكز على التعاون الشامل.

1- ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2- المرجع نفسه، ص 75.

3- محفوظ وقاد، العوائق السياسية الأمنية للعلاقات الأورو متوسطية دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة)، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 123.

2- ضمان الاستقرار السياسي والأمني لمنطقة جنوب المتوسط: حيث يعكس هذا المعطى تطلع أوروبا إلى توفير استقرار دائم من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم محيطها الخارجي وهو ما تم الاتفاق عليه بالتعاون مع جيرانهم دول جنوب المتوسط من أجل الوصول إلى هذا المبتغى وهو ما تجسد في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، وتم فيه الإدراك بأن الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية يعتبر مكسب مشترك يعمل على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة بحوزتهم¹.

هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل معا على احتواء كافة مصادر التهديدات الأمنية المحتملة (كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، ولعل الشراكة المتوسطية حيث طرحت كمشروع ثابت تستجيب لمثل هذا التفكير².

3- حماية أسواق الضفة الجنوبية من المنافسة الأمريكية: حتى تضمن أوروبا فائض الإنتاج فيها والحفاظ على الميزان التجاري يكون لصالحها لمواجهة احتمال ما قد تخسره في السوق العالمية أمام المنافسة الأمريكية، اليابانية، الصينية، فالسوق المغاربية تمثل سوقا تعويضية بالنسبة لأوروبا.

ثانيا: المدركات المستقبلية للأمن والتعاون في منطقة المتوسط في ظل ديناميكية المستجدات الدولية جديدة:

1- رغم تعددية المبادرات الإقليمية بالنسبة للمنطقة المتوسطية من حيث أنها تعكس اهتماما جديدا بالفضاء المتوسطي، ومن حيث اتسامها بتقسيم الأدوار وفي المقابل تظهر خطورة تزايد من ضبابية البحث عن بنية أمنية شاملة في المتوسط.

ومن فترات زمنية طويلة والمنطقة المتوسطية تبحث عن بنية أمنية إقليمية بالرغم من وجود منظمات في الشمال، وتوجد عدة منظمات فعالة وديناميكية كاتحاد أوروبا الغربية، الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون، بينما يفتقد الجنوب المتوسط إلى أية هندسة إقليمية في مجال الأمن، مما جعله يفتقر إلى منظمة متخصصة، وهذا راجع للصراع العربي الإسرائيلي أي الأزمات

1- محفوظ وقاد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

2- ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 100.

ذو الطبيعة الإقليمية، ومن هذا المنبر أطلقت مبادرات مختلفة لسد هذا الفراغ في مجال البناء الأمني الإقليمي في المنطقة المتوسطية.

2- ضرورة الاتفاق وتكثف دول الضفة الجنوبية من خلال إجراءات بناء الثقة فيما بينها لتسهيل الحوار والتعاون مع الضفة الشمالية.

3- الاتفاق جنون-جنوب (أفقي) يؤدي إلى التعاون شمال-جنوب (عمودي) دون تجاهل الواقع الجيو سياسي المتعدد للمتوسط فقط لإقامة آلية أمن واستقرار في المنطقة بل لتجنيب تهيش الفضاء المتوسطي (بغض النظر عن الانسجام والتكامل بين كل المبادرات الأمنية)، ويتم ذلك من خلال خلق هوية إستراتيجية متوسطة شاملة تعترف بوجود خصوصيات كل الأقاليم والأطراف وليس فقط من خلال أمن الضفة الشمالية.

4- ضرورة توسيع المنظمات الشمالية لضم الدول للضفة الجنوبية للمتوسط لأنه من مصلحة المنطقة المتوسطية إحياء فكرة مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط بعد إعادة عملية السلام العربية- الإسرائيلية إلى طريقها الصحيح.

5- يبدو أن القوى غير المشاطئة تدأب (تسعى) إلى هيكلة اقتصاديات دول الضفة الجنوبية حتى يصبح سوقا واسعا لتصريف منتجاتها، بينما في نفس الوقت تعمل أيضا على تفكيكه أمنيا وربطه بترتيبات أمنية غربية تخدم مصالحها الاقتصادية والأمنية.

طبعا وفي ظل هذا المشهد العالمي الراهن فإن دول الضفة الجنوبية تقع أمام خيارين: إما بناء كتلة اقتصادية، أو قبول التكيف لصالح إحدى الكتل المركزية فكرة و(مشروع الشرق الأوسطي- أو المتوسطي)، ويبدو أنه يميل إلى الكتل المركزية وذلك راجع لأنه كل المشروعات تتضمن ترتيبات أمنية¹.

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحق الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 68.

الخاتمة:

مما تقدم ذكره نستنتج أن:

منطقة المتوسط من المناطق التي تتسم بأهمية جيواستراتيجية كبيرة جعلتها محل تجاذب بين مختلف القوى الدولية كل حسب ما تقتضيه مصالحه الحيوية، هذا ما جعل المنطقة أكثر تأثراً بالتحولات والتحديات التي تشهدها البيئة الدولية، حيث تجلت إشكالية الأمن في المنطقة المتوسطة كواقع فرض نفسه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تعتبر نقطة تحول في العديد من المفاهيم وكذا في طبيعة التهديدات التي شهدتها المنطقة، من جهة أخرى عمد الاتحاد الأوروبي على تفعيل لمبادرات تعاونية بين ضفتي المتوسط لضمان استقراره الداخلي، إذ يرى بأن تحقيق الأمن الأوروبي مرهون بأمن واستقرار الضفة الجنوبية للمتوسط على اعتبار أنها مستودع التهديدات والتحديات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي.

وسوف نقدم بعض الاستنتاجات التالية:

❖ إن تغيير الوضع السياسي على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بشكل جذري أدى إلى بروز تحديات جديدة كان لها الأثر البالغ داخل القارة الأوروبية وخارجها، بالإضافة إلى بلدان أخرى مطلة على البحر المتوسط، حيث اكتسبت قضايا الأمن أهمية خاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي وكذا الدول المشاطئة للمتوسط، في ظل وجود الإعتبارات التالية: من خلال تركيز اهتمام دول المنطقة على أمن البحر المتوسط وضمان استقراره، وأبعد من ذلك قضايا طويلة الأمد على غرار الصراع العربي-الإسرائيلي والتوتر بين تركيا واليونان، الأزمة البلقانية، التطهير العرقي وأعمال العنف والإرهاب وغيرها.

❖ إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة كان لها الأثر الكبير في تغيير عدة مفاهيم خاصة مفهوم الأمن، وذلك بسبب التحول في طبيعة التهديدات ومصادرها، وقد كان لآثارها دور محوري في تقسيم البيئة الأمنية على مستوى المناطق والأقاليم، ويبقى الاتحاد الأوروبي وروسيا بالأخص من الفواعل ذات الحركية المستمرة لخدمة أمنهم عن بعد وتحجيم الدور المضاد الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ إن الأهمية الجيواستراتيجية التي يتميز بها حوض البحر الأبيض المتوسط جعلته فضاء لتفاعل وديناميكية، واستقطاب مجموعة من القوى الخارجية لتحقيق مصالحهم الإستراتيجية والأمنية،

ومحاولة تبرير وجودهم في المنطقة بإقامة قواعد عسكرية فيها لضمان استقرار المنطقة، وتم ذلك من خلال تقديم مساعدات لدول الضفة الجنوبية في شكل مبادرات أمنية، شراكات اقتصادية، تعاون امني إلى غير ذلك.

❖ إن أوروبا التي تريد المحافظة على أمنها الداخلي وتريد أن تتحول إلى قوة عالمية مؤثرة تدرك تماما بأن الضفة الجنوبية للمتوسط وكذلك الشرق الأوسط مناطق ذات أهمية حيوية بالنسبة للأمن والاستقرار وكذا الرخاء الاقتصادي، ما فتح المجال أمام تنافس القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية.

❖ إن تأثير التحديات الأمنية على أمن الإتحاد الأوروبي فرض عليها الدخول في ترتيبات أمنية قصد ضمان أمنها واستقرارها ولعب الدور الإقليمي والدولي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من بين هذه الترتيبات الأمن الجماعي، الأمن التعاوني، الشراكة الأمنية والجماعة الأمنية.

❖ برزت مساعي ومبادرات أمنية أوروبية للتصدي للتحديات الأمنية وتكريس الأمن في المنطقة المتوسطية دون اللجوء للقوة، وقد غيرت أوروبا من إستراتيجياتها فعملت على التقرب من دول الضفة الجنوبية من خلال إعداد مشاريع تنموية وغيرها من المبادرات كحوار 5+5، الإتحاد من أجل المتوسط.

❖ إن التصورات الأوروبية للأمن في المتوسط هي عملية ربط بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، إذ لا يمكن الحديث عن الأمن الأوروبي في غياب الأمن المتوسطي، كما لا يمكن الحديث عن الأمن المتوسطي في غياب الأمن الأوروبي وهذا الترابط يدفع إلى التنسيق أكثر بين جميع الدول المتوسطية من خلال الحوارات والمبادرات وإشراك جميع الفاعلين في جعل المنطقة آمنة مستقرة.

❖ إن التغيرات الإستراتيجية التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفياتي، سقوط جدار برلين وتفاقم العديد من التهديدات الجديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط، رافقت الطموحات في إعادة التوقيع الإستراتيجي للعديد من الفواعل الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ما دفع بالطرف الأوروبي أن يسارع في إعداد برامج وسياسات أمنية تهدف إلى بناء التعاون في المتوسط، وهو ما شهدته المنطقة المتوسطية أين برزت العديد من المبادرات الهدف منها تكريس التعاون في المجالات الأمنية وحتى الاقتصادية، إما مبادرات أوروبية محضة أو مبادرات متعددة الأطراف للحوار والتشاور حول مسائل الأمن والتعاون.

❖ تشهد منطقة المتوسط تشابك المصالح والنفوذ وذلك بسبب مكانتها الدولية، إضافة إلى محاولة دول المنطقة المتوسطية تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر، مما جعل توفير الأمن من المطالب الأساسية فيها وسعي الدول المتوسطية لمحاربة كل ما يهدد استقرار البيئة الأمنية المتوسطية على المستوى الإقليمي وتبقى المنطقة بموقعها وعمقها الجيو استراتيجي الهام رهان جذب وتنافس للقوى الكبرى، وتبقى دول الضفة الجنوبية بين أمرين إما قبول والتعايش مع السياسات المفروضة عليها أو استجابة مغايرة تماما تضمن أمنها على المستوى الأفقي لحماية مصالحها والحفاظ على استقرارها.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1- الكتب باللغة العربية

- (1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورو متوسطية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (2) بشار نرس ، المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،تقرير تحليلي، أبعاد للدراسات الإستراتيجية ، أوت، 2004.
- (3) بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية تجاه منطقة غرب المتوسط: (النفط والإرهاب نموذجا)، دار (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2014).
- (4) سنين فلورنسا، الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموح، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، دار الفضاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (5) صبري فارس الهتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013).
- (6) عبد القادر شريال، البحر المتوسط بين السيادة والحرية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).
- (7) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- (8) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- (9) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- (10) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية وفلسفية الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2008).
- (11) نشأت الهلالي: "مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: الأمن الجماعي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 9، (2005).
- (12) نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع ، 2010).

2- الكتب المترجمة:

- (1) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر تلجي وطارق عبد الجليل؛ (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010).
- (2) آلانغريش دومنيك فيدال، الأبواب المائنة للشرق الأوسط، ترجمة ميشال كرم، (بيروت: دار الفارابي، 2010)، ص 64.
- (3) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي؛ (بيروت: كازمة للنشر والتوزيع، 1985).
- (4) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت: كازمة للنشر والتوزيع، 1985).
- (5) عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

ثانيا: المجالات

- (1) إبراهيم قلواز، محمد غربي، مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19 جانفي 2018، ص 168.
- (2) آركيهرامازاني، «دراسات عالمية للشراكة الأوروبية المتوسطية إطار برشلونة» ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22، الإمارات العربية المتحدة.
- (3) جعفر عدالة، "تطور سياسة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (19)، (ديسمبر 2014).
- (4) حمياز سمير، « دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي » ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 7، العدد 01، 2022.
- (5) حورية قصعة، سليم جداي، «السياسة الأمنية الروسية اتجاه المتوسط: دراسة في المرتكزات والتحديات» ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- (6) خالد عبد اللطيف، «مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط» ، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 ، (جانفي 1996).

- (7) رتيبة برد، « الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية :نظرة على أبعادها الإقليمية والغير إقليمية »، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد السادس، العدد الأول، 2022.
- (8) سليمان عبد الله الحربي: "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008).
- (9) سمير قط، « خصوصية الشراكة الأطلسية المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف » ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد8، أكتوبر 2015.
- (10) صالح زياني، حجيج أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (01)، سبتمبر 2011.
- (11) طه المجدوب، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، 1996.
- (12) عائشة قادة بن عبد الله، سمير محمد عياد، المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط :السياسة الأوروبية للجوار الجديدة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد02، 2021..
- (13) عبد الفتاح الرشدان، "دور العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العدد 01، 1997، ص 60.
- (14) عبد المالك خطاب، بلخثير نجية، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2022.
- (15) عبد المؤمن مجدوب، طبيعة العلاقات الاورو_متوسطية : المفاهيم ، الدلالات ، المحددات، مجلة تحولات ،العدد الاول جانفي ، 2018.
- (16) عيادة محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة «المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة»، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021.
- (17) فتحي الطيب التريكي، "السياسة العامة المتوسطية الأمنية و مضامين المصلحة العامة في المتوسط"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، المجلد الثامن والعشرون ، جوان 2016.
- (18) كنزة فني، « الأمن التعاوني لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط مقارنة للواقع ورسم للأفاق » ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 3، العدد02، 2018.
- (19) ليليا بن منصور، "الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة إلى الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 02.
- (20) مريم رزاق بكرة ، «أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية و انبعاث النشاط التجاري الجزائري في العصر الحديث » ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، المجلد 1، العدد 2، 2015.

- 21) نادية كاري ، يونس مسعودي ، « البحر الأبيض المتوسط الأهمية الحضارية والإستراتيجية » ، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 8، العدد02، 2020 .
- 22) نجاة أبركان، "الشركة الأورو متوسطية من مشروع برشلونة إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (التحديات الاقتصادية والأمنية)"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 04، 2025.
- 23) نسيمة طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة الفكر، العدد الثامن.
- 24) نعيم بورنان، « العلاقات الأورو-متوسطية مشاريع متعددة إخفاقات متجددة »، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاجتماعية، المجلد 7، العدد2.
- 25) نعيم بورنان، العلاقات الأورو-متوسطية ، مشاريع متعددة وإخفاقات متجددة ، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02 المجلد 07، ديسمبر2023.
- 26) هبري سحنين، « الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية »، الحوار المتوسطي ، المجلد 14، العدد 1 ، ديسمبر 2023.
- 27) وفاء بوراس، « الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط »، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد13، جويلية، 2018.
- 28) وهيبة تيباني ،« المقاربة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة»، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6، العدد1، السنة 2022.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه:

- 1) عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (د س ن).
- 2) عبد الرزاق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر3، 2014.
- 3) لزهر عبد العزيز ، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، سنة 2012.
- 4) ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. 135.

- (5) ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2013.
- 2- رسائل الماجستير

- (1) اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
- (2) اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
- (3) رابح زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن، القوى، سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص: دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014.
- (4) رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
- (5) سلمية بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 204-2012، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر 3، 2013.
- (6) فريدة حموم: الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر، 2004.
- (7) فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة...تقييم نقدي للنتائج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة بيزرت، فلسطين، 2006.
- (8) لمياء محمد عبد السلام، أثر سياسات الشراكة الأورو العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك من (1954- إلى 2014)، (دكتوراه في القانون الدول العام)، سنة 2018.
- (9) محفوظ وقاد، العوائق السياسية _ الأمنية للعلاقات الأورو-متوسطية دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، (مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2014/2015.
- (10) محفوظ وقاد، العوائق السياسية الأمنية للعلاقات الأورو متوسطية دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة)، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.

(11) **محمد بن عزوز**، السياسة المتوسطية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية وإدارية)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014-2015.

(12) **نادية قاسم**، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002.

(13) **وهيبة تباني**، الأمن المتوسط في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية

- 1) **Francesco Neril** « euro-Mediterranean relation focus on infrastructures the euro Mediterranean :
- 2) **Heinz Vetschera**. Cooperative security the concept and it's application in south Eastern Europr.
- 3) **Lauri Siutoner**, “political theories of development cooperation as study of theories international cooperation”, university of Helsinki ,institute of development studies ,may ,1990.
- 4) **Samer haydar** ,le partenariat du soft power de l'union européenne , (thèse présente pour obtenir de grade de docteur ,université de bordeaux, le 16december ,2016).
- 5) **Yannis A.Stivachtis**, Mediterranean Sea Bain-New Regional Security Complex, Virginia polite cynic institu and state university Blacksburg verginia, USA vol21,N°03,2021.
- 6) **-Bachara KHADAR** , the European union and Arab world from the Ronnie treaty to the Arab Spring ,Arab study
- 7) dialogues prospects for an sea prosperity and security ,bruxel,2009.
- 8) **-EMR YE BAGDAGULORMANCI**, Mediterranean security and Nato's Mediterranean dialogue paper submitted to the north Atlantictreaty organization the individual research foliowhip for the academic cycle 1998,2000.
- 9) **-Ilter turan**,Mediterranean Security in the light of Turkish concerns , journal affaires,June,august 1998volum 3,n 01.
- 10) **-Konstantin P.Kuryle,Ni Ckolay** ,parkhitko , Russian Policy in the Mediterranean historical continuity and international context , Research Article vol 21,n°4,2021.
- 11) **-Maria Dolores algora weber**, the regional integration to face the mediterranean Security challenges, number 5, jauury-decenmber, university CEU, san pablo, Madrid, 2017.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- 1) **ليلى بن منصور**، الجذور التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية مع الإشارة إلى الاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، جامعة خنشلة، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 02 ، 2014.

للإطلاع انظر على الرابط: [Asjp.crist.dz /en/article/51947](http://Asjp.crist.dz/en/article/51947)

2) Fred Tanner, the Mediterranean pact ; a frame work soft security co-operation.

للمزيد من المعلومات أنظر على الرابط

[https://www.sangov.tr/media-perception archive/vol11996 12700/7](https://www.sangov.tr/media-perception%20archive/vol11996%2012700/7)